جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة ماجستير بعنوان

الحذف الإسنادي في اللغة العربية: كتاب "حديث الأربعاء" لطه حسين نموذجًا للتطبيق

Predicative ellipsis in Arabic : Taha husain's " hadith 'al'arbi'a' " as a Model for Application

إعداد

محمد عبد جاسم العيساوي

١٣٢٠٣٠١٠٠٦

إشراف الدكتور

محمود رمضان الديكي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

الفصل الأول

٢٠١٦/٢٠١٥

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ

أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

سورة المجادلة: ١١

تفويض

أنا الطالب **محمد عبد جاسم** أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص، عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

الإقرار

أنا الطالب: محمد عبد جاسم الرقم الجامعي: ١٣٢٠٣٠١٠٠٦

التخصص: قسم اللغة العربية وآدابها الكلية: الآداب والعلوم الإنسانية

أقر بأنَّني قد التزمتُ بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمتُ شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

الحذف الإسنادي في اللغة العربية: كتاب "حديث الأربعاء" لطه حسين نموذجًا للتطبيق

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أقر بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلّة من رسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراة أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسًا على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلّم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:. . . . . التاريخ: ١٠ / ١/ ٢٠١٦م

قرار لجنة المناقشة

الحذف الإسنادي في اللغة العربية كتاب "حديث الأربعاء" لطه حسين نموذجًا للتطبيق

Predicative ellipsis in Arabic : Taha Husain's " Hadith 'al'arbi'a' " as a Model for application

إعداد

محمد عبد جاسم العيساوي

١٣٢٠٣٠١٠٠٦

إشراف

الدكتور محمود رمضان الديكي

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور: محمود رمضان الديكي	(مشرفًا ورئيسًا)	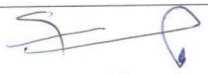
الأستاذ الدكتور: حسن خميس الملخ	(عضوًا)	
الدكتور: حسين ارشيد العظامات	(عضوًا)	
الأستاذة الدكتورة: إيمان الكيلاني	(عضوًا خارجيًا)	

قدمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصي بإجازتها يوم الأحد، الموافق : ١٠ / ١ /٢٠١٦

الإهداء

أُهدي هذا الجهد المتواضع إلى الأُميِّ الذي علّم هذه الأمة

كل معاني التزكية والهداية

وإلى والدَيّ الكريمين... برًا وإحسانًا

إلى أشقائي... حباً ووفاءً

وإلى كل من علمني حرفًا... عرفانًا بالجميل

وإلى كل من شجعني وكان ملهماً لي في إنجاز هذا العمل

وإلى من أضاؤوا لي الطريق وساندوني إخوتي الأعزاء

أهدي هذا الجهد المتواضع بتقدير واحترام

الشكر والتقدير

الحمد لله المنعم على خلقه بتوفيقه ومنّه، له الشكر على جزيل ما أعطى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

من الواجب إثبات الفضل لأهل الفضل، لذا يسعدني ويشرفني أن أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الدكتور (**محمود رمضان الديكي**) الذي أشرف على هذا العمل، ولما أبداه لي من نصح وإرشاد، وكان خير معين بقلب مخلص وروح طيبة، فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر الكبير إلى أساتذتي في قسم اللغة العربية في جامعة آل البيت الذين تعلمت على أيدهم والاستفادة منهم، فلهم كل المحبة والاحترام.

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير لمن كان له الفضل في اختيار موضوع رسالتي الأستاذ الدكتور (**حسن خميس الملخ**)، بارك الله في عمره.

وأتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام لتفضلهم بقراءة البحث ورفده بملحوظاتهم وآرائهم السديدة التي ستُغني هذه الرسالة.

والشكر موصول إلى كل مَن مدّ لي يد العون وأهداني من ثمار معرفته وصدق دعواته.

والحمد لله رب العالمين

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	ب
التفويض	ج
الإقرار	د
قرار لجنة المناقشة	هـ
الإهداء	و
الشكر والتقدير	ز
قائمة المحتويات	ح
الملخص باللغة العربية	ك
المقدمة	١
التمهيد	٣
أولًا: التعريف بـ (طه حسين)	٤
ثانيًا: التعريف بـ (كتاب حديث الأربعاء)	٧
ثالثًا: أهمية كتاب حديث الأربعاء	٩
الفصل الأول **ظاهرة الحذف في النحو العربي**	١٠
المبحث الأول: مفهوم الحذف في اللغة والاصطلاح	١١
أولًا: الحذف في اللغة	١١
ثانيًا: الحذف في الاصطلاح	١٢
المبحث الثاني: أحكام الحذف	١٤
المطلب الأول: شروط الحذف وأقسامه	١٤
أولًا: شروط الحذف	١٤
ثانيًا: أقسام الحذف	١٩
المطلب الثاني: أسباب الحذف	٢١

المبحث الثالث: الحذف بين النحويين والبلاغيين	٢٨
المطلب الأول: الحذف عند النحويين	٢٨
المطلب الثاني: الحذف عند البلاغيين	٣٠
المبحث الرابع: مفهوم الإسناد في اللغة والاصطلاح وأهميته	٣١
أولًا: الإسناد في اللغة	٣١
ثانيًا: الإسناد في الاصطلاح	٣٢
ثالثًا: أهمية الإسناد	٣٢
المبحث الخامس: الحذف والنظرية التوليدية التحويلية	٣٥
الفصل الثاني **الحذف الإسنادي في الجملة الاسمية وتطبيقاته في كتاب حديث الأربعاء**	٤٠
المبحث الأول: حذف المبتدأ (المسند إليه)	٤٠
المطلب الأول: تعريف المبتدأ	٤٠
المطلب الثاني:حذف المبتدأ (المسند إليه) جوازًا	٤٣
المطلب الثالث: حذف المبتدأ (المسند إليه) وجوبًا	٤٧
المبحث الثاني: حذف الخبر (المسند)	٥٣
المطلب الأول: تعريف الخبر	٥٣
المطلب الثاني: حذف الخبر(المسند) جوازًا	٥٣
المطلب الثالث: حذف الخبر(المسند) وجوبًا	٥٨
المبحث الثالث: حذف الجملة الإسنادية الاسمية	٧٦
الفصل الثالث: **الحذف الإسنادي في الجملة الفعلية وتطبيقاته في كتاب حديث الأربعاء**	٧٨
المبحث الأول: حذف الفعل (المسند)	٧٩
المطلب الأول: أهمية الفعل في بناء الجملة	٧٩
المطلب الثاني: حذف الفعل (المسند) جوازًا	٨١
المطلب الثالث: حذف الفعل (المسند) وجوبًا	٨٣

المبحث الثاني: حذف الجملة الإسنادية الفعلية	٨٩
المطلب الأول: الحذف في جواب الاستفهام	٨٩
المطلب الثاني: حذف جملة فعل القسم	٩٠
المطلب الثالث: الحذف في سياق النداء	٩٤
المطلب الرابع: حذف الفعل إذا كان عاملاً في المفعول المطلق	٩٧
أولًا: المصادر التي تدل على الدعاء	٩٧
ثانيًا: المصادر التي تدل على الأمر	٩٨
ثالثًا: المصادر المراد منها الإرشاد	٩٩
رابعًا: المصادر التي لا أفعال لها من لفظها	٩٩
خامسًا: المصادر المسموعة التي كثر استعمالها في أسلوب الخبر ودلت القرائن على عاملها	١٠٠
المطلب الخامس: الحذف في سياق الإغراء	١٠١
المطلب السادس: الحذف في سياق التحذير	١٠٢
المبحث الثالث: حذف الفاعل أو نائبه (المسند إليه)	١٠٤
المطلب الأول: تعريف الفاعل	١٠٤
المطلب الثاني: أسباب حذف الفاعل	١٠٤
المطلب الثالث: حذف الفاعل (المسند إليه)	١٠٥
أولًا: الحذف في صيغة المبني للمجهول	١٠٦
ثانيًا: الحذف في ثلاثة أفعال لا فاعل لها إذا اتصلت بها (ما) الكافة	١٠٧
المطلب الرابع: حذف نائب الفاعل (المسند إليه)	١٠٩
المبحث الرابع: موقف النحاة من حذف الفاعل واستتاره	١١٠
الخاتمة	١١٥
قائمة المصادر والمراجع	١١٦
الملخص باللغة الإنجليزية	١٢٨

الملخص في اللغة العربية

الحذف الإسنادي في اللغة العربية: كتاب حديث الأربعاء لطه حسين نموذجًا للتطبيق

إعداد

محمد عبد جاسم العيساوي

إشراف

الدكتور محمود رمضان الديكي

اهتمت هذه الدراسة بتتبع ظاهرة الحذف الإسنادي في كتاب حديث الأربعاء لطه حسين؛ ذلك أنه احتوى على نماذج من الحذف الإسنادي، يمكن أن تكون ممثلة لظاهرة الحذف في اللغة العربية، حيث إن ظاهرة الحذف تحتل مكانة بارزة في اللغة العربية، وتعد من السمات البلاغية المهمة، فإن وجودها في الكلام يحتمل أكثر من تأويل أو تقدير، وهي دلالة على سعة العربية وتعدد أوجهها.

وهدفت هذه الدراسة إلى بيان الحذف الإسنادي في كتاب حديث الأربعاء، معتمدة في ذلك المنهج التحليلي، وذلك بتحليل التراكيب وفق النظرية التوليدية التحويلية؛ لأن كتاب حديث الأربعاء اشتمل على جوانب نحوية وبلاغية متعددة، ولم يحظَ بدراسة وافية وفق هذا المنهج.

ولعل من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أن الحذف الإسنادي في كتاب حديث الأربعاء لم يستوف كل أنواع الحذف الإسنادي التي وضعها النحاة .

واقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى تمهيد وثلاثة فصول، أما التمهيد، فقد تحدثت الدراسة فيه عن حياة طه حسين، والحديث عن كتابه حديث الأربعاء، وفي الفصل الأول تناول الجانب النظري في الحذف الإسنادي، وأما الفصل الثاني، فقد تناولت الدراسة فيه عن الحذف في الجملة الإسنادية الاسمية، وفي الفصل الثالث تحدثت الدراسة عن الحذف الإسنادي في الجملة الفعلية، ثم ختمت الدراسة بأهم نتائجها.

كلمات مفتاحية: الحذف، الإسناد، طه حسين، حديث الأربعاء.

المقدمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الخلائق أجمعين، خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمدٍ وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين .

أما بعد:

فيعد الحذف من الظواهر اللُّغوية الشائعة بين اللغات الإنسانية، والحذف الإسنادي من المباحث اللغوية المهمة التي لها دور كبير في بناء الجملة، إذ إن الكلمة تتعرض للحذف، إما لكثرة استعمالها، وإما طلبًا للخفة والإيجاز؛ لأن المتكلم يميل إلى الخفة والإيجاز في كلامه، وينفر من الإطالة والثقل أحياناً، وإن قلة المفردات تعطي معنى خاصاً ليس في الذكر، ويختلف الحذف باختلاف السياق، فقد تحذِفُ العربُ حرفًا أو كلمةً أو جملاً بشرط استقامة الكلام، وعدم اختلال توازنه.

أما ما تُعنى به هذه الدراسة فهو الحديث عن الحذف الإسنادي في كتاب حديث الأربعاء لطه حسين، وهو يعد من الكتب الأدبية المهمة الغنية في مضمونها، التي لم تحظ باهتمام الباحثين في دراستها من الجانب النحوي، والذي يعني الباحث هو الحذف الإسنادي الذي يبحث في الجملة من حيث تقسيمُها إلى اسمية وفعلية، بعنصريها؛ المسند والمسند إليه وعلاقة الإسناد بينهما، وهما ركنا الجملة، التي لا بد من وجودهما، فإن غاب أحدهما من الجملة فلا بد من تقديره.

إن دراسة الحذف الإسنادي في كتاب حديث الأربعاء تعطي تصورًا عن أسلوب الحذف في اللغة العربية، وبياناً لقيمته البلاغية، وهي تلقي الضوء على أساليب الحذف في العربية، وَفْق ما تناوله القدماء والمُحدثون، وسأُحاول تطبيق أنظار النحاة على هذه الظاهرة في كتاب حديث الأربعاء.

وقد اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع المنهج التحليلي، وذلك بتحليل التراكيب وفق النظرية التوليدية التحويلية مستعيناً بالأمثلة التي وردت في كتاب (حديث الأربعاء).

واقتضت طبيعة البحث أن يُقَسَّم إلى تمهيد وثلاثة فصول

أما التمهيد فقد اختص بالحديث عن حياة طه حسين، مشتملاً على مولده، ونشأته، ومنجزاته في مجال التعليم، وآثاره العلمية، وأهمية كتابه (حديث الأربعاء).

وأما الفصل الأول فتناولت فيه الدراسة الجانب النظري لمفهوم الحذف في اللغة والاصطلاح، ثم بيان أحكام الحذف متضمنة شروطه وأقسامه وأسبابه، والحديث عن الحذف عند النحويين والبلاغيين، ثم تناولت تعريف الإسناد في اللغة والاصطلاح وأهميته، والحديث عن النظرية التوليدية التحويلية.

وفي الفصل الثاني تناولت الدراسة الحذف الإسنادي في الجملة الاسمية، وتطبيقاته على كتاب حديث الأربعاء، إذ تضمن الحذف في هذا الفصل حذف المبتدأ (المسند إليه)، والخبر (المسند) وجوبًا وجوازًا.

وأما الفصل الثالث فتطرقت فيه الدراسة إلى الحذف الإسنادي في الجملة الفعلية، وتطبيقاته على كتاب حديث الأربعاء، إذ تضمن الحذف في ركني الجملة الفعلية وحكم حذف الفعل (المسند)، وحذف الفاعل، أو نائبه (المسند إليه)، ثم الحديث عن موقف النحاة من حذف الفاعل واستتاره.

وختمت هذه الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج.

التمهيد

التمهيد

التعريف بـ (طه حسين)

اسمه، ومولده، ونشأته

هو طه بن حسين بن علي بن سلامة، المُلَقب بعميد الأدب العربي ولد عام ١٨٨٩م لأب مصري من قرية في صعيد مصر على مقربة من مدينة مغاغة، وكان والده الشيخ حسين موظفًا صغيراً في شركة السُّكر، وكان ترتيب طه حسين الابن السابع بين ثلاثة عشر ولدًا من أخوته وعلى الرغم من العدد الكبير لأسرته إلا أنه حظِي بمكانة خاصة امتاز بها عن بقية إخوته، فكان يحس من أمه رحمة ورأفة، ومن أبيه لينًا ورفقًا، فَقَدَ طه بصره وعمره لا يتجاوز ثلاث سنوات، إذ أصابه الرمد فأهمل أيامًا، فدعي الحلاق لمعالجته؛ لكنه ذهب بعينيه، فأثرت هذه المحنة تأثيرًا ملموسًا في حياته، ولكن الله عوَّضه ذكاءً حادًا وذاكرة قوية، وحدد فقد بصره الطريق الذي يسلكه في حياته، وهو طريق التعليم الديني فالتحق بالكُتّاب، ثم حفظ القرآن الكريم، وأخذ يسعى إلى حفظ المتون العلمية، وقراءة بعض الكتب والأشعار القديمة استعدادًا لدخول الأزهر، وكان للبيئة التي عاش فيها طه حسين دور كبير في حياته الأدبية، وبناء شخصيته العلمية، وقد شجّعه والده على الالتحاق بالأزهر؛ ليكون من علمائه، فصحبه أخوه الذي يكبره، وكان عمره آنذاك ثلاثة عشر عامًا، وقد شارك في صقل نفسيته وتكوينها حِدَّة طبعه، وتحديه، وإصراره على المواصلة برغم فقده لبصره، وَرغم الانفتاح الذي عاشه في فرنسا إلا أن عوامل البيئة الأولى ظلت حاضرة في نفسه[١].

---

[١] ينظر: طه حسين، **الأيام**، مركز الأهرام للترجمة والنشر– القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص (٩–١٢٥)؛ والزركلي: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، (ت: ١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م، ج٣، ص٢٣١؛ وشوقي ضيف، **الأدب العربي المعاصر في مصر**، (ت:١٤٢٦هـ)، دار المعارف، الطبعة الثالثة عشر، ص (٢٧٧– ٢٧٨).

سيرته العلمية

لمّا أتم طه حسين حفظ القرآن الكريم وألمّ بكثير من متون العربية العلمية التي تؤهله أن يكون مميزًا بين أقرانه، واصل دراسته في الأزهر، حيث انتسب عام ١٩٠٢م إلى الأزهر الذي كان يعده منبع العلم الذي لا حدود له، فحضر دروس المبتدئين لمدة ثلاث سنوات سمع فيها آخر درسين ألقاهما الشيخ الإمام محمد عبده قبل وفاته في عام ١٩٠٥م، كما حضر (بين عامي ١٩٠٥-١٩٠٧م) دروس المتوسطين في الفقه والنحو، ليبدأ بعدها الدرس مع الطلبة المتقدمين، ثم فتحت الجامعة الأهلية أبوابها عام ١٩٠٨م، فالتحق بها منذ البداية، وفي عام ١٩١٤م تقدم طه حسين إلى درجة الدكتوراة برسالة عن أبي العلاء المعري المسماة (تجديد ذكرى أبي العلاء)، وبعدها قررت الجامعة الأهلية إرساله في بعثة إلى فرنسا، فالتحق هناك بجامعة (مونبلييه)، ثم حدث تحول في حياته عام ١٩١٧م على المستوى العلمي والاجتماعي، إذ حصل على الليسانس في الآداب من جامعة السوربون، ثم اقترن بالفرنسية (سوزان بريسو) التي كان لها أثر كبير في حياته إذ مكنته من دراسة اللاتينية، وقرأت عليه كثيراً من عيون الأدب الفرنسي[١].

أبرز أعماله :

تعددت الأماكن التي عمل فيها طه حسين، وقد كان لها دور كبير في تعدد كتاباته؛ لأنه كان مُجدًا ذكيًا ممّا ساعده على القيام بعدة أعمال من أبرزها :

أولًا: التدريس

عندما عاد طه حسين من فرنسا تولى تدريس مادة التاريخ القديم، وكانت دعوته حارّة إلى بعث التاريخ (اليوناني والروماني)، ثم عُيّن في الجامعة الأهلية أستاذًا في كلية الآداب، ثم عميدًا حتى عام ١٩٣٨م، وانتدب مستشارًا لوزارة المعارف، وعمل مديرًا لجامعة الإسكندرية، حتى ختم عمله مديرًا للثقافة في وزارة المعارف، وبعدها أُحيل إلى المعاش عام ١٩٤٩م[٢].

---

[١] ينظر: مصطفى، عبد الغني، **تحولات طه حسين**، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة،١٩٩٠م، ص١٨-٢٢؛ وشوقي: ضيف، **الأدب العربي المعاصر في مصر**، ص ٢٧٨.

[٢] ينظر: الجندي، أنور، **طه حسين حياته وفكره في ميزان الإسلام**، دار الاعتصام- القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م، ص٥٧.

ثانيًا: الصحافة

بدأ طه حسين الكتابة في الصحف منذ وقت مبكر، وكانت بدايته عندما كان يدرس في الأزهر حين كتب مقاله الذي هاجم فيه الأزهر وشيوخه، مطالبًا بحرية الرأي مقدمًا مقاله إلى مدير الجريدة، فتلقاه لقاء حسنًا فيه كثير من العطف عليه من مخالفيه[١].

ثالثًا: التأليف

أثرى طه حسين المكتبة العربية بعدد من المؤلفات التي ظهر فيها أسلوبه الأدبي وفكره الناقد المتفحص، ومن أشهر مؤلفاته :

رسالة (تجديد ذكرى أبي العلاء) التي قدمها إلى الجامعة الأهلية عام١٩١٤م للحصول على شهادة الدكتوراة، وتعد أول كتاب طبعه ونشره عام ١٩١٥م، ثم صدر له كتاب عام١٩٢٦م (في الشعر الجاهلي) أثار ضجة كبيرة لأسباب دينية، وعلمية على إثرها سحب من السوق، وصدر له (مستقبل الثقافة في مصر)، وهو مؤلف في الفكر النظامي الاجتماعي، قَوّمَ فيه نوعية الحياة المصرية الوطنية.

ونشرت له رواية (الأيام) التي سرد فيها حياته، وما واجهه من صعاب منذ نشأته في القرية، وانتقاله إلى القاهرة، وسفره إلى فرنسا؛ ولأهمية ما احتوته هذه الرواية ترجمت لعدة لغات أجنبية، وأما كتابه (حديث الأربعاء) فكان مجموعة مقالات نشرها في صحيفتي (السياسة، والجهاد)، وأما كتابه (نقد وإصلاح) الذي صدر عام ١٩٥٦م، فكان مجموعة مقالات نشرها في صحيفة الجمهورية، ثم صدرت له مجموعة من الروايات مثل: دعاء الكروان، وأحلام شهرزاد، والمعذبون في الأرض، والقصر المسحور، وشجرة البؤس، وكانت له مجموعة من المؤلفات التاريخية والإسلامية، كالوعد الحق، وعلى هامش السيرة، والفتنة الكبرى، ومرآة الإسلام، والشيخان[٢].

---

[١] ينظر: طه، حسين، **الأيام**، ص٢٩٤.

[٢] ينظر: عبد العزيز، شرف، **طه حسين وزوال المجتمع التقليدي**، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، **١٩٧٧م**، ص (٤٥-٥٣)؛ والجارية، رمضان، محمد، رمضان، **الاتجاه الإسلامي في أدب طه حسين**، تقديم: إبراهيم عبد الرحمن محمد، الطبعة الأولى، ١٩٩٥-١٩٩٦م، ص٢٤.

وفاته :

عاش طه حسين حياة مليئة بالمعاناة والتعب والحسرة والألم منذ صباه إلى أن غادر الحياة الدنيا إلى الحياة الآخرة في الثامن والعشرين من شهر أكتوبر عام ١٩٧٣م، وبوفاته يكون الأدب العربي قد فقد عمودًا بارزًا من أعمدة الثقافة والفكر والأدب، وكانت كتاباته مدعاة لنهوض ثقافي في تلك المدَّة[١].

كتاب حديث الأربعاء

كتاب حديث الأربعاء في بداية أمره كان مجموعة مقالات عن الشعر العربي نشرت في صحيفتي السياسة، والجهاد كل يوم أربعاء، ليقرأها الناس وينتفعوا بها، ثم جمعت فيما بعد في كتاب من ثلاثة أجزاء بعنوان حديث الأربعاء، وكان نشرها في أعوام متفاوتة، فالجزء الأول نشر عام ١٩٢٥م، والجزء الثاني نشر عام ١٩٢٦م، ثم الجزء الثالث نشر عام ١٩٤٥م، أما الجزءان الأول والثاني: فقد نشرا في صحيفة السياسة، وأما الجزء الثالث فنشره في صحيفة الجهاد

ويعد كتاب حديث الأربعاء مدونة أدبية تناول فيها طه حسين الأدب العربي منذ الجاهلية وحتى العصر الحديث، تحدث عن شاعر أو أكثر من شعراء المراحل الثلاث، الجاهلي، والأموي، والعباسي، ثم تكلم عن بعض الجوانب الفنية لعدد من الشعراء، آخذًا قصائدهم بالشرح والتحليل، وبيان مواقع الجمال، ثم تناول الحديث عن القديم ونقده لبعض العصور والشعراء غير متأثرٍ بآراء من سبقه؛ لأنه يرى أن النقد العلمي ينبغي ألاّ يتأثر بالعواطف، فهو لا يقدس القديم، وإنما يرى أن أقوال القدماء لا يؤخذ بها بالضرورة، بل من حقنا أن نخالفها، أو نعترض عليها؛ لأنها ليست آراء مقدسة، وهو يريد أن يستخلص فكرة تؤيد التجديد في الأدب العربي مع المحافظة على التراث القديم، وضرورة الإفادة من الآداب الأخرى. ثم أشار في مقدمة كتابه إلى أهمية هذه الفصول، إذ إنها أزالت غموضًا كان يكتنف ناحية من نواحي الأدب العربي لم تكن واضحة، وأن لها قيمة أدبية كبيرة، ستثري المكتبة العربية إذا استخرجت كنوزها التي جهلها الناس[٢].

---

[١] ينظر: عبد العزيز، شرف، **طه حسين وزوال المجتمع التقليدي**، ص٦٢.

[٢] ينظر: طه حسين، **حديث الأربعاء**، دار المعارف– القاهرة، الطبعة الخامسة عشر، ج١، ص ٨.

الجزء الأول: تناول فيه طه حسين الأدب الجاهلي وشعراءه، وأصحاب المعلقات بأسلوب شيِّق يجعل المستمع يتابع كلامه بشغف، محاولًا تقريب الأدب الجاهلي للقارئ، فهو يتحاور مع صاحبه المتخيل الذي يسأل ويعارض ويكره الشعر الجاهلي؛ لأنه في نظره وعر وصعب لا يفهم منه شيئًا، ويشير طه حسين إلى أصل هذه الأحاديث إذ يقول: "الأصل في هذه الأحاديث أنها أحاديث حوار بين رجلين يختلفان في حب الشعر القديم وتقويمه، فإذا اتفق هذان الرجلان فقد يحسن أن ينقطع الحوار بينهما فيما اتفقا عليه"[١]، وهو في هذا كله يحاول إقناع صاحبه الذي يكره الشعر الجاهلي، وينفر منه، ثم شرع في الكلام عن الشاعر بأخذ بعض قصائده بالشرح والتحليل، وبيان جمالية أسلوبه في استخدام تصويره للحدث من خلال ألفاظه ومعانيه، ثم تحدث بعد ذلك عن الشعر الغزلي والغزليين، وعرض صورة واضحة للشعر العربي، وكيف كانت أغراض الغزل في الجاهلية إذ كانت تدور حول جسد المرأة، ثم تطورت في العصر الأموي، وصارت تتحدث عن العاشق نفسه، وأخذ يقارن بين الشعراء الغزليين في تلك العصور، ثم أنهى حديثه في هذا الكتاب بالشاعر الأموي عمر بن أبي ربيعة، إذ قارن بينه وبين الناثر (بيير لوتي) الفرنسي، وأثبت أن بينهما تشابها كبيرًا في الأسلوب، لكن يبدو أن ثمة فرقاً يسيرًا بينها، هو أن ابن أبي ربيعة كان ينظم الشعر، و(بيير لوتي) كان يكتب نثرًا، لكن في نهاية الأمر كلاهما أوصل إحساسه ومشاعره للقارئ من خلال ما كتب.

الجزء الثاني : قدم فيه وصفًا للحياة الأدبية عند طائفة من شعراء المجون والدعابة في الدولة العباسية، وأثر ذلك على الحياة الاجتماعية والسياسية، فتحدّث عن القدماء والمحدثين، أو عن القديم والحديث، وأفرد لهما مساحة واسعة في كتابه، ثم تحدث عن الصراع بين القدماء والمحدثين في العصرين الأموي والعباسي، وأن لكل مذهب أنصارًا ومؤيدين، مما ساعد على تجديد الشعر لفظًا ومعنًى وموضوعًا، وكان له دور كبير في تطور الشعر العباسي وتوسعه، فبعد أن كان مقتصرًا على أغراض تقليدية وأوزان محددة، توسع إلى فنون ومواضيع جديدة، ورغم ذلك فقد عاد لوصفه بأنه عصر شك ومجون، واتخذ من شعرائه مقياسًا للحكم عليه، من خلال دراسته لعدد من الشعراء أمثال بشار بن برد، وأبي نواس، إذ جعلهم يمثلونه تمثيلًا صادقًا، ولهذا يقول: " وإذا أردنا

---

[١] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص ٧٩.

مثالاً يختصر هذا العصر ويشخصه، فهذا المثال هو أبو نواس"[1]، وأشار في كتابه إلى النقد الشديد الذي تعرض له لتشكيكه بالقرن الثاني الهجري ووصفه له بأنه كان عصر شك ومجون، وقد أنهى الجزء بالحديث عن القديم والحديث، وأشار إلى الخصومة التي جرت بين مصطفى صادق الرافعي الذي كان يؤيد المذهب القديم، ويدافع عنه وسلامة موسى الذي كان يؤيد المذهب الجديد ويدافع عنه.

الجزء الثالث : تحدث فيه عن الأدب العربي المعاصر، وعن المساجلات والرسائل النقدية التي جرت بينه وبين خصومه من نقاد عصره، ثم أكمل حديثه عن الخصومة التي جرت بين الرافعي، وسلامة موسى حول قضية القديم والحديث، وأخذ يتحدث عن أنصار القديم والحديث، وذكر أن اللغة هي معيار المقارنة بين القديم والحديث، وتحدث عن اللغة الرسمية في مصر، وذهب إلى الحديث عن أخلاق الأدباء، ثم تناول بعض الأدباء والشعراء في الدول العربية، تحدث عنهم، وأخذ ينقد بعضهم، ثم أنهى حديثه في هذا الكتاب عن قضية نزاهة الأدب.

أهمية الكتاب

تظهر أهمية الكتاب في أنه يمثل رؤية أدبية لطه حسين الذي ضمّن كتابه حديث الأربعاء آراء نقدية من خلال ما أورده من نقاشات كان بعضها محل اتفاق بين الأدباء، بينما كان بعضها الآخر أرضًا خصبة لمخالفيه، وأوضح مثالٍ على هذا وصفه القرن الثاني بأنه عصر شك ومجون، فرد عليه بعض الأدباء، وعلى رأسهم مصطفى الرافعي الذي لم يوافقه القول. ثم إن له أهمية أخرى، ذلك أنه عاد بنا إلى الأدب الجاهلي وحاول أن ييسر للقارئ هذا الأدب فيحببه له؛ لأنه يملك أسلوب المحاور القادر على الإقناع، الذي قلّما نجده عند أديب غير طه حسين، ثم كان رأيه جريئًا في كثيرٍ من القضايا التي يطرحها غير متأثرٍ بآراء الذين سبقوه ولا بنقدهم، متمسكًا برأيه ثابتًا عليه في القضايا التي يتناولها.

وقد صاغ المؤلف كتابه هذا بلغة واضحة سهلة ميسّرة موافقة للغرض الأساسي من تأليف الكتاب وهو محاورات ودروس يلقيها في الجريدة أسبوعيًا، وبعد الاطلاع على كتاب حديث الأربعاء، لم يجد الباحث دراسة لغوية تناولت هذا الكتاب الأدبي، وجاءت هذه الدراسة لتكشف عن جانب مهم من جوانب اللغة، وهو ظاهرة الحذف الإسنادي.

---

[1] طه حسين، **حديث الأربعاء:** ج٢ ص ٤٠.

الفصل الأول

ظاهرة الحذف في النحو العربي

الفصل الأول

ظاهرة الحذف في النحو العربي

ظاهرة الحذف في النحو العربي ظاهرة بارزة في شواهد العربية، المسموعة والمقيس عليها، وهي تأتي لأغراض لغوية وبيانية، كالإيجاز، والاختصار، والتخفيف، أو من أجل القافية في الشعر، أو الفاصلة في النثر، أو التحبب في النداء وغيرها.

المبحث الأول: مفهوم الحذف في اللغة والاصطلاح

أولًا: الحذف في اللغة

تأتي مادة حذف في اللغة دالة على معاني القطف، والقطع، والإسقاط، وغيرها، قال الخليل: " قطف الشيء من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاة "[١]

ودلالة الحذف المراد بها القطع عبّر عنها ابن دريد في الجمهرة بقوله: " حذفت رَأسه بِالسَّيْفِ حذفًا إِذا ضَربته بِهِ فَقطعت مِنهُ قِطْعة "[٢] ، فالحذف أطلق على عملية قطع الشيء، والقطف والقطع متقاربان في المعنى.

أما مدلول الحذف المراد به الإسقاط فقد قال عنه الجوهري: "حذف الشيء إسقاطه. يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدابَة، أي أخذت"[٣] فالحذف هنا أريد به الإسقاط: " ومن ذلك سَقطَ

---

[١] الفراهيدي: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري، (ت: ١٧٠هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي ، دار مكتبة الهلال، (مادة حذف)

[٢] ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، (ت: ٣٢١هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الأولى، ١٩٨٧م، (مادة حذف) ؛ وينظر: ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي جمال الدين، (ت:٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر– بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، (مادة حذف).

[٣] الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين – بيروت عطار، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م، (مادة حذف) ، وينظر: الفيروزآبادى: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت: ٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، والتوزيع، بيروت – لبنان الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م، (مادة حذف).

الشيءُ يسقُطُ سُقوطًا السين والقاف والطاء أصل واحد يدل على الوقوع "[1]. ومن الواضح أن السقوط له علاقة بالمعنيين (القطف، والقطع)؛ وذلك لأن الشيء بطبيعة الحال إذا قطفته، أو قطعته سوف يؤدي به إلى الإسقاط، ولذلك فإن الحذف في اللغة يدور حول هذه المعاني الثلاثة.

ثانيًا: الحذف في الاصطلاح

معناه عند النحاة وأهل المعاني والبيان بأنه إسقاط حركة، أو حرفٍ، أو كلمة أكثر أو أقل، وقد يكون الكلام المساوي به موجزًا، ولذا فإن هذا المعنى أعم من معنى الحذف عند الصرفيين[2]، وعرف الرماني الحذف بأنه: " إسقَاط كلمة بخلف مِنهَا يقوم مقَامهَا "[3] ، وبعض علماء البلاغة كالجرجاني عرّفه تعريفًا أقرب منه وصفًا لا حدًا إذ يقول: " هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجدكَ أنطق ما تكونُ إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبِن"[4].

وعرّف العلوي الحذف بقوله: " إنما يكون بحذف ما لا يُخل بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة"[5] وأما تعريف الزركشي فقال إنه: " إسقاطُ جُزءِ الكلامِ أو كلِّه لدليلٍ"[6] أي: إسقاط

---

[1] ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، أبو الحسين الرازي، (ت: ٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م، (مادة سقط).

[2] ينظر: التهانوي: محمد علي، (ت:١١٩٢هـ)، **موسوعة كشاف اصطلاح الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م ، ج١، ص٦٣٢.

[3] الرماني: علي بن عيسى بن علي بن عبدالله، أبو الحسن، (ت:٣٨٤هـ)، **رسالة الحدود**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر– عمان، ص٧٠.

[4] الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ، (ت: ٤٧١هـ)، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م، ص ١٤٦.

[5] العلوي: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني، الملقب بالمؤيد بالله، (ت:٧٤٥هـ)، **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، المكتبة العصرية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ،ج٢، ص٥١.

[6] الزركشي: أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن عبد الله، (ت:٧٩٤هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م، ج٣، ص١٠٢.

جملة، أو كلمة، أو حرف. وعرفه أحد علماء البلاغة المتأخرين، هو الوطواط[١]، حيث يقول: " وتكون هذه الصنعة بأن يطرح الشاعر أو الكاتب حرفا أو أكثر من حروف المعجم من نثره أو نظمه "[٢].

ويقول أحمد عفيفي: " لا شك أن الحذف في اللغة سواء كان الحذف قياسياً أو سماعياً هو نوع من التخفيف من الثقل النطقي للفظ، أو التخفيف من بعض عناصر الجملة في حال طولها"[٣].

فالحذف في الاصطلاح أخذ معناه من المعنى اللغوي، وهو الإسقاط، وأن هذا الإسقاط في اللغة يكون للتخفيف سواء أكان في الجملة أو الكلمة أو الحرف، وهو ما يعطي جمالاً وبلاغة في العربية، وأن القرآن استخدم هذا الأسلوب من غير إخلال بالمعنى أو تركيب الكلام .

---

[١] الوطواط: محمد بن محمد بن عبد الجليل البلخي، رشيد الدين، أبو بكر الوطواط، أديب، كان ينظم الشعر بالعربية والفارسية. مولده ببلخ، ووفاته بخوارزم، له عدة كتب منها: (تحفة الصديق، من كلام أبي بكر الصديق) و(فصل الخطاب، من كلام عمر بن الخطاب)، ينظر : الزركلي: **الأعلام**، ج٧، ص٢٥.

[٢] أحمد: مطلوب، **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٦م، ج٢، ص (٤٢٥-٤٢٦).

[٣] أحمد: عفيفي، **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص ٢١٧.

المبحث الثاني: أحكام الحذف

يتناول الباحث في هذا المبحث شروط الحذف وأقسامه كما نصّ عليها النحاة، والمطلب الأول الحديث في شروط الحذف وأقسامه، وأما المطلب الثاني ففي أسباب الحذف:

المطلب الأول: شروط الحذف وأقسامه

أولاً: شروط الحذف

الحذف سمة واضحة في العربية، إذ نستعمله في كلامنا اليومي، فنسقط حرفًا، أو كلمة، أو جملة، وهذا من الطبيعي؛ لأن الإنسان يميل إلى الاختصار والإيجاز في الكلام من غير تَكْرار، لكن لا بد للمحذوف من وجود قرينة تدل عليه سواء أكانت حالية أم مقالية؛ لأن وجوده ليس اعتباطًا، وإنما يكون وَفْق شروط، وقد وضع ابن هشام في كتابه المغني مجموعة من هذه الشروط هي على النحو الآتي[1]:

الشرط الأول: وجود دليل حالي كقولك: لمن رفع سوطاً: زيدًا، بإضمار (اضرب)، والتقدير: اضرب زيدًا. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًا ﴾ [هود: ٦٩]، أي سلمنا سلامًا، أو مقالي كقولك: لمن قال: من أضرب؟ زيدًا. وهذا الشرط من أهم الشروط إذ لا بد من وجود قرينة تدل على المحذوف الذي قصده المتكلم.

الشرط الثاني: ألا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مشبهه أي اسم كان وأخواتها. لذا قد ردّ ابن هشام على ما ذهب إليه بن عطية لتقدير فاعل في قوله تعالى:﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ﴾[الجمعة: ٥]، والتقدير: بئس المثل مثل القوم.

ويرى جمهور النحاة أن هذه الأسماء لا تحذف، وإنما تستتر في الفعل، ولمّا كانت هذه الأسماء كالجزء من الفعل فلا حذف فيها إلا مع الأفعال، وحذفها مع الأفعال لا خلاف فيه بين

---

[1] ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت: ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر– دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م، ص (٧٨٦–٧٩٧).

النحويين، وإنما الخلاف في حذف الاسم وحده دون الفعل، وذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر، ورجحه السهيلي وابن مضاء[١] .

الشرط الثالث: ألا يكون المحذوف مؤكدًا؛ لأن الغرض من الحذف التخفيف، والاختصار، والإيجاز في حين يستدعى التوكيد التفصيل والإطالة، لذا منع الأخفش حذف العائد في نحو: الذي رأيتُ زيد، فلا يؤكد العائد المحذوف بقولك: (نفسَه) وردّ أبو علي الفارسي قول الزجاج في ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، التقدير: إن هذان لهما ساحران، وقال الفارسي: الحذف والتوكيد متنافيان[٢]، وذكر ابن جني أن: " كل ما حذف تخفيفًا، فلا يجوز توكيده لتدافع حاليه به من حيث التوكيد للإسهاب، والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز، فاعرف ذلك مذهبًا للعرب"[٣]

الشرط الرابع: ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله، لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في (زيداً فاقتله) على تقدير: عليك زيداً، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير: الزم زيداً، وهذا ما ذهب إليه ابن جني حين خصص باباً في زيادة الحروف وحذفها جاء فيه ما يؤكد عن بعض شيوخه أن " حذف الحروف ليس بالقياس؛ وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرًا لها هي أيضًا، واختصار المختصر إجحاف به"[٤].

والذي يعنيه ابن جني هو أن الحرف قد ينوب عن الكلمة أو عن الجملة كما لو قلت : ما قام زيد، فقد أغنت (ما) عن جملة (أنفي) وهي جملة مكونة من فعل وفاعل، وإذا قلت:

---

[١] ينظر: السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت:٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر، ج١، ص (٥٧٦- ٥٧٧)؛ وينظر: حمودة طاهر سليمان، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية – مصر، ص١٣٦.

[٢] ابن هشام: **مغني اللبيب**، ص٧٩٣.

[٣] ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت:٣٩٢هـ)، **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، ج١، ص٢٩٠.

[٤] **المصدر نفسه**، ج٢، ص ٢٧٥.

قام القوم إلا زيدًا فقد أغنت (إلا) عن جملة (أستثني) وهي جملة مكونة أيضًا من فعل وفاعل[١].

الشرط الخامس: ألا يكون المحذوف عاملًا ضعيفًا فلا يحذف الجار مع بقاء عمله، وكذلك لا يجوز حذف الجازم والناصب للفعل إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيه استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها.

والباحث يرى أن هناك مواضع قياسية في لغتنا العربية وقع فيها الحذف مع بقاء العمل على سبيل المثال حذف حرف الجر (رب) مع بقاء عملها.

كقول الشاعر:

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كدتُ أقضي الغَداةَ من جَلَلِهْ[٢]

الشاهد فيه: جر كلمة (رسم) بـ بحرف الجر (رب) المحذوفة ولم يتقدمها واو ولا فاء. فحذف رب وأبقى عملها[٣].

الشرط السادس: ألا يكون المحذوف عوضًا عن شيء، فلا تحذف (ما) في نحو (أمّا أنت منطلقاً انطلقت)؛ لأن أصل الكلام، لأن كنت منطلقًا انطلقت، فحذف الفعل (كان)، فصار تقديره: لأن أنت منطلقًا انطلقت، وكراهية مباشرة (أن) الاسم زيدت (ما) فصارت عوضًا من الفعل ومصلحة للفظ لمباشرة (أن) الاسم. وعليه قول الشاعر عباس بن مرداس[٤]:

أَبا خُراشَةَ أَمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٥]

---

[١] ينظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص (٢٧٥- ٢٧٦).

[٢] جميل بثينة، **الديوان**، دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت، ١٩٨٢م، ص٥٢

[٣] ينظر: المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، (ت:٧٤٩هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص٤٥٥.

[٤] هو العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي، من مضر، أبو الهيثم: شاعر فارس، من سادات قومه، أمه الخنساء الشاعرة. أدرك الجاهلية والإسلام، وأسلم قبيل فتح مكة، وكان من المؤلفة قلوبهم. الرزكلي: **الأعلام**، ج٣ ، ص٢٦٧.

[٥] ورد هذا البيت في كتاب ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ٨٤، وفي كتاب، حنا جميل حداد **معجم شواهد النحو الشعرية**، دار العلوم للطباعة والنشر- الرياض- السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص ١٠٥.

فإنَّما هي (أَنْ) ضُمَّت إليها (ما) وهى ما التوكيدِ، ولزمتْ كراهيةَ أن يُجحفِوا بها لتكون عوضاً من ذَهابِ الفعل، ولا يجوز حذف (لا) من قولهم افعَل هذَا إمَّا لَا، أي: افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره[1].

الشرط السابع: ألا يؤدي الحذف إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، لذا منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو: (ضربني وضربته زيدٌ)، فلا تحذف الهاء المفعول الثاني لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفع الفعل.

الشرط الثامن: ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القوي، لذا منع البصريون حذف المفعول في نحو: (زيدٌ ضربته)، فلا يحذف المفعول أيضًا الضمير؛ لأنه يؤدي إلى إهمال الفعل وإعمال المبتدأ.

وأما عباس حسن فيرى: " أن الحذف جائز في كل ما يدل الدليل عليه؛ بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بحذفه تأثراً يؤدي إلى عيب وفساد لفظي أو معنوي. ويريدون بالدليل: القرينة الحسية ومنها (اللفظية)، أو العقلية (المعنوية) التي ترشد إلى لفظ المحذوف ومعناه وإلى مكانته في جملته، ويريدون بعدم تأثر المعنى بقاءه على حاله قبل الحذف، فلا ينقص ولا يصيبه لبس، أو خفاء أو تغيير"[2] .

وعلق طاهر حمودة على شروط ابن هشام بقوله: " بيد أن ما وضعه ابن هشام من شروط يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتفصيل، وتتبع الظاهرة اللغوية في مواضعها في اللغة دون الاقتناع بالأقيسة العقلية التي تخالفها اللغة في كثير من الحالات، وقد تبين لنا أن جانباً كبيراً من

---

[1] ينظر: سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر، (ت:١٨٠هـ)، **الكتاب**: تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– مصر، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، ج١، ص٢٩٣؛ وابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص (٣٨٢–٣٨٣)؛ وابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ٧٩٤؛ وابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، (ت: ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون، ١٩٨٠م، ج١، ص (٢٩٧– ٢٩٨)؛ والمرادي: **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص٥٢٨.

[2] عباس: حسن، **النحو الوافي**، دار المعارف – مصر، الطبعة الثالثة، ج١، ص٥٠٧.

هذه الشروط غير مسلّم به من ملاحظة الظاهرة اللغوية، وبالتالي لا يصلح أن يذكر باعتباره شرطاً للحذف"[١]، ثم نبه أيضًا على وجود شرطين مهمين لا بد من وجودهما في الحذف.

١- لا بد عند وقوع كل حذف من دليل يدل على المحذوف، يتمثل في قرينة أو قرائن مصاحبة حالية أو عقلية أو لفظية.

٢- ألا يؤدي الحذف إلى لَبْس في المعنى[٢] .

---

[١] حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص١١٥.

[٢] ينظر: **المصدر نفسه**، ص١١٥.

ثانيًا: أقسام الحذف

قسم علماء النحو وعلوم القرآن الحذف إلى عدة أقسام في كتبهم، ألا إن أئمة علوم القرآن كانوا أكثر تناولًا من علماء النحو فقد قسموا الحذف إلى عدة أقسام، وهي كالآتي .

أولًا: الاقتطاع: وهو حذف بعض حروف الكلمة، كحذف همزة (أنا) في قوله تعالى ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾ [الكهف: ٣٨]، إذ الأصل (لكِنْ أنا)، حذفت همزة (أنا) تخفيفًا، وأدغمت النون الساكنة من كلمة (لكن) في نون الضمير للمتكلم، ومنه قول الشاعر:

دَرَسَ الْمَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ وَتَقَادَمَتْ بالحُبْسِ فالسُّوبَان[١]

التقدير: المنازل[٢].

وذكر الميداني أن الاقتطاع :" هو حذف بعض حروف الكلمة أو هو بمنزلة الكلمة الواحدة، تخفيفًا على مخارج الحروف، أو لداعي السرعة، أو لأجل القافية في الشعر، أو الفاصلة في النثر، أو التحبب في النداء، أو نحو ذلك من دواعي البلاغة "[٣]

ثانيًا: الاكتفاء: وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر، ويختص غالبًا بالارتباط العطفي كقوله تعالى: ﴿ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ [النحل: ٨١]، أي: والبرد وخصص الحر بالذكر؛ لأن الخطاب موجّه للعرب، وبلادهم حارة والوقاية من الحر أهم؛ لأنه أشد عندهم من البرد[٤].

---

[١] الوليد بن أبي ربيعة في **ديوانه**، اعتنى به، حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص١٣٢.

[٢] ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٣، ص١١٧؛ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، (ت:٩١١هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م، ج٣، ص٢٠٢.

[٣] الميداني: حبنكة ، عبد الرحمن بن حسن الدمشقي، (ت: ١٤٢٥هـ)، **البلاغة العربية**، دار القلم– دمشق، الدار الشامية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ج٢، ص٤٦.

[٤] ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٣، ص١١٨.

ثالثًا: الاحتباك: وقد سّماه الزركشي بالحذف المقابلي: وهو أن يجتمع متقابلان في الكلام، فيحذف من أحدهما مقابلةً لدلالة الآخر عليه، ومن أمثلة هذا النوع من الحذف قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ ﴾ [هود: ٣٥]، أي: إن افتريته فعليّ إجرامي وأنتم بُراءٌ منه وعليكم إجرامكم وأنا بَريءٌ مما تُجرِمُون[١]. وأشار السيوطي إلى أن الاحتباك أخذ تسميته: "من الحبك الذي معناه الشد والإحكام، وتحسين أثر الصنعة في الثوب، فحبك الثوب سدّ ما بين خيوطه من الثوب وشده وإحكامه بحيث يمنع عنه الخلل مع الحسن والرونق"[٢].

رابعًا: الاختزال: ويقصد به القطع يقال: " اختزله عن القوم مثل اختزعه؛ واختزل فلان المال إذا اقتطعه"[٣]. هو ما ليس واحدًا مما سبق، وهو أقسام؛ لأن المحذوف إما اسم، أو فعل، أو حرف، ومن أمثلته حذف الاسم كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢٦] والتقدير: هم عباد، ويدخل فيها حذف الفعل كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾ [الحشر: ٩] التقدير: واعتقدوا الإيمان، ومنه ما يدخل في حذف الحرف، كقوله تعالى: ﴿ أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، التقدير: بأنكم حذف حرف الجر[٤]. ومن الأمثلة الواردة في الشعر على هذا النوع من الحذف قول الشاعر:

لمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْها وَارِدا عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاءً بارِدا[٥]

التقدير: وسقيتها ماء.

---

[١] ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٣، ص١٢٩؛ والسيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج٣، ص٢٠٤.

[٢] السيوطي، **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ج١، ص٢٤٤.

[٣] ابن منظور: **لسان العرب**، ج١١، ص٢٠٤.

[٤] ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٣، ص (١٢٤-١٢٥)؛ والسيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، ج٣، ص (٢١٠-٢١١).

[٥] ذو الرمة: غيلان بن عقبة بن نهيس التميمي، **الديوان**، شرح، الخطيب التبريزي، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص٦٢٦.

خامسًا: أن يقتضي الكلام شيئين فيقتصر على أحدهما لأنه المقصود: كقوله تعالى حكايةً عن فرعون: ﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ٤٩]، ولم يقل: وهارون؛ لأن موسى هو المقصود المتحمل أعباء الرسالة[١].

سادسًا: أن يُذكَر شيئان ثم يعود الضمير إلى أحداهما دون الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا۟ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓا۟ إِلَيْهَا ﴾ [الجمعة: ١١]، وذكر الزركشي قول الزمخشري إن التقدير: إذا رأوا تجارة انفضوا إليها، أو لهوًا انفضوا إليه، فحذف أحدهما لدلالة المذكور عليه[٢].

المطلب الثاني: أسباب الحذف

حاول النحاة تفسير ظاهرة الحذف بذكر أسبابها التي تعد عندهم ملحظًا بلاغيًا يفهم به تراكيب الكلام، ويزيده جمالًا وروعةً، وبعض هذه الأسباب يتصل بالمعنى، وبعضها الآخر يتصل باللفظ حسب ما تقتضيها الصناعة اللفظية في الشعر والنثر؛ لذا فإن هذه الأسباب وردت في كتب النحاة متناثرة، لكنها في نهاية الأمر أعطتنا تصورًا عن بدايته الأولى، فتناول بعض أئمة علوم القرآن هذه الأسباب بشكل أوسع، وهي على النحو الآتي:

١. مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره:

وهو أن المتكلم يرغب بالإيجاز؛ لأن العرب تميل إلى الاختصار في الكلام وهذه سمة في العربية، فمثلاً حذف المبتدأ جوازًا نحو قولك: الهلال والله، التقدير: هذا الهلال، فحذف المبتدأ استغناء عنه بقرينة شهادة الحال، إذ لو ذكره لكان عبثًا من القول[٣].

---

[١] ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القران**، ج٣، ص ١٢٦.

[٢] ينظر: **المصدر نفسه**، ج٣، ص ١٢٦؛ والزمخشري: أبو القاسم، محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، **(ت:٥٣٨هـ)**، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، ج٤، ص٥٣٧.

[٣] ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٣، ص١٠٥؛ والسيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج٣، ص١٩٠.

٢. التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وأن الاشتغال بذكره يُفضي إلى تفويت المُهم: وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴾ [الشمس: ١٣] التقدير: احذَرُوا ناقة الله على التحذير، والزموا سقياها على الإغراء[١].

٣. التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام:

ذكر السيوطي قول حازم[٢] في منهاج البلغاء أنه قال: إنما يحسن الحذف لقوة الدلالة عليه، أو يقصد به تعديد أشياء، فيكون في تعدادها طول وسآمة، فيحذف ويكتفي بدلالة الحال وتترك النفس تجول في الأشياء المكتفي بالحال عن ذكرها، قال: ولهذا القصد يؤثر في المواضع التي يراد بها التعجب والتهويل على النفوس، ومنه قوله تعالى في وصف أهل الجنة: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] فحذف الجواب إذا كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلًا على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه وتركت النفوس تقدر ما شاءته، ولا تبلغ من ذلك كنه ما هنالك[٣].

٤. التخفيف لكثرة دورانه في الكلام:

إن الكلام إذا كثر وأصبح شائعًا عند العرب، قد يحذف منه الكلمة، أو الحرف، وذلك كما في حذف حرف النداء في قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَا ﴾ [يوسف: ٢٩]، التقدير: يا يوسف، ثم حذف حرف النداء تخفيفًا[٤] .

---

[١] ينظر: السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج٣، ص١٩٠.

[٢] حازم بن محمد بن حسن بن محمد بن خلف بن حازم القرطاجني، القرطبي، النحوي، أبو الحسن، شيخ البلاغة والأدب، (ت:٦٨٤هـ)، ينظر: السيوطي: **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- لبنان- صيدا، ج١، ص (٤٩١-٤٩٢)؛ والزركلي: **الأعلام**، ج٢، ص١٥٩.

[٣] ينظر: الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، ج٣، ص (١٠٥-١٠٦).

[٤] ينظر: السيوطي: **الإتقان في علم القرآن**، ج٣، ص١٩١.

٥. كون المحذوف لا يصلح إلا له تعالى:

جاء هذا النوع في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ﴾ [المؤمنون: ٩٢]، وقوله تعالى: ﴿ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧] التقدير: هو؛ ولأن هاتين الصفتين لا تصلحان إلا لله تعالى دون غيره من العباد[١].

٦. شهرة المحذوف حتى يكون ذكره وعدمه سواء:

وذكر السيوطي قول الزمخشري وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال، وحُمِل عليه قراءة حمزة[٢] لقوله تعالى: ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ [٣] [النساء: ١] بالجر؛ لأن هذا المكان شهر بتكرير الجار فقامت الشهرة مقام الذكر كأنه قيل: تساءلون به وبالأرحام[٤].

٧. صيانة المحذوف عن الذكر تشريفاً له:

يحذف المتكلم أحيانًا ما له مكانة خاصة في نفسه تشريفًا له، كقوله قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبُّكُمۡ وَرَبُّ ءَابَآئِكُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ وقوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۚ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٣ – ٢٨]، في الآيات التي وردت حذف المبتدأ في ثلاثة مواضع: قبل ذكر الرَّب، أي: (هو ربّ)، (الله ربُّكم)، (الله

---

[١] ينظر: السيوطي: **الإتقان في علم القرآن**، ج٣، ص١٩١.

[٢] هو أبو عمار، حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات، القارئ، الكوفي مولى بني تيم الله من ربيعة، أحد القراء السبعة، وعنه أخذ الكسائي القراءة، وقيل له الزيات، لأنه كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان، توفي سنة ١٥٦هـ، ينظر: البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبدالله، (ت:٢٥٦هـ) **التاريخ الكبير**، دار المعارف العثمانية– حيد آباد– الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ج٣، ص٥٢؛ وابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، (ت:٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت، ١٩٠٠، ج٢، ص٢١٦.

[٣] ينظر: ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر (ت:٣٢٤هـ)، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف– مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، ص٢٢٦.

[٤] ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٣، ص١٠٨.

ربُّ المشرقِ)؛ لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال، فأضمر اسم الله تعظيمًا وتفخيمًا[١].

٨. صيانة اللسان عن ذكر المحذوف تحقيرًا له:

ورد هذا النوع في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿ صُمٌّۢ بُكۡمٌ ﴾ [البقرة:١٨] أي: هم أو المنافقون، فلم يذكر المبتدأ تحقيرًا لشأنهم[٢].

٩. قصد البيان بعد الإبهام:

كما في فعل المشيئة نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ ﴾ [النحل: ٩]، حيث حذف المفعول به للفعل شاء، ودل على المحذوف جواب الشرط، فالتقدير: ولو شاء هدايتكم لهداكم، وسر حذفه هو البيان بعد الإبهام؛ لأنه لما قيل لو شاء علم أن هناك شيئًا تعلقت به المشيئة لكنه مبهم، فلما جيء بجواب الشرط وضح ذلك الشيء، وعلم أنه الهداية وأكثر وقوعه بعد أداة شرط؛ لأن المفعول مذكور في جوابها[٣].

١٠. قصد العموم:

وجاء هذا النوع المراد به العموم في قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ [يونس: ٢٥]، التقدير: أي يدعو كل واحد[٤].

١١. مراعاة الفاصلة:

وقد وورد هذا النوع من الحذف مراعاة للفاصلة، كما في كقوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ [الضحى: ٣]، التقدير: وما قلاك، فحذف المفعول مراعاة للفاصلة[٥].

---

[١] ينظر: السيوطي: **الإتقان في علوم القرآن**، ج٣، ص١٩١-١٩٢.

[٢] ينظر: **المصدر نفسه**، ج٣، ص١٩٢.

[٣] ينظر: السيوطي: **الإتقان في علم القرآن**، ج٣، ١٩٢.

[٤] ينظر: **المصدر نفسه**، ج٣، ص١٩٢.

[٥] ينظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج٣، ص١٠٧.

١٢. كثرة الاستعمال[١]:

وهو الشائع الذي يستخدمه النحاة لتعليل الحذف، وأن كثرة الاستعمال سبب هام وقوي في جنوح اللغة إلى الحذف؛ لأن فيها نوعًا من التخفيف الذي يميل إليه الناطقون بطبيعتهم، وهذا أمر طبيعي إذ إن الناس إذا أكثروا من استعمال الشيء مالوا إلى التخفيف فيحذفون جزء من الكلام، ومن هنا كان لكثرة الاستعمال دور كبير في ظاهرة الحذف حتى أن سيبويه يذكر أن كثير من أنواع الحذف سببه كثرة الاستعمال إذ يقول:" وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير"[٢]، وعلل حذف ياء المتكلم في نداء (يا ابن أم)، و(يا ابن عمّ) بأنه حذفت ياء المتكلم بسبب كثرته في كلامهم[٣]. كما أفرد سيبويه لهذه الظاهرة بابًا يقول "هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم، حتى صار بمنزلة المثل، وذلك قولهم: (هذا ولا زعامتك)، أي: لا اتوهم زعامتك"[٤]، ثم نبه سيبويه على أن كثرة الاستعمال ليست سببًا قياسيًا يطرد معه الحذف دائمًا، وإنما هو سماعي موقوف على النقل عن العرب، فليس كل ما كثر استعماله يقع فيه الحذف، إلا أنه يشير إلى أن كثيرًا من مما يعتري الكلمات من تغير سببه كثرة الاستعمال، إذ يقول:" وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله، ألا ترى أنك تقول: لم أك ولا تقول: لم أق، إذا أردت أقل، وتقول لا أدر كما تقول: هذا قاضٍ، وتقول لم أبل ولا تقول لم أرم تريد أُرام، فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره "[٥]. ومن أمثلة الحذف لكثرة الاستعمال حذف خبر(لا) النافية للجنس مثل قولك: فلا بأس أي: لا بأس في هذه الدعوى[٦].

---

[١] ينظر: حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص(٣١- ٣٦-٤٠)

[٢] سيبويه: **الكتاب**، ج٢، ص ١٣٠.

[٣] ينظر: **المصدر نفسه**، ج٢، ص ٢١٤.

[٤] **المصدر نفسه**، ج١، ص ٢٨٠

[٥] **المصدر نفسه**، ج٢، ص ١٩٦.

[٦] ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ)، **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر– القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م، ص٤٨.

١٣. الحذف لطول الكلام:

وذلك عندما تطول التراكيب يقع الحذف فيها تخفيفًا من الثقل؛ لأن الإنسان يميل إلى التخفيف في أكثر الأحيان، ومن ذلك حذف جملة الصلة إذا طالت، وأسلوب الشرط، وأسلوب القسم، أو في سياق العطف، ومن أمثلة الحذف في جملة الصلة حيث يجوز حذف صدرها إذا طالت بعد سائر الأسماء الموصولة ما عدا (أي) نحو (جاء الذي هو ضارب زيداً)، حيث يجوز حذف (هو) فتقول: جاء الذي ضارب زيداً[١].

١٤. الحذف للإعراب:

ويقصد به الحذف الذي يعتري أواخر الكلمات، سواء أكان المحذوف حركة، أم حرفًا، كالحذف في حالتي الجزم، والنصب، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤]. فـ {لَّمْ تَفْعَلُواْ } حرف جزم، وبعده مجزوم { وَلَن تَفْعَلُواْ } حرف نصب، وبعده منصوب وعلامة الجزم والنصب في كليهما حذف النون، وكذلك الفعل المعتل الآخر فإنه يجزم بحذف أخره كـ (يغزو ويخشى ويرمى)[٢]. أي بحذف حرف العلة في آخره.

١٥. ظهور المعنى:

إن ظهور المعنى يغني عن ذكر المحذوف؛ لأن المعنى واضح من غير إطالة في الكلام، وهذه أحد السمات البلاغية المحمودة، نحو قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ [الرعد: ٣٥] ، والتقدير: وظلها دائم[٣] .

---

[١] ينظر: حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص٤٣.

[٢] ينظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت: ٧٦١هـ)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا، ص (٧٩-٨٠).

[٣] ينظر: السامرائي: فاضل، صالح، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، دار الفكر- عمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م، ص٩٦.

١٦.الحذف للضرورة الشعرية:

أغلب النحاة يذهبون إلى إن الضرورة الشعرية هي ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، وقد أختلف بعضهم في حدّ الضرورة، فقال ابن مالك: " هو ما ليس للشاعر عنه مندوحه"[١] ومن ذلك قول الأعشى:

وأَخُو **الغوان** مَتى يَشأ يَصرِمْنَهُ وَيَكُنّ أَعدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ[٢]

حيث حذفت الياء الساكنة من لفظ (الغواني) وهو من المواضع التي أجازوا فيها للشاعر في الضرورة أن يحذف الياء الساكنة الأخيرة[٣].

وهناك أغراض أخرى وردت في كتب القدماء والمحدثين كثيرة منها الحذف للتركيب، والحذف لأسباب قياسية صرفية أو صوتية، والحذف لأسباب قياسية تركيبية نحوية، ومنها التكثير والمبالغة، وغيرها[٤].

والإيجاز من السمات العربية الحسنة التي يقصدها المتكلم، ويميل إليها في كلامه، ولأهميته في الكلام أشار إليه ابن جني بقوله: " واعلم أن العرب – مع ما ذكرنا– إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال وملالها "[٥]

---

(١) السيوطي: **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، تحقيق: محمود فجال، دار القلم– دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص٥٤.

(٢) الأعشى: ميمون بن قيس بن جندل الوائلي، **الديوان**، شرح: يوسف شكري فرحات، دار الجيل– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص٧٧.

(٣) ينظر: حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص٥٣–٥٤.

(٤) ينظر: حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص(٤٧–٦٥–٧٣–٩٣)؛ والسامرائي **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، ص١٠٥.

(٥) ابن جني: **الخصائص**، ج١، ص٨٤.

المبحث الثالث: الحذف بين النحويين والبلاغيين

المطلب الأول: الحذف عند النحويين

إن الحذف ظاهرة شائعة في اللغة العربية وغيرها من اللغات الأخرى، وقد وجد هذا الأسلوب واستعمل في الشعر والنثر العربي منذ القدم، واستعمله القرآن في تراكيب آياته ممّا يعطي المعنى أكثر قوة ودلالة.

وقد عنى النحويون في ظاهرة الحذف منذ البدايات الأولى، وكان لهم دور كبير في بيان صورته، لذلك فإن النحاة قد نبهوا عليه، وذكروا أسباب هذه الظاهرة وشروطها؛ وذلك لتعلقها بأبواب النحو العربي، فالحذف عندما يدخل على جملة ما فإن الإعراب يقتضي معرفة المحذوف، وموقعه قبل الحذف، ومعلوم أن الإعراب لا يتم إلا بعد فهم المعنى، وذكر سيبويه الحذف بقوله:" هذا باب ما يكون اللفظ من الأعراض: اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطًا "[1]، والمقصود بكلام سيبويه هو أنه يعد الحذف عارضًا يعرض في الكلام، وأن الأصل أن يرد الكلام بغير حذف[2].

والمتأمل في كتاب سيبويه يرى أن هناك مواضع كثيرة علل فيها ضرورة الحذف وذلك طلبًا للخفة والإيجاز، وإنما يكون هذا الحذف صحيحًا إذا كان المخاطب عالمًا به، إذ يقول:" إنَّما أضمرُوا ما كان يقَع مُظهَرا استخفافًا، ولأن المخاطَب يعلم ما يعنى، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليكَ، وقد عَرَفَ المخاطبُ ما تعنى، أَنّه لا بأْسَ عليك"[3].

وحينما تحدث المبرد عن الحذف أخذ بعين الاعتبار مكانة السامع الذي سيُلقى الكلام إليه فقال:" ولو قلت على كلام مُتَقَدِّم عبد الله، أو منطلق أو صاحبك أو ما أشبه هذا لجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدم من ذكرِه ما يَفهمهُ السَّامع، فمن ذلك أن ترى جماعَة يتوقعون الهلال، فقال قائل منهم: الهلال والله، أي: هذا الهلال، وكذلك لو كنت منتظرًا رجلًا فقلت زيد جاز على ما وصف لك، ونظير هذا الفعل الذي يضمر أن السَّامع مستغن عن ذكره نحو قولك: إذا رأيت

---

[1] سيبويه: **الكتاب**، ج١، ص٢٤-٢٥ .

[2] ينظر: حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص٢٠

[3] سيبويه: **الكتاب**، ج١، ص ٢٢٤.

رجلًا قد سدد سَهمًا فسمعت صوتًا: القرطاسَ والله، أي: أصاب القرطاس، أو رأيت قومًا يتوقعون هلالًا، ثم سمعت تكبيرًا قلت: الهلالَ والله، أي: رأوا الهلال"[١]

وأما ابن جني فقد تحدث عن الحذف وأفرد له بابًا سمّاه " باب في شجاعة العربية "[٢]، وسمي بهذا الاسم؛ لأن الشجاعة هي الإقدام، وذاك أن الرجل الشجاع يركب ما لا يستطيعه غيره، ويتورد ما لا يتورده غيره[٣]، وبين السيوطي أن سبب تسميته أيضاً بهذا الاسم بقوله: " سمى ابن جني الحذف شجاعة العربية؛ لأنه يشجع على الكلام"[٤]، وعلل ابن عاشور سبب تسميته بشجاعة العربية؛ لأن ذلك التغيير يجدد نشاط السامع[٥]. وقد ذكر ابن جني أن الحذف الذي يعتري أجزاء الكلام لا بد فيه من وجود دليل على المحذوف، ويقول: قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته "[٦].

وأما ابن هشام الأنصاري فقد ذكر الحذف الذي تقتضيه صناعة الإعراب، فقال: الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرًا بدون مبتدأ أو بالعكس أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه، أو معمولًا بدون عامل قوله تعالى: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[لقمان: ٢٥]، ونحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ خَيۡرًا ﴾[النحل: ٣٠]، ونحو قولك: خير عافاك الله، وأما قولهم في قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ ﴾ [النحل: ٨١]، إن التقدير: والبرد، ونحو قوله تعالى: ﴿وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [الشعراء: ٢٢]، إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان"[٧]

---

[١] المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، (ت:٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت، ج٤، ص١٢٩.

[٢] ابن جني: **الخصائص** ، ج٢، ص ٣٦٢.

[٣] ينظر: ابن الأثير: ضياء الدين، نصر الله بن محمد، (ت:٦٣٧هـ)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة- القاهرة، ج٢، ص١٣٥.

[٤] السيوطي: **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ج١، ص ٢٣٤.

[٥] ينظر: ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، (ت:١٣٩٣هـ)، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر- تونس، ١٩٨٤م، ج١، ص١٠٩.

[٦] ابن جني: **الخصائص**، ج٢، ص٣٦٢.

[٧] ابن هشام: **مغني اللبيب**، ص٨٥٣.

المطلب الثاني: الحذف عند البلاغيين

إن تقصي ظاهرة الحذف الإسنادي عند البلاغيين تفضي بنا إلى تلمس الأبواب التي أفردوها لهذه الظاهرة، إذ "درس البلاغيون حذف جزء الجملة في باب المسند إليه، والمسند ومتعلقات الفعل، كما درسوا حذف الجملة وأكثر منها في باب الإيجاز بالحذف، ولم يلتفتوا إلى حذف جزء الكلمة، وإن كان فيه من الإشارات ما يوجب على المشتغل بأسرار اللغة وبلاغتها أن ينبه إليها "[١] ولقد تركز جهد البلاغيين عند تناولهم لهذه الظاهرة على بواعث الحذف وأغراضه، فضلاً عن جمالياته واثره في النفس، إذ عدَّ ابن سنان الخفاجي الإيجاز والحذف من شروط البلاغة إذ يقول" من شروط الفصاحة والبلاغة: الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام حتى يعبر عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة"[٢]. ولعبد القاهر الجرجاني وقفة مطولة عند الحذف، غير" أنه أخلص في تناوله للجانب التطبيقي، بوصفه متابعة وصفية للصيغة الإبداعية دون الدخول في دوائر التقنين"[٣]، إذ نجد أن دراسة هذه الظاهرة اقتصرت على تحليل النصوص والوقوف عند جمالياتها، من دون التنظير لها، فعلى سبيل المثال وفي معرض تعليقه على الحذف في المبتدأ (المسند إليه) يقول: " وإذ عرفْتَ هذه الجملةَ من حالِ الحذْفِ في المبتدأ، فاعلمْ أنّ ذلك سبيلُه في كلِّ شيء، فما مِن اسمٍ أو فعلٍ تَجدُه قد حُذِفَ، ثم أُصيبَ به موضعُه، وحُذِفَ في الحال يَنبغي أن يُحذَفَ فيها، إلاّ وأنت تجدُ حذْفَه هناك أَحسن من ذكرِهِ، وترى إضمارَه في النفس أَولى وآنسَ مِن النُّطقِ به"[٤]

ولأبي يعقوب يوسف السكاكي نظرات في الحذف فقد ذكر في أغراض الحذف أن الحال التي تقتضي طي ذكر المسند إليه أو المسند هي إذا كان السامع مستحضرا له عارفاً منك القصد إليه عند ذكر المسند والترك راجع، إما لضيق المقام، وإما للاحتراز عن العبث بناء على

---

[١] أبو موسى : محمد محمد، **خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني**، مكتبة وهبة، الطبعة السابعة، ص ١٥٤

[٢] الخفاجي: أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان، (ت: ٤٦٦هـ) **سر الفصاحة**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م، ص٢٠٥.

[٣] عبد المطلب محمد، **البلاغة العربية قراءة أخرى**، الشركة المصرية العالمية للنشر- لونجمان، الطبعة الأولى ١٩٩٧م، ص ٢٢٢.

[٤] الجرجاني: عبد القاهر، **دلائل الاعجاز في علم المعاني**، ص ١٥٢

الظاهر، وإما لتخييل أن في تركه تعويلاً على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكم بين الشهادتين،[١] وقد أشار السكاكي إلى معنى دقيق لحذف المسند إليه والمسند، وهو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ، أي أنك حين تذكر المسند إليه، أو المسند، تكون قد عولت في الدلالة على اللفظ المذكور، وحين تحذف أحدهما تكون قد عولت في الدلالة على العقل؛ لأنه ليس هناك لفظ يدل عليه، ودلالة العقل أقوى، وأمكن من دلالة اللفظ[٢].

المبحث الرابع: مفهوم الإسناد في اللغة والاصطلاح، وأهميته

أولًا: الإسناد في اللغة:

جاء في معجم المقاييس أنّ" السين والنون والدالُّ أصلٌ واحدٌ يدل على انضمام الشيءِ إلى الشيءِ"[٣]

وجاء في الصحاح أنّ مادة سند تأتي من السَنَدُ وهو : " ما قابلك من الجبلِ وعلا عن السفح. وفلان سَنَدٌ، أي معتمَد، وسَندتُ إلى الشيء أسند سنودا، واستندت بمعنى، وأَسنَدتُ غيري. والإسنادُ في الحديث: رفْعُه إلى قائله"[٤]، ولم تخرج دلالة الإسناد في اللغة عن معنى الضم والإضافة إلى الشيء[٥].

---

[١] ينظر: السكاكي: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، (ت:٦٢٦هـ)، **مفتاح العلوم** ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م، ص(١٧٦-٢٠٦).

[٢] ينظر: أبو موسى : محمد محمد، **خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني**، ص ١٦١.

[٣] ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، (مادة سند).

[٤] الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد، (ت: ٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، (مادة سند).

[٥] ينظر: الفراهيدي، **كتاب العين**، ج٧، ص ٢٢٨؛ وابن منظور: **لسان العرب**، ج٣، ص٢٢٠.

ثانيًا: الإسناد في الاصطلاح:

" الإسناد في اصطلاح النحويين ضم شيء إلى شيء على جهة أن يقع بمجموعهما استقلال فائدة، أو يكون أصله ذلك"[١]

وعرف الشريف الجرجاني الإسناد بقوله: " الإسناد في عرف النحاة عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجهٍ يحسن السكوت عليه"[٢].

ثالثًا: أهمية الإسناد

تجدر الإشارة إلى أن الإسناد في اللغة العربية يتكون من ركنين أساسين هما المسند والمسند إليه، المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل وما ينوب عنه (نائب الفاعل) وما يعمل عمل الفعل، ولأهميته في الجملة العربية نرى سيبويه عقد له بابًا سمّاه (باب المسند والمسند إليه)، قال فيه :" وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه (يعني الخبر)، وهو قولك عبد الله أخوك ، وهذا أخوك. ومثال ذلك : يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء"[٣]، وتابع المبرد سيبويه حين تحدث عن أهمية ركني الإسناد قائلًا: " هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه "[٤]. وذكر ابن مالك حدّ الإسناد بقوله: " الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه "[٥].

ويعد الإسناد أهم معنى نحوي في النظم، ولا يتمكن المتكلم من تأليف أي جملة ما لم تبن على الإسناد، ومن هنا جاءت تسمية النحاة لركني الإسناد المسند، والمسند إليه (العمدة) أي أنهما

---

[١] أبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، (ت:٧٤٥هـ)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ١٩٩٦م، ج١، ص٣٢.

[٢] الجرجاني: الشريف، علي بن محمد بن علي الزين، (ت: ٨١٦هـ)، **كتاب التعريفات**، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ص٢٣.

[٣] سيبويه: **الكتاب**، ج١، ص٢٣.

[٤] المبرد: **المقتضب**، ج٣، ص١٢٦.

[٥] ابن مالك: محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي، أبو عبد الله جمال الدين (ت:٦٧٢هـ)، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م، ج١، ص٩.

العماد في الجملة، والدليل على ذلك أن المتكلم لا يصل إلى التعبير عن أي جزء آخر يراه مُهمًا غير المسند والمسند إليه، كالمفعولات، أو الحال، أو غير ذلك ممّا يدخل في بناء الجملة ما لم يفكر فيه بالإسناد، ويعلق الجزء المهم عنده بالمسند وهو أحد ركني الإسناد، وهذا في الحالات التي يكون فيها المفعول أهم ما يريد المتكلم إيصاله إلى السامع، فإنه لا يتمكن أن يعبر عن المفعول إلا إذا عقد الإسناد المتمثل بالمسند والمسند إليه بناء الجملة، فيقدم المفعول، وهو متعلق بالمسند، والمسند أهم ركن في الإسناد نحو: (الواجب أديت) [١].

وقد أوضح عبد القاهر الجرجاني أهمية الإسناد عندما تحدث عن بيت الفرزدق

وَما حَمَلَتْ أُمٌّ امرِئ في ضُلُوعِهَا أعَقَّ مِنَ الجَاني عَلَيْها هِجَائِيَا[٢]

قيل: " فإنك إذا نظرت لم تشك في أن الأصل والأساس هو قوله: وما حملت أم امرئ، وأن ما جاوز ذلك من الكلمات إلى آخر البيت مستند إليه ومبني عليه، وإنك إن رفعته لم تجد لشيء منها بيانًا، ولا رأيت لذكرها معنى، بل ترى ذكرك لها إن ذكرتها هذيانا "[٣]

وعلل الجرجاني أهمية الإسناد بقوله: إن " معاني الكلام كلها لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل الأول هو الخبر"[٤] ويقصد بالخبر: الحكم، أي المسند.

وأشار الزمخشري إلى أهمية الإسناد بأنه ذلك الرابط الذهني بين المسند والمسند إليه بحيث لو جردا منه لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب. وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما؛ لأنه معنى قد تناولهما معًا تناولًا واحدًا من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين هما: المسند والمسند إليه[٥].

---

[١] ينظر: البياتي، سناء حميد، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص (٣٢– ٣٣).

[٢] الفرزدق: همام بن غالب بن صعصعة التميمي، **الديوان**، قدم له وشرحه، مجيد طراد، دار الكتاب العربي– بيروت– الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ج٢، ص٤٣١.

[٣] الجرجاني: عبد القاهر، **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، ص٥٤٤.

[٤] الجرجاني: **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، ص(٥٢٦– ٥٢٧).

[٥] ينظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن أحمد، جار الله، (ت:٥٣٨هـ)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص٤٣؛ والبياتي: **قواعد النحوي العربي في ضوء نظرية النظم**، ص٣٣.

فالمتكلم لا ينطق بفعل إلا وهو يريد إسناده إلى شيء ظاهر في النظم، أو غير ظاهر لدلالة النظم عليه فعندما نقول: (حضر محمد) نكون قد فكرنا أولًا: بأن نسند الفعل (حضر) إلى (محمد) ولو لم يكن في الذهن تفكير، بالإسناد يسبق النطق بالمسند، والمسند إليه لكانت هذه الكلمات ألفاظًا ليس لها سوى دلالتها المعجمية[١] .

والإسناد ركن أساسي في تركيب الجملة وتحدث عنه بقاعين بقوله: " إذا كان الخلاف حادثًا بين النحاة في مفهوم الجملة ومدلولها، فإنه لا خلاف بينهم في أن الأساس الذي تقوم عليه الجملة إنما هو الإسناد، وركناه المسند والمسند إليه "[٢].

ويقول تمام حسان إنّ " للعلاقة السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي (الباب الخاص كالفاعلية مثلاً) فعلاقة الإسناد مثلاً، وهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ثم بين الفعل والفاعل، أو نائبه، تصبح عند فهمها، وتصورها قرينة معنوية "[٣]

ثم ذكر بقاعين أهمية الإسناد بقوله: " وللإسناد دور رئيس في التراكيب اللغوية، ويعني وضع الصيغ اللغوية في صور مخصوصة "[٤]، وأشار إلى العلاقة بينهما حيث يقول: " فالعلاقة إذن بين المسند والمسند إليه علاقة لزومية لإفادة معنى، وتوليد دلالة، وقوام هذه العلاقة بين المسند والمسند إليه، هو الإسناد، هذه العلاقة الذهنية التي ينبثق منها علاقة لفظية "[٥]،

وقد حددّ بقاعين الغاية من الإسناد بقوله: " ليس الغاية من الإسناد رصّ الكلام كيفما اتفق، أو ضمّ كلمة إلى أخرى، إنما المقصِد منه انعقاد الكلام بحيث يكون ثمة علاقة تحصل بها فائدة، وبذا يكون الإسناد من أهم وسائل الربط في العربية، به تأتلف التراكيب وتتسق، وليس هو وسيلة ربط وحسب، وإنما وسيلة ضبط أيضًا؛ إذ لا تواصل من دون إسناد، ولا نظم من دون إسناد، أي لا لغة دون إسناد"[٦] .

---

[١] ينظر: البياتي، **قواعد النحوي العربي في ضوء نظرية النظم**، ص ٣٣.

[٢] بقاعين: عادل سلمان، **الوصل والفصل في التركيب العربي وأثره في الدلالة**، رسالة دكتوراه، إشراف: سمير شريف استيتيه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣م، ص٩٥.

[٣] تمام حسان: **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة- المغرب، ١٩٩٤م، ص (١٩١-١٩٢).

[٤] بقاعين: **الوصل والفصل في التركيب العربي وأثره في الدلالة**، ص ٩٥.

[٥] **المرجع نفسه**، ص٩٦.

[٦] بقاعين: **الوصل والفصل في التركيب العربي وأثره في الدلالة**، ص (٩٦- ٩٧).

المبحث الخامس: الحذف والنظرية التوليدية التحويلية

نشأت النظرية التوليدية التحويلية في الخمسينات، فقد كان أول ظهورها عام ١٩٥٧م، عندما نشر اللغوي الأمريكي نعوم تشومسكي كتابه المشهور (التراكيب اللغوية) " syntactic structures" ، ثم تبعه عدد من اللغويين الذين طوروا نظريته وأعطوها أشكالاً متعددة[١].

ويعد كتاب تشومسكي من أكثر الكتب أثرًا في النظريات اللغوية الحديثة، وتوصف نظريته بأنها ثورية بالنسبة لمسار الدرس اللغوي قبل تشومسكي، وكثير من أفكاره كان قد أشير إليها في كتابات زيلنج هاريز أستاذ تشومسكي، وفي كتابات بعض الدارسين الذين جعلوا يكتبون دون أن يضعوا إطارًا نظريًا كالذي نجده في النظرية التحويلية[٢] .

ومهما يكن من خلاف بينها وبين المناهج التقليدية في التحليل والتقدير فإنها تقوم على أساس مهم وهو الاعتراف بوجود بِنْية عميقة لكل جملة، هذا التركيب هو الذي يعطي المعنى المقصود للجملة، أما ما ينطق بالفعل أو يرسم بالكتابة فيسمى عندهم بالتركيب الظاهري أو البنية السطحية[٣].

الإنسان عند تشومسكي ليس آلة، وإنه لا يختلف عن الحيوان بقدرته على التفكير والذكاء فحسب، ولكنه يفترق عنه بقدرته على اللغة، إذ إن اللغة عنده هي أهم الجوانب الحيوية في النشاط الإنساني، وليس من المعقول أن تكون لها هذه الأهمية ثم تتحول إلى مجرد تراكيب شكلية يسعى الوصفيون إلى تجريدها من (المعنى) ومن (العقل) في هذا الوصف السطحي الذي صوره دي سوسير أول هذا القرن، لذا فإن دراسة اللغة ينبغي ألا تتوقف عند هذا المنهج الوصفي باعتباره (مستقلًا) لا يتجاوز حدود المادة البشرية، وإنما ينبغي أن تعيننا الدراسة اللغوية على فهم الطبيعة البشرية، ثم يشير إلى أن ثمة أصولًا عميقة في التركيب الإنساني تجعله منذ طفولته يتميز بالقدرة على نطق مئات من الجمل لم يسمعها من قبل، وأنه يفهم ما يقال له من كلام لم يسمعه من قبل، وأن ثمة مبادئ مشتركة أو كلية universals في كل اللغات الإنسانية تمثل

---

[١] الخولي: محمد علي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، دار الفلاح للنشر والتوزيع- الأردن، طبعة ١٩٩٩م، ص٤.

[٢] ينظر: حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص ١١.

[٣] ينظر:الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، ص(٦-٧)؛ وحمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص(١١- ١٢).

جزءً مما نسميه الطبيعة البشرية، وعلى اللغوي أن يضع في حسبانه أولًا: قدرة الإنسان على اللغة ومن ثم فإن وصف البنية السطحية (surface structure) لا يقدم شيئًا، بل لا يعتبر علمًا، لأنه لا يفسر شيئًا، ولكن الأهم هو أن يصل إلى البنية التحتية أو العميقة (deep or underlying structure)؛ لأنها هي التي توقفنا على قوانين الطبيعة البشرية[١].

إن الطريقة التي يقدمها النحو التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف شبيهة بما قدمه النحو العربي، وما يسميه التحويليون بقواعد الحذف الإجباري شبيهة بما سماه نحاة العرب القدماء بالحذف الواجب حيث لا تكون الجملة صحيحة نحويًا إذا ظهر المحذوف المقدر في الكلام أي في بنية السطح على حد تعبير التحويليين، وهناك بعض الأمثلة التي تناولها التحويليون بالنسبة للغة الإنجليزية المتمثلة لظاهرة الحذف، قد تتطبق أو تتشابه مع قواعد الحذف في غيرها من اللغات.

المثال الأول خاص بحذف الاسم الثاني في الجملة التي تحتوي على فعلين، وذلك إذا كان فاعل الفعل الأول هو نفس فاعل الفعل الثاني وتسمى هذه القاعدة (الحذف التبادلي للاسم) كما يتضح من الجملتين الآتيتين:

١- Marvin expects Sylvia to win the game

مارفن يأمل أن تفوز سلفيًا باللعبة

٢- Marvin expects to win the game

مارفن يأمل أن تفوز باللعبة

فالجملة الثانية احتوت فعلين حذف فاعل الفعل الثاني منهما، ونسوق التعليق بنصه ليتضح مدى التشابه بينه وبين منهج القدماء في تقدير المحذوفات: في كلتا الجملتين (expects) هو الفعل نفسه؛ ولكن فاعل (win) في الجملة الأولى هو سلفيًا، وفي الثانية فاعل (win) هو مارفن هذه الحقيقة لا يمكن المنازعة فيها من قبل المتكلم الأصلي للإنجليزية، ومع ذلك ففي البنية السطحية للجملة الثانية يبدو مارفن وحده فاعل الفعل (expects) كما في الجملة الأولى. كيف إذن نعرف أن مارفن هو فاعل الفعل (win)؟ أن التوضيح يتمثل مرة أخرى في البنية العميقة أكثر من السطح، ففي العمق للثانية تكمن بنية يكون فيها مارفن

---

[١] ينظر: عبده الراجحي: **النحو العربي والدرس الحديث**، دار النهضة العربية- بيروت ، ١٩٧٩م، ص(١١٢-١١٣).

فاعل(win)، وما لم توجد قاعدة التحويل الخاصة بحذف الاسم فإن هذه البنية العميقة ستظهر على السطح على الشكل الآتي:

٣- Marvin expects to Marvin win the game

هذا التركيب غير نحوي بالنسبة للبنية السطحية في الإنجليزية، فمارفن يجب أن يذكر فاعلاً لـ (win) نتيجة محتومة أن المتكلمين في الإنجليزية يعرفون أن الجملة (٢) لها نفس معنى الجملة (٣)، مع أن الأخيرة (٣) غير نحوية فمارفن لا يمكن أن يظهر فاعلاً للفعل (win) في بنية السطح، وعليه فإن تحويلاً إجبارياً يجب أن يقع حتى تتحول البنية العميقة إلى بنية سطحية صحيحة نحويًا[١].

يؤكد تشومسكي أن ثمة: " جانبين لا مناص من الاهتمام بهما معاً لفهم اللغة الإنسانية، أما الجانب الأول: فهو الأداء اللغوي الفعلي (actual linguistic performance) وهو الذي يمثل ما ينطقه الإنسان فعلاً، أي يمثل (البنية السطحية) للكلام الإنساني. وأما الجانب الثاني: فهو (الكفاءة) التحتية (underlying competence) عند هذا (المتكلم السامع المثالي) وهي التي تمثل (البنية العميقة) للكلام"[٢]

وللقواعد التحويلية أربعة أنماط[٣] :

١. قوانين التركيب الأساسي (phrase- structure rules) أو قوانين التركيب الباطني: وهي قوانين تجريدية ذات صبغة شمولية.
٢. قوانين مفرداتية (lexical rules): وهي القوانين التي يتم بوساطتها وصف مفردات اللغة من حيث معناها ومبناها.
٣. قوانين تحويلية: وهي القوانين التي يتم بموجبها تحويل التراكيب الباطنية إلى تراكيب ظاهرية.
٤. قوانين مورفيمية صوتية: وهي القوانين التي تضع الكلمات التي في التراكيب الظاهرية بصيغتها النهائية من ناحية صوتية.

---

[١] ينظر: حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص (١٤- ١٥).

[٢] عبد الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث**، ص١١٥.

[٣] الخولي: محمد علي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، ص٧- ٨.

ومن الجدير بالذكر أنه لتوليد جملة ما يتم تطبيق هذه القوانين بصورة تسلسلية، فبوساطة قوانين التركيب الأساسي، يتم اختيار التركيب الباطني المنوي استعماله، وبعد ذلك يكسي العظم لحماً بوساطة اختيار الكلمات المراد استعمالها ضمن ذلك التركيب الباطني عن طريق تطبيق القوانين المفرداتية، وبعد هذا يجري تطبيق القوانين التحويلية التي تحول التركيب الباطني إلى تركيب ظاهري، وبعد ذلك يتم تطبيق القوانين المورفيمية الصوتية لإعطاء الجملة شكلها النهائي.

ويختلف اللغويون في الكيفية التي يجب أن تؤدي بها القوانين التحويلية وظيفتها حصر بعضهم العمليات التحويلية بأنماط عديدة منها: التعويض، والتمدد، والتقلص، والإضافة، والتبادل، والحذف: (deletion) مثلاً (أ + ب ⟵ Ø + ب). في هذه العملية تحول أ + ب إلى ب فقط أي أن " أ " حذفت، ومن الملاحظ أنه في القوانين التحويلية يستعمل السهم المزدوج، في حين يستعمل السهم المفرد في القوانين الباطنية وذلك من أجل التمييز[١].

ويقول رابح بومعزة : " والحذف الذي يعد عنصرًا تحويليًا هو ذلك الذي يسجل في الجملة، أو الوحدة الإسنادية التوليدية الاسمية، أو الفعلية لغرض في المعنى، وتبقى معه هذه الجملة، أو الوحدة الإسنادية الوظيفة حاملة معنى ما، فالحذف قد يمس المسند، ولحذف المسند لا بد من وجود قرينة دالة عليه؛ لأن الحذف خلاف الأصل، فلا يعدل إليه إلا لسبب يقتضيه مع قيام قرينة دالة عليه، سواء أكانت هذه القرينة حالية أم مقالية، إذ المحذوف بدونها لا يعلم بالنسبة إلى السامع، فيخل الحذف بالنسبة للمقصود"[٢].

عناصر التحويل:

إن للتحويل عناصر ينبغي توافرها فيه، وهي على النحو الآتي:

١) الترتيب: وهو من أبرز عناصر التحويل، وأكثرها وضوحًا؛ لأن المتكلم يعمد إلى مورفيم حقه التأخير فيقدمه، أو إلى ما حقه التأخير، فيؤخره طلبًا لإظهار ترتيب المعاني في النفس[٣] .

---

[١] ينظر: الخولي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، ص(٢٣- ٢٤).

[٢] رابح بومعزة: **التحويل في النحو العربي**، مفهومه- أنواعه- صوره، دار ومؤسسة رسلان، دمشق- سوريا، ٢٠٠٨م، ص (٧١-٧٢).

[٣] ينظر: عمايرة، خليل أحمد، **في نحو اللغة وتراكيبها**، منهج وتطبيق، عالم المعرفة – جدة ، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص٨٨.

٢) الزيادة: ويقصد بها عنصرًا من عناصر التحويل، أي: كل ما يضاف إلى الجملة النواة من كلمات يعبر عنها النحاة بالفضلات، أو التتمات، أو غير ذلك، ويعبر عنها البلاغيون بالقيد[١] .

٣) الحذف: ويَقصِد به عنصرًا من عناصر التحويل نقيضًا للزيادة، وأنه يعني أي نقص في الجملة النواة التوليدية الاسمية، أو الفعلية، لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وتحمل اسمها الذي كان لها قبل أن يجري عليها التحويل. مثال على ذلك : فإن سأل أحدهم قائلًا: من حضر؟ وأجيب: خالدٌ: فإن كلمة (خالدٌ) في سياقها، تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فهي جملة، ولكنها جملة قد حذف ركن من أركانها وهو (حضر) فهي جملة تحويلية القصد من تحويلها الإيجاز الذي تهتم به العربية وتسمى لتحقيقه، وهو عنصر من عناصر بلاغة المتكلم، فهي جملة تحويلية فعلية، أما في الإجابة عن السؤال: من القادم؟ خالدٌ، فكلمة (خالد) جملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وقد حذف منها ركن رئيس من أركانها، فأصلها:

علي قادم ⟵ علي القادم ⟵ القادم علي = جملة تحويلية اسمية التحويل فيها للإيجاز بالحذف[٢].

٤) الحركة الإعرابية [٣]:

٥) التنغيم: عُرّف في الاصطلاح بأنه: "موسيقى الكلام، فالكلام عند إلقائه تكسوه ألوان موسيقية لا تختلف عن الموسيقى إلا في درجة التواؤم والتوافق بين النغمات الداخلية التي تصنع كلا متناغم الوحدات والجنبات، وتظهر موسيقى الكلام في صورة ارتفاعات، وانخفاضات، أو تنويعات صوتية، أو ما نسميها نغمات الكلام"[٤]

---

[١] ينظر: عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ص٩٦.

[٢] ينظر: **المرجع نفسه**، ص(١٣٤- ١٣٥).

[٣] **المرجع نفسه**، ص١٤٩.

[٤] كمال: بشر، **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر- القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٥٣٣.

الفصل الثاني

الحذف الإسنادي في الجملة الاسمية وتطبيقاته في كتاب حديث الأربعاء

الفصل الثاني

الحذف الإسنادي في الجملة الاسمية وتطبيقاته في كتاب حديث الأربعاء

إن الجملة الإسنادية لا تقوم إلا بركنين، المسند، والمسند إليه، والمبتدأ والخبر يمثلان الركن الأساس في الجملة الإسنادية، ولكنهما في الوقت نفسه قد يحذف أحدهما، ولكنه يبقى موجودًا في المعنى.

المبحث الأول: حذف المبتدأ (المسند إليه)

يتناول الباحث في هذا المبحث الحذف في المبتدأ (المسند إليه)، الذي يعد أحد عناصر الجملة، وله دور كبير في بنائها؛ لكنه قد يحذف لوجود ما يدل عليه؛ ولذا فإن الباحث يقوم بتعريف المبتدأ، ثم الحديث عن حذف المبتدأ جوازًا ووجوبًا.

المطلب الأول: تعريف المبتدأ

تناول النحاة تعريف المبتدأ في كتبهم فهو عندهم : " كل اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولًا لثانٍ يكون الثاني خبرًا عن الأول "[١]، أو هو الاسم الذي تجرد عن العوامل اللفظية للإسناد[٢]، أو أن المبتدأ هو: " اسم صريح، أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية، أو بمنزلته، أي: بمنزلة المجرد، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به عن الخبر، أو بمنزلة الوصف"[٣] ، والاسم الصريح ما لا يكون مصدراً مؤولاً، وأما غير الصريح فهو ما يكون مصدراً مؤولاً من حرف مصدري وفِعل. أما أمين علي السيد فعرّفه بقوله: " هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها مع كونه مخبراً عنه، أو وصفاً مكتفياً بمرفوعه"[٤]، ثم ذكر شوقي ضيف أن: " المبتدأ هو الاسم المرفوع في أول الجملة الاسمية، ولذلك سمي (المبتدأ)،

---

[١] ابن جني: أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت:٣٩٢هـ)، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية- الكويت، ص٢٥.

[٢] ينظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشر، ١٣٨٣هـ، ص١١٦.

[٣] الأزهري: خالد بن عبد الله بن أبي بكر، (ت:٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ج١، ص١٨٩.

[٤] أمين علي السيد: **في علم النحو**، دار المعارف- القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٩٤م، ج١، ص١٧٠

وهو موضوع الجملة ومحورها، ويتمم جملتَه خبر مرفوع مثل زيدٌ عاقل"[١]، ويأتي المبتدأ أما صريحًا، أو مؤولًا، فالصريح نحو قولك: (الله ربنا)، أو ما ينوب منابه، كالضمير وأسماء الإشارة، والموصولة، والشرط، والاستفهام، وأما المؤول نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، التقدير: صومكم خير لكم، ومنه قوله في المثل العربي: "تسمعَ بالمُعَيدي خيرٌ من أنْ تراهُ"[٢]، التقدير: سماعك بالمعيدي[٣]. ويقول ابن يعيش: " اعلم أن المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَدُ الفائدة، والخبرُ محل الفائدة، فلا بدّ منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية، أو حاليّة تُغنِي عن النُّطق بأحدهما، فيُحذف لدلالتها عليه؛ لأنّ الألفاظ إنّما جيءَ بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكمًا وتقديرًا "[٤].

---

[١] شوقي ضيف: **تجديد النحو**، دار المعارف– القاهرة، الطبعة الثالثة، ص١٣٧.

[٢] الميداني: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم، النيسابوري، (ت:٥١٨هـ)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة– بيروت– لبنان، ج١، ص١٢٩.

[٣] ينظر: ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص١٨٦؛ وابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع، أبو عبدالله شمس الدين، (ت:٧٢٠هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي– المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ج١، ص٢٩٦؛ والغلاييني، مصطفى، **جامع الدروس العربية**، راجعة ونقحه: عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية– صيدا– بيروت، ج٢، ص ٢٥٩.

[٤] ابن يعيش: علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، (ت: ٦٤٣هـ) **شرح المفصل للزمخشري**، قدم له، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، ج١، ص ٢٣٩.

المطلب الثاني: حذف المبتدأ (المسند إليه) جوازًا

سبق القول أن المبتدأ ركن أساس في الجملة، لكنه في الوقت نفسه قد يحذف جوازًا، وهذا الحذف يجب ألا يكون في كل الحالات، بل لا بد له من ضوابط، ومن هذه الضوابط أنه يحذف إن دلّ عليه دليل، وفهم المعنى المراد إيصاله للمتلقي بطريقة واضحة من غير إخلال

بالعبارة، أو الكلام، فمثلًا إذا: " رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله"[١]

أولًا: حذف المبتدأ جوازًا في سياق الاستفهام[٢]:

إن سياق الاستفهام ممّا يحذف فيه المبتدأ، وجاء حذف المبتدأ في هذا السياق في القرآن الكريم، وفي كلام العرب النثري والشعري، ومثال ذلك، قولك: بخير، في جواب من سأل: كيف زيد؟ والتقدير: هو بخير.

أما في كتاب **(حديث الأربعاء)** فقد جاء حذف المبتدأ جوازًا في مواضع متعددة ولاسيما في سياق الاستفهام، لذا نجد المتكلم في هذا السياق غالبًا ما يحذف قاصدًا الإيجاز في كلامه، وبلغ الحذف في هذا السياق ثماني مرات:

منها قوله : " فقال له أبوها: ما ردّك؟ قال: ثلاثة أبيات عَرضَت لي فأحببتُ أن أعرضَها عليك"[٣]، والتقدير: ردي ثلاثة أبيات. هنا حذف المبتدأ اختصارًا، لكيلا يطيل الكلام على السامع؛ ولأن المعنى المراد إيصاله واضح أيضًا، فلا داعي لذكر المحذوف (المبتدأ)، وعلى

---

[١] سيبويه: **الكتاب**، ج٢، ص١٣٠؛ وينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص ١٣٩؛ وابن السراج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، (ت: ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت، ج١، ص ٦٨.

[٢] ينظر: ابن جني: **اللمع في العربية**، ص٣٠؛ وابن مالك: **شرح التسهيل**، ج١، ص ٢٨٦؛ وابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج١، ص ٢١٤؛ وابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص ٢٤٦؛ والأشموني: نور الدين، علي محمد بن عيسى، (ت:٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ج١، ص ٢٠٥.

[٣] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٢٠٠.

هذا النحو جاء الحذف في سياق الحوار في نص آخر، نحو قوله: " وأقبلت دلّالة فأخذوا يسألونها عن أمرهم، فقالت: كم أنتم؟ قالوا: أربعة "[1].

فقوله: (أربعة) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نحن أربعة. فهنا حذف المبتدأ جوازًا ولا داعي لذكره؛ لأن المعنى قد فهم من خلال السياق، وجاء حذفه اختصارًا للكلام .

وفي موضع آخر ورد حذف المبتدأ جوازاً، قوله:" وفد على المهدي، فأنشده قصيدة يمدحه فيها، فسأله المهدي: من أنت؟ قال: شاعرك وعبدك، مروان بن أبي حفصة"[2]. هنا حذف المبتدأ بعد السؤال اختصارًا، وهذا أسلوب بليغ وجد عند العربي الذي يحاول الإيجاز في كلامه، وتقدير الحذف: أنا شاعرك وعبدك، فالمتكلم في هذه المواضع يجوز له حذف المبتدأ، وذكره لكن حذفه أولى؛ لأن سياق الكلام واضح لدى السامع، فلا داعي لذكر المبتدأ.

ومن الأمثلة الأخرى في أسلوب المحاورة، والسؤال بين المهدي ومروان قوله :" فلما فرغ من إنشاده سأل المهدي عن القصيدة كم هي؟ قال مروان: مئة بيت"[3] التقدير: هي مئة بيت.

كل هذه النصوص التي وردت هي حوارات وردود بين شخصين كلاهما حاضر (المتكلم، والمخاطب)، فهو خطاب مباشر بينهما، لذا جاء الرد بحذف المبتدأ إيجازًا، وهذا من خصائص العربية التي يكثر فيها الإيجاز مع الحوار المباشر.

ولم تختلف النظرية التوليدية التحويلية في هذا النوع من الجمل عمّا نص عليه النحاة العرب القدماء، فالجمل السابقة جمل تحويلية طرأ عليها تحويل بالحذف ففي قوله: (أربعة) البنية العميقة لها (نحن أربعة) فحذف أحد أركانها، وهو المبتدأ الضمير(نحن) فأصبحت بعد الحذف جملة تحويلية، الغرض من الحذف في هذا المقام الإيجاز؛ لأن المحذوف معلوم لدى السامع.

---

[1] طه حسين: **حديث الأربعاء:** ج٢، ص٢٤.

[2] **المصدر نفسه:** ج٢، ص٢٣٣.

[3] **المصدر نفسه:** ج٢ ، ص(٢٣٣-٢٣٤).

ثانيًا: حذف المبتدأ جوازًا في سياق القول[1]:

جاء حذف المبتدأ في هذا السياق في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ﴾ [الفرقان: ٥]، أي: هي أساطير.

وجاء حذف المبتدأ جوازاً بعد القول في الشواهد الشعرية التي وردت في كتاب حديث الأربعاء في موضع واحد، وهو قول أبي نؤاس:

لَوْ أَنَّ مَنْ قَالَ (نَارٌ) أَحْرَقَتْ فَمَهُ لَمَا تَفَوَّهَ بِاسْمِ النَّارِ مَخْلُوقُ[2]

الشاهد فيه: كلمة (نار) حيث حذف المبتدأ لغرض الضرورة الشعرية؛ لأنه مع وجود المحذوف لا يستقيم البيت الشعري، ولما برزت جمالية البيت، بالإضافة إلى الإيجاز، والاختصار الذي يقصده الشاعر، لذلك حذف المبتدأ جوازًا، والتقدير في هذه البيت (هي نار)، فكلمة نار جملة اسمية طرأ عليها تحويل بالحذف، فحذف أحد أركانها(المبتدأ) فأصبحت تحويلية، والبينية العميقة لها (هي نار)

الأصل التوليدي ⟵ هي نار

تحويل بالحذف ⟵ نار

ثالثاً: حذف المبتدأ جوازًا في العناوين:

أغلب العناوين في العربية يحذف فيها المبتدأ جوازًا، وهذا الأسلوب من الحذف يمكن تقديره في كل عنوان، وتقدير المبتدأ يكون بحسب الخبر، ويحتمل أن يكون الخبر محذوفًا؛ لكن الأرجح كون المبتدأ هو المحذوف؛ لأن الخبر محط الفائدة، وعلى سبيل المثال (حديث الأربعاء)، فإن لفظة (حديث) خبر لمبتدأ محذوف جوازًا، وجاء حذفه اختصارًا، وتقدير الكلام (هذا حديث الأربعاء).

وجاء حذف المبتدأ (المسند إليه) في سياق العناوين في كتاب حديث الأربعاء إذ بلغ ستًا وخمسين مرةً :

---

[1] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ٣٩٠

[2] أبو نؤاس: الحسن بن هانئ الحكمي، (ت: ١٩٨– ٢٠٠هـ)، **الديوان**، تحقيق: سليم خليل قهوجي، دار الجيل – بيروت، ٢٠٠٣م، ص٦٢٥؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**: ج٢، ص١١٧.

وذلك عندما تحدث عن أحد الشعراء الجاهليين، وجعل عنوان الموضوع: "ساعة مع شاعر جاهلي"[١]، والتقدير: هذه ساعة مع شاعر جاهلي، فحذف المبتدأ جوازًا لوجود ما يدل عليه، وهو الخبر، فلا داعي لذكر المحذوف؛ كي لا يطيل الكلام، وهذا أحد الأساليب البلاغية التي يقصدها المتكلم في حديثه عن العناوين إذ لا بد فيها من الإيجاز والاختصار.

وشاهد آخر على حذف المبتدأ جوازًا في هذا السياق ذكره أحد العناوين : "الغزلون واخبارهم"[٢]، وتقدير الكلام هؤلاء الغزلون وأخبارهم، فحذف المبتدأ هنا؛ لأنه في سياق عنوان، فلا داعي لذكر المسند إليه، وهذا من السمات الجمالية في العربية.

ومثال آخر على غرار الأمثلة السابقة جاء حذف المبتدأ جوازًا في أحد العناوين، وهو قوله: " خاتمة القول في الغزلين"[٣]، وتقدير الكلام: هذه خاتمة القول في الغزلين، وكذلك حذف المبتدأ جوازًا لوجود ما يدل عليه، وهو الخبر، فجاء حذفه إيجازًا في الكلام.

ومن الشواهد الأخرى على حذف المبتدأ في سياق العناوين قوله: " القدماء والمحدثون"[٤]، وتقدير الكلام: هؤلاء القدماء والمحدثون، حذف المبتدأ جوازًا، لغرض الإيجاز.

ومن الأمثلة الأخرى في سياق حذف المبتدأ جوازًا في أحد العناوين قوله: " علم الأخلاق "[٥]، وتقدير الكلام: هذا علم الأخلاق، فجاء حذف المبتدأ لغرض بلاغي، وهو الإيجاز والاختصار كي لا يطيل على السامع في العنوان مما يجعله ينفر منه.

أما من الناحية التوليدية، والتحويلية في كل العناوين التي وردت في كتاب حديث الأربعاء جاء حذف المبتدأ (المسند إليه) جوازًا إذ طرأ على هذه الأمثلة تحويل بالحذف، فحذف أحد أركان الجملة الإسمية، وهو (المبتدأ) لغرض الإيجاز في العناوين مما يعطي جمالية للعنوان، فالأصل التوليدي قبل الحذف في أغلب الأمثلة التي وردت هو (هذا، أو هذه، أو هؤلاء).

---

[١] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص١٨.

[٢] **المصدر نفسه**: ج١، ص١٩٣.

[٣] **المصدر نفسه** : ج١، ص٣٠٥

[٤] **المصدر نفسه**: ج٢، ص٣

[٥] **المصدر نفسه**، ج٣، ص٤٧.

الأصل التوليدي ←——— هذه ساعة

تحويل بالحذف ←——— ساعة

غير أن الأمر لا يخلو من تعدد إمكانات التقدير، فالعناوين تنفتح على تأويلات متعددة.

المطلب الثالث: حذف المبتدأ (المسند إليه) وجوبًا

إن المبتدأ هو أحد رُكني الجملة الاسمية، وله دور كبير في بناء الجملة، وقد يحذف إن وجد ما يدل عليه وفق حالات يجب فيها حذفه مع بقاء الكلام على معناه دون فساد المعنى، وهذا الحذف الوجوبي له شروط، ومن هذه الشروط:

أولًا: أن يكون خبره مصدراً بدلًا من فعله [1]، قيل: " الأصل في هذا النوع النصب؛ لأنه جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتباع، ثم حُمل المرفوع على المنصوب في وجوب حذف الرافع الذي هو المبتدأ "[2]، وذلك نحو: (فصبرٌ جميل)، هذا من المواضع التي تحتمل أن يكون المبتدأ محذوفاً فيكون التقدير: فأمري صبرٌ.

ومنه قول الشاعر :

فَقَالَت: حنانٌ مَا أَتَى بك هَهُنَا أذو نسب أم أَنْت بالحي عَارِف[3]

التقدير: أمري حنان .

ولم يجد الباحث على هذا النوع من التراكيب في كتاب حديث الأربعاء سواء في النثر أو في الشواهد الشعرية التي وردت في كتابه.

---

[1] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٢٨٧؛ والأشموني: **شرح الأشموني** ، ج١، ص ٢١١.

[2] ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج١، ص (٢٨٧-٢٨٨).

[3] البيت منسوب إلى المنذر بن درهم الكلبي في : **خزانة الأدب**، البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت:١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٧م، ج٢، ص (١١٢-١١٣). وقد ورد في: **الكتاب**، لسيبويه، ج١، ص ٣٢٠؛ و**المقتضب**، للمبرد، ج٣، ص ٢٢٥.

ثانيًا: أن يكون خبر المبتدأ مخصوص (نعم، وبئس، وحبذا، لا حبذا)، إن جُعل خبرًا، نحو: نعم الرجلُ زيدٌ، والتقدير: هو زيدٌ[١]، فإن قُدِم المخصوص على (نعم) فهو مبتدأ لا غير[٢]، نحو زيدٌ نعم الرجل.

واختلف النحاة في إعراب المخصوص بالمدح أو الذم على النحو الآتي[٣] :

١- المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ، والجملة التي قبله خبر كأنك قلت: زيد نعم الرجل.

٢- المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ خبره محذوف وجوباً، وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور.

٣- المخصوص بالمدح أو الذم خبر والمبتدأ محذوف.

٤- المخصوص بالمدح أو الذم بدل من الفاعل، وهو ما ذهب إليه ابن كيسان، ورد بأنه لازم وليس البدل بلازم.

والباحث يميل إلى إعراب المخصوص بالمدح أو الذم في هذا النوع من الجمل مبتدأ، وجملة المدح بعده خبر له، فإن أخّر المخصوص كان من باب تأخير المبتدأ جوازًا، فإن لم يذكر في الجملة كان محذوفًا جوازًا.

وقد جاء هذا النوع من الحذف في الشواهد الشعرية التي وردت في كتاب حديث الأربعاء في سبعة مواضع:

منه قول الحطيئة:

فَنِعْمَ الْفَتَى تَعْشُو إلى ضوءِ نارِهِ إذا الريحُ هَبَّتْ وَالمَكانُ جديبُ[٤]

---

[١] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص ٢٨٨؛ والأزهري: **شرح التصريح** ، ج١، ٢٢٢.

[٢] ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج١، ص٢١٦؛ والأشموني: **شرح الأشموني**، ج١، ص٢١١؛ والأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص٢٢٣.

[٣] ينظر:العكبري: أبو البقاء، عبدالله بن الحسين بن عبدالله، محب الدين البغدادي، (ت:٦١٦هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، ج١، ص١٨٥؛ وابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٣، ص ١٦٧؛ والصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، (ت: ١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م، ج٣، ص (٥٢-٥٣).

[٤] الحطيئة: جرول بن أوس بن مالك، **الديوان**، دراسة وتبويب، مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص٥١؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص١٣٦.

والتقدير: هو نعم الفتى.

ومنه قول عبيد الله بن قيس الرقيات:

حَبَّذَا العيْشُ حينَ قوْمي جميعٌ لَمْ تُفَرِّق أُمُورَها الأَهْوَاءُ[١]

التقدير: هو حبذا.

ومنه قوله أيضًا:

حَبَّذَا الدَّلالُ والْغُنُجُ وَالتي في طَرْفِهَا دَعَجُ[٢]

التقدير: هي حبذا الدَّلالُ.

ومنه قول سويد بن أبي كاهل:

بِئْسَ ما يَجْمَع أَنْ يَغتابنِي مَطْعَمٌ وَخْمٌ ودَاءٌ يُدَّرَعْ[٣]

التقدير: هو بئس ما يجمع أن يغتابني.

ومنه ما ورد في النثر قوله: " بئست– والله – الدار هذه في كانون الثاني"[٤].

التقدير: هي بئست الدار هذه.

حذف المبتدأ في هذه الشواهد؛ قاصدًا الإيجاز؛ ولأنه معلوم لدى السامع، فأصبحت جملاً تحويلية حيث طرأ عليها تحويل بالحذف، إذ كان أصل الجمل التوليدية قبل الحذف (هو حبذا العيش).

ويمكن أن تكون الجملة وما طرأ عليها من تحويلات على النحو الآتي:

- حبذا العيش هو
- هو حبذا العيش
- حبذا العيش

---

[١] عبيد الله بن قيس الرقيات: **الديوان**، تحقيق: عزيزة فوّال بابتي، دار الجيل– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، ص٤٢؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٢٥٨.

[٢] عبيد الله بن قيس الرقيات: **الديوان**، ص٩١؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٢٥٨.

[٣] سويد بن أبي كاهل اليشكري: **الديوان**، تحقيق: شاكر العاشور، بغداد– العراق، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م، ص٣١، وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص١٦٢.

[٤] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٢، ص٢٠٠.

ثالثًا: يحذف المبتدأ وجوبًا إذا أخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه، لمجرد **المدح،** نحو: الحمد لله الحميدُ، **أو الذم،** نحو: أعوذ بالله من إبليس عدوُّ المؤمنين، **أو الترحم،** نحو: مررت بعبدك المسكين، برفع (الحميد)، و(عدوّ)، و(المسكين)، على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوباً، والتقدير: هو الحميد، هو عدوّ المؤمنين، هو المسكين[١] .

ولم يجد الباحث حذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع سواء في كلام طه حسين النثري أو في الشواهد الشعرية التي وردت في الكتاب.

رابعًا: أن يكون الخبر قسما صريحًا: نحو قولك: في ذمتي لأفعلنّ، والتقدير: في ذمتي عهدٌ أو يمين لأفعلنَّ[٢]، ولم يجد الباحث حذف المبتدأ إذا كان الخبر صريحًا في القسم في كتاب حديث الأربعاء بخلاف المبتدأ الصريح في القسم فإنه وجد بنسب متفاوتة.

خامسًا: وثمة مواضع أخرى يحذف فيها المبتدأ وجوبًا مسموعة عن العرب منها قول العرب: من أنت؟ زيدٌ، أي: مذكورك زيدٌ[٣]، وسيبويه يقدره: كلامك زيدٌ[٤]، ورأى ابن هشام[٥] والأزهري[٦]، والأزهري[٦]، على أن الأول (مذكورك زيد)، أولى من تقدير سيبويه (كلامك زيد)، ثم علل الأزهري ذلك بقوله:" لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات؛ ولأن زيدًا ليس بكلامٍ لعدم تركيبه "[٧]. "[٧]. ولم يجد الباحث حذف المبتدأ وجوبًا في هذا السياق من الحذف في كتاب حديث الأربعاء.

---

[١] ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك،** ج١، ص٢١٤.

[٢] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل،** ج١، ص ٢٨٨؛ وابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،** ج١، ص ٢٥٦؛ والسيوطي: **همع الهوامع،** ج١، ص٣٩١.

[٣] الأزهري: **شرح التصريح،** ج١، ص٢٢٣؛ والسيوطي: **همع الهوامع،** ج١، ص ٣٩١.

[٤] ينظر: سيبويه، **الكتاب،** ج١، ص٣٢١.

[٥] ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك،** ج١، ص ٢١٦.

[٦] ينظر: الأزهري، **شرح التصريح،** ج١، ص٢٢٣.

[٧] الأزهري: **شرح التصريح،** ج١، ص ٢٢٣.

سادساً: حذف المبتدأ وجوبًا في تركيب (ولا سيما):

يحذف المبتدأ وجوبًا في تركيب (لا سيما)، إذا جاء بعدها اسم مرفوع، نحو قولهم: (لا سيما زيدٌ) فإن (ما) تكون موصولة، والاسم المرفوع بعدها يكون خبرًا لمبتدأ محذوف وجوبًا، والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر، لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول، والتقدير: لا سيَّ الذي هو زيدٌ، فحذف العائد وجوبًا (هو)، ولم تطل الصلة، والحذف هنا مقيس وليس شاذًا[١].

وقد ورد حذف المبتدأ بعد (ولا سيما) في كتاب حديث الأربعاء اثنتي عشرة مرة: منه قوله:" ولا سيما الشعر الغنائي الذي هو مرآة النفس ومظهر العاطفة"[٢]. والتقدير: ولا سي الذي هو الشعر الغنائي. ومنه قوله: " فالرواة يحدثوننا أنه كان من أشد الناس إعجاباً بنفسه ومن أغلاهم في الكبرياء، حتى لقد اتخذه معاصروه ولا سيما أهل المدينة سخرية في هذا أيضاً"[٣]، التقدير: ولا سي الذين هم أهل المدينة. ومنه قوله: " وكان كل شيء في حياة عمر وسيلة الاتصال بالمرأة وذكرها والتحدث إليها ولا سيما الحج"[٤]. التقدير: ولا سي الذي هو الحج. ومنه قوله: " ولهم في ذلك الكلام الجيد الكثير **لا سيما** الأعشى الذي أكثر في الخمر وأطال"[٥]، التقدير: ولا سي الذي هو الأعشى. ومنه قوله: " وكان مقدماً عندهم جميعاً على غيره من الشعراء، ولا سيما الواثق، فقد كان يحبه حباً شديداً "[٦]. التقدير: ولا سي الذي هو الواثق.

حذف المسند إليه في كل الشواهد التي وردت بعدما جاء اسمًا مرفوعًا بعد (ولا سيما)، إذ التقدير: (ولا سي الذي هو) فهذا أصلها التوليدي عند النحاة، ثم بعد ذلك أصبحت جملة تحويلية طرأ عليها تحويل بدخول أحد عناصر التحويل (الحذف)، لغرض الإيجاز في الكلام،

---

[١] ينظر: الأزهري، **شرح التصريح**، السيوطي، ج١، ص١٧٢، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٣٩١؛ والسيوطي: **المطالع السعيدة في شرح الفريدة**، تحقيق: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة- بغداد، ١٩٧٧م، ج١، ص ٢٧١.

[٢] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص١٧٨.

[٣] **المصدر نفسه**: ج١، ص٢٨٤.

[٤] **المصدر نفسه**: ج١، ص٣٠٩.

[٥] **المصدر نفسه**، ج٢، ص٧٢.

[٦] **المصدر نفسه**: ج٢، ص١٧٩.

إذ البنية العميقة لهذه الجمل هو: (الأمر الشعر) حدث فيها تحويلات كثيرة إلى أن وصلت إلى الصورة التي هي عليها، حيث طرأ عليها تحويل بالزيادة، فأصبحت (الأمر الشعر الغنائي) زيادة الصفة (الغنائي)، ثم إحلال الضمير (هو)، فأصبحت (هو الشعر الغنائي)، ثم تحولت بالزيادة، فأصبحت(ولاسيما هو الشعر الغنائي) زيادة ولا سيما، ثم طرأ عليها تحويل بالحذف، فحذف الضمير(المبتدأ) فأخذت شكلها النهائي بعد الحذف (ولا سيما الشعر الغنائي).

الأصل التوليدي ←——الأمر الشعر

تحويل بالزيادة ←—— الأمر الشعر الغنائي

إحلال الضمير(هو) ←——هو الشعر الغنائي

تحويل بالحذف (حذف الضمير) ←—— هو

ثم تحولت بالزيادة ←—— ولا سيما الشعر الغنائي.

هذا النسق من التحليل هو وفق الذي يرتضيه النحاة العرب القدماء، غير أن الذي يميل إليه الباحث هو عَدُّ(ولا سيما) وحدة لغوية واحدة بغض النظر عن تأصيلها من حيث إنها مكونة من (لا) + (سي)+(ما) التي عدّها النحاة اسمًا موصولًا. وهي بذلك تعني (أخصُّ) أو خاصّة، فيكون الأصل التوليدي للتراكيب: ولا سيما الشعر الغنائي(أخص الشعر الغنائي)، وبذلك يكون التحويل الذي طرأ عليها بالاستبدال لا بالحذف، وقد استبدل(أخصُّ) بـ (لا سيما).

المبحث الثاني: حذف الخبر (المسند)

تناول الباحث في هذا المبحث الحذف في الخبر (المسند)، الذي يعد الركن الثاني من أركان الجملة، وهو الجزء الذي تتم به الفائدة، وهو عمدة في الكلام، وقد يحذف من كلام العرب كما يحذف المبتدأ إن كان في الكلام ما يدل عليه، ولذا فإن الباحث يقوم بتعريف الخبر (المسند)، ثم الحديث عن حذف الخبر(المسند) جوازًا ووجوبًا.

المطلب الأول: تعريف الخبر

الخبر هو عمدة في الكلام، وبه تحصل الفائدة، وقد أفاض النحاة في بيانه، وتعريفه، إذ عرفه بعض النحاة بأنه: " الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدأ غير الوصف المذكور في قوله: أو وصف رافع لمكتفى به، فخرج بذكر المبتدأ (فاعل الفعل) نحو زيد من قولك: قام زيد، فإنه وإن حصلت به الفائدة؛ لكنه ليس مع المبتدأ، بل مع الفعل، ومثله فاعل اسم الفعل"[١]. ثم أشار ابن جني إلى حد الخبر حيث قال: " كل ما أسندته إلى المبتدأ أو حدثت به عنه، وذلك على ضربين مفرد وجملة "[٢]. أو" هو الجزء الذي تتم به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المكتفي بالمرفوع، مثل: اللهُ برٌّ، والأيادي شاهدةٌ "[٣]، وله عدة احكام منها أن يكون نكرة مشتقة، وقد يأتي جامداً، وأن يكون واجب المطابقة للمبتدأ في الإفراد، والتثنية، والتذكير، والتأنيث، ويجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، والأصل فيه ان يتأخر عن المبتدأ؛ لكنه يتقدم عليه[٤].

المطلب الثاني: حذف الخبر (المسند) جوازًا

قد يحذف الخبر جوازًا مع ضرورة استقامة المعنى، وعدم اختلاله، فإن اختلّ المعنى، فالحذف غير جائز، لكن حذفه جوازًا يكون وَفْق شروط منها أنه يحذف لعلم السامع به، ويكون هناك ما يدل عليه[٥].

---

[١] الأزهري: **شرح التصريح:** ج١، ص١٩٨.

[٢] ابن جني: **اللمع في العربية**، ص ٢٦.

[٣] أمين علي السيد: **في علم النحو**، ج١، ص١٧٥.

[٤] ينظر: الغلاييني ، **جامع الدروس العربية**، ج٢، ص (٢٥٩-٢٦٢)

[٥] ينظر: ابن جني: **اللمع في العربية**، ص ٣٠؛ وابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١، ص٦٨؛

أولًا: الحذف في سياق الاستفهام[١]:

وقد يحذف الخبر جوازًا في جواب الاستفهام كأن يقول لك قائل: من عندك؟ فتجيب: زيدٌ، التقدير: زيدٌ عندي.

ثانيًا: الحذف في سياق العطف:

وقد يحذف الخبر جوازًا عند عطف جملة اسمية على جملة اسمية أخرى، فقد يقع الحذف في الجملة الأولى، وقد يقع في الجملة المتأخرة المعطوفة[٢].

فمثال الحذف من الأولى قول قيس بن الخطيم:

نَحْنُ بِما عِنْدنَا وأنْتَ بِما عندَكَ راضٍ والرَّأيُ مُختَلفُ[٣]

التقدير: نحن بما عندنا راضون.

ذكر ابن هشام أن في هذا البيت شذوذًا؛ لأنه حذف من الأول لدلالة الثاني[٤].

ومثال الحذف من الجملة الثانية المعطوفة قولك: زيدٌ قائمٌ وعمرٌو، والتقدير: وعمرو قائمٌ.

ثالثًا: حذف الخبر جوازًا بعد إذا الفجائية[٥] :

وقد يحذف الخبر جوازًا بعد إذا الفجائية لوجود ما يدل عليه، نحو قولك: خرجت فإذا المطر، أي: فإذا المطرُ نازلٌ، ويقل حذف الخبر بعد إذا الفجائية هذه[٦]، ولم يرد في استعمال القرآن الكريم إلا بثبوت الخبر بعد إذا الفجائية[٧]، بدليل قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ٢٠].

---

[١] ينظر: ابن جني، **اللمع في العربية**، ص٣٠؛ وابن مالك: **شرح التسهيل**، ج١، ص٢٧٥.

[٢] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص ٢٧٥؛ وأبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي، (ت:٧٤٥هـ)،**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م، ج٣، ص ١٠٨٨.

[٣] قيس بن الخطيم بن عدي الأوسي، **الديوان**، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر– بيروت، ص١١٥.

[٤] ينظر: ابن هشام، **تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص٢٠٥.

[٥] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص ١٠٨٨.

[٦] ينظر: **المصدر نفسه**: ج٣، ص ١٠٨٨؛ والسيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص ٣٩٠.

[٧] ينظر: **المصدر نفسه**: ج٣، ص ١٠٨٨؛ والسيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص٣٩٠.

واشترط ابن الحاجب في جواز حذف الخبر بعد إذا الفجائية، دلالتها على الوجود المطلق فإن لم تدل عليه، امتنع حذفه ولا بد من ذكره، إذ لا يوجد ما يدل عليه[١].

وبعد استقراء الباحث لحديث الأربعاء عن هذه الحالات المذكورة آنفًا، فإنه لم يجد حذف الخبر في هذه المواضع.

رابعًا: حذف الخبر بعد لا النافية للجنس:

يحذف خبر لا النافية للجنس في كثير من الأحيان، ويكون تقديره معروفًا في الجملة، وتعد (لا) النافية للجنس حرفًا ناسخًا تعمل عمل (إنّ) تفيد النفي العام وتدخل على الجملة الاسمية تنصب الاسم وترفع الخبر، ويشترط أن يكون معمولاها نكرتين، كقولك: لا رجلَ قادمٌ، وتسمى لا النافية للجنس؛ لأنها تنفي الجنس كله على سبيل الاستغراق، ورفع احتمال الخصوص اختص بالأسماء[٢]. وتسمى بـ لا التبرئة، وأول من أشار إلى هذه التسمية الفراهيدي، فقد سماها بـ لا التبرئة [٣]، ويكثر حذف الخبر بعد (لا) النافية للجنس إذ:" شاع في ذا الباب إسقاط الخبر الخبر جوازًا عند الحجازيين، ولزومًا عند التميميين والطائيين إذا المراد مع سقوطه ظهر بقرينة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذۡ فَزِعُواْ فَلَا فَوۡتَ ﴾ [سبأ: ٥١]، وقوله تعالى﴿ قَالُواْ لَا ضَيۡرَ ﴾ [الشعراء: ٥٠]، فإن خفي المراد وجب ذكره عند الجميع، ولا فرق بين الظرف وغيره"[٤] .

الشاهد في الآية الأولى: فلا فوت، أن (لا) هنا نافية للجنس، كلمة (فوت) اسمها، وخبرها محذوف، تقديره: فلا فوت لهم.

ومثلها الآية الثانية: لا ضير، أن (لا) هنا نافية للجنس، كلمة (ضير) اسمها، وخبرها محذوف، تقديره: لا ضير علينا.

---

[١] ينظر: ابن الحاجب، أبي عمرو عثمان بن عمر، (ت: ٦٤٦هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، إحياء التراث الإسلامي- العراق، ج١، ص ١٩٣.

[٢] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٢، ص٥٣؛ وناظر الجيش، محب الدين، محمد بن يوسف بن أحمد، (ت:٧٧٨هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: علي محمد فاخر، وجابر محمد البراجة، وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر- مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ج٣، ص١٤٠٣.

[٣] ينظر: الفراهيدي: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (ت:١٧٠هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥م، ص٣٢٠

[٤] الأشموني: **شرح الأشموني**، ج٢، ص٣٤٦.

وخبر (لا) النافية للجنس يجب تنكيره عند النحاة؛ لأن اسمها نكرة، لذا لا يخبر عن النكرة بمعرفة، وأن خبرها يحذف إذا علم، ثم علل كثرة حذف خبرها ووجوبه بأن (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيرًا، ولهذا يكتفون فيه بـ (لا) و (نعم) ويحذفون الجملة التي بعدهما[١].

وقد يرد بعد (لا) النافية للجنس ظرف أو جار ومجرور، كما في قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَا ضَيْرَ ﴾[البقرة: ٢]، وفي هذه المسألة خلاف بين كون الخبر محذوفًا أو مذكورًا، لذا فإن أبا علي الفارسي يقول: " يجوز أن تجعل (فيه) خبرًا، ويجوز أن تجعله صفة، فإن جعلته صفة أضمرت الخبر"[٢] وذهب أبو حيان إلى أن الخبر يحذف جوازًا من قوله: (لا ريب فيه) ورجح سبب الحذف بقوله: " والذي نختاره أن الخبر محذوف؛ لأن الخبر في باب (لا) العاملة عمل (إنّ) إذا عُلم لم تلفظ به بنو تميم، وكثر حذفه عند أهل الحجاز، وهو هنا معلوم، فأحمِلُه على أحسن الوجوه من الإعراب"[٣]. وذكر أن في حالة الوقف على" كلمة (ريب) كان من قبيل إيجاز الحذف، أي لا ريب في أنه الكتاب، فكانت جملة فيه هدىً للمتقين ابتداءَ كلامٍ، وكان مفادُ حرف (في) استزال طائر المعاندين، أي إن لم يكن كله هدى، فإن فيه هدىً، وإن وصلت الكلام فيه كان من قبيل الإطناب، وكان ما بعده مفيدًا أن هذا الكتاب كله هدىً"[٤]

وقد ورد حذف خبر (لا) النافية للجنس في كثير من المواضع الي يرد فيها الجار والمجرور بعد اسم لا النافية للجنس، ووجدت أن أغلب الأمثلة في كتاب حديث الأربعاء تسير على هذا النمط من الحذف، وهو أسلوب شائع في العربية، وفي كتاب حديث الأربعاء إذ بلغ حذفه مائتين وستة وثلاثين موضعًا:

---

[١] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص(٥٢٩-٥٣٠).

[٢] الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت:٣٧٧هـ)، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي- بشير جويجابي، دار المأمون للتراث- دمشق- بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م، ج١، ص ١٨٩.

[٣] أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٠هـ، ج١ ص٦٣.

[٤] ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، ج١، ص١١٧.

منها قوله: " لا تَكلُفَ فيه ولا تَصَنع "[١]، وتقدير الكلام: لا تصنع فيه، حذف الخبر؛ لأنه معلوم بقرينة السياق في الكلام الذي قبله، فعلم لدى المخاطب، فلا داعي لذكره.

ومن الأمثلة الأخرى لحذف الخبر جوازًا قوله: " لا جهد فيه ولا مشقة "[٢] والتقدير: ولا مشقة فيه، فالخبر هنا معلوم لدى السامع؛ وحذف من الثاني لدلالة الأول عليه، فلا يجوز ذكره عند التميميين والطائيين، وأجاز حذفه الحجازيون.

وشاهد آخر على حذف الخبر في سياق لا النافية للجنس قوله: " وتلهيك وتريحك من هذه الحياة المطردة التي لا نبو فيها ولا اختلاف "[٣]، والتقدير: ولا اختلاف فيها حذف الخبر، لأنه معلوم لدى المخاطب بوجود القرينة المقالية في السياق الكلامي.

وعلى غرار الأمثلة السابقة قوله :" قلت: لا بأس، ولكن ليكن هذا في الأسبوع المقبل"[٤]، والتقدير: لا بأس عليك، وهذا من الأساليب الشائعة، والمتداولة جدًا في الكلام العربي المتكلم يحاول أن يقطع عن السامع كل ما يؤلمه باستعمال هذه العبارة (لا بأس)، فحذف الخبر؛ لأن السياق الكلامي واضح يفسره الكلام الذي قبله، فلا يحتاج إلى ذكر المحذوف.

وجاء حذف الخبر جوازًا في هذا السياق كقوله: " يستمتعون بالحياة الواقعة التي لا شك فيها ولا ريب "[٥]، والتقدير: لا ريب فيها.

في كل الأمثلة التي وردت حذف خبر لا النافية للجنس جوازًا، لوجود ما يدل عليه؛ ولأن خبرها كثر حذفه وشاع عند العرب بسبب كثرة الاستعمال، فأصبح معلوم لدى المخاطب، فلا داعي لذكر المحذوف من باب الإيجاز، وعدم الإطالة في الكلام.

والذي يميل إليه الباحث أن خبر لا النافية للجنس قد حذف؛ لأنه كون عام يمكن أن يقدر بـ(موجود) أو كائن، وهذا النسق من الحذف عام في كل خبر كان متعلقه شبه جملة، سواء أكان في نمط (لا) النافية للجنس، أو (لولا)، أو في الجملة الاسمية منسوخة كانت، أو غير منسوخة.

---

[١] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٣٤.

[٢] **المصدر نفسه**: ج١، ص٣٤.

[٣] **المصدر نفسه**: ج١، ص٥٦.

[٤] **المصدر نفسه**: ج١، ص٦٤.

[٥] **المصدر نفسه**: ج١، ص٦٨.

ويرى الباحث أن الأصل التوليدي لهذه الجمل التي سبقت هي جمل اسمية توليدية حذف منها الخبر، إذ إن البِنْية العميقة لهذه الجمل هي (موجود فيه تكلف)، فطرأ عليها تقديم وتأخير، فصارت (تكلف موجود فيه)، ثم طرأ عليها تحويل بالزيادة، فأصبحت (لا تكلف موجود فيه)، وبعدها طرأ عليها تحويل بالحذف، فأخذت شكلها النهائي (لا تكلف فيه). فحذف الخبر منها لدلالة ما قبلها عليها أيضًا، وعدم ذكر الخبر يعد إيجازًا للكلام الذي تميل إليه النفس البشرية .

الأصل التوليدي ⟵ موجود فيه تكلف

تقديم وتأخير ⟵ تكلف موجود فيه

تحويل بالزيادة ⟵ لا تكلف موجود فيه

تحويل بالحذف ⟵ لا تكلف فيه

المطلب الثالث: حذف الخبر (المسند) وجوبًا

قد يحذف الخبر وجوبًا بشرط وجود دليل عليه مع استقامة الكلام، وتأدية الغرض المطلوب منه، وفهم المخاطب للكلام، فاللغة للتواصل، ومتى ما حذف منها شيء، ولم يفهمه المخاطب، فإن اللغة ستفقد قيمة التواصل، لذا يجب أن يستقيم المعنى مع الحذف، ويمكن إجمال المواطن التي ذكر فيها النحاة حذف الخبر وجوبًا على النحو الآتي:

أولاً: أن يقع المبتدأ بعد (لولا)[1]:

تحدث سيبويه عنها فقال: " لوما، ولولا، فهما لابتداءٍ وجوابٍ. فالأول سبب ما وقع وما لم يقع[2]، وقال عنها أيضاً: " ولولا تبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها"[3] وأما المبرد فقال: " الاسم الذي بعد (لولا) يرتفع بالابتداء، وخبره محذوف لما

---

[1] ينظر: ابن السراج: **الأصول في النحو**، ج١، ص ٦٨؛ وأبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **(ت: ٣٧٧هـ)، الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب– بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م، ص ٩٧؛ وأبو الفداء، الملك المؤيد إسماعيل بن علي بن محمود، عماد الدين، **(ت: ٧٣٢هـ)، الكناش في النحو والتصريف**، تحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م، ج١ ص ٨٢.

[2] سيبويه: **الكتاب**، ج٤، ص٢٣٥.

[3] سيبويه: **الكتاب**: ج٣، ص١٣٩–١٤٠.

يدل عليه، وذلك قولك: (لولا عبد الله لأكرمتك) فـ (عبد الله) ارتفع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: لولا عبد الله بالحضرة، أو لسبب كذا لأكرمتك فقولك: (لأكرمتك) خبر معلق بحديث (لولا)، و(لولا) حرف يوجب امتناع الفعل لوقوع اسم، وهي في الأصل لا تقع إلا على اسم و(لو) لا تقع إلا على فعل"[١] ، وعرف ابن فارس (لولا) بأنها: " تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، تقول: (لولا زيدٌ لضربتك)[٢]، أي أنه لم يحصل الضرب لوجود زيد.

ويحذف الخبر بعد (لولا) وجوبًا لوجود ما يدل عليه من خلال السياق الكلامي نحو قوله: لولا زيد لأكرمتك، أي: لولا زيدٌ موجودٌ، فـ(لولا) تدل على امتناع الثاني لوجود الأول، فامتنع الإكرام لوجود الأول وهو المبتدأ، فوجود زيد منع الإكرام، لذا فصح الحذف لتعين المحذوف، ووجب لسد الجواب مسده[٣].

ونقل المرادي وابن هشام قول ابن الطراوة: إن جواب لولا هو خبر المبتدأ الواقع بعد لولا[٤]، وضعف قوله المرادي[٥]، وأكثر النحاة اشترط في وجوب حذف الخبر بعد لولا أن يكون الخبر كونًا مطلقًا، فإن كان الخبر مقيدًا امتنع حذفه[٦]

وذهب الرماني، وابن الشجري، وأبو علي الشلوبين إلى أن الخبر إذا كان كونًا مطلقًا وجب حذفه، وإذا كان الخبر كونًا مقيدًا، ولا دليل عليه وجب إثباته، وإن كان مقيدًا، وله دليل يدل عليه، جاز إثباته وحذفه، واختار ابن مالك هذا المذهب[٧]

---

[١] المبرد: **المقتضب**، ج٣، ص٧٦-٧٧.

[٢] ابن فارس: ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، أبو الحسن، (ت:٣٩٥هـ)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية**، الناشر، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ص١١٩.

[٣] ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج١، ص ٢٧٦.

[٤] ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ٦٠١؛ وابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٣٦٠.

[٥] ينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص٦٠١.

[٦] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص ١٠٨٩؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص ٢٥٠؛ والأشموني: **شرح الأشموني**، ج١، ص ٢٠٦؛ والأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص ٢٢٤؛ والسيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص ٣٩٣.

[٧] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص ١٠٨٩؛ والأزهري، **شرح التصريح**، ج١، ص ٢٢٥. ٢٢٥.

وذهب إليه ابن الناظم[١]، وابن هشام[٢]، والأزهري[٣]، وجعلوا مما يجوز حذفه وإثباته قول قول المعري:

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَولاَ الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لسَالا[٤]

فالخبر هو (يمسكه) وهو كون مقيد بـ(الإمساك) لذا أجازوا الحذف والإثبات؛ لأن ثمة دليلًا عليه، وهو أن من شأن غِمْد السيف أن يمسكه[٥]، لكن الجمهور لحنوا قول المعري هذا؛ لأنه أريد به الكون المقيد[٦]. وذكر أبو حيان أن بعضهم أوّله على إضمار (أن) والتقدير: أن يُمسِكَه، وأعربه بدلًا، أي إمساكُهُ، وبعضهم على أنه حال، ورد بأن الأخفش؛ حكى عن العرب أنهم لا يأتون بعد الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية بالحال كما لا يأتون بالخبر، وزعم أن ورود خبر لمبتدأ بعد (لولا) شذوذ أو ضرورة، وهو منبه على الأصل[٧].

وتحدث الجرجاني عن حذف خبر (لولا) يقول: " وحذف هذا الخبر (عنه) حذفًا لازمًا لطول الكلام بالجواب الذي هو قولك لكان كذا وكذا؛ لأن الحال تدل عليه"[٨]

---

[١] ينظر: ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد، (ت: ٦٨٦هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص (٨٧–٨٨)

[٢] ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج١، ص ٢١٧.

[٣] ينظر: الأزهري، **شرح التصريح**، ج١، ص ٢٢٥.

[٤] المعَرّي: أبو العلاء، **ديوان سقط الزند**، دار صادر– بيروت، ١٩٥٧م، ص٥٤؛ وينظر: المرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص٦٠٠؛ والأشموني، **شرح الأشموني**، ج١، ص٢٠٦؛ والأزهري، **شرح التصريح**، ج١، ص ٢٢٥.

[٥] ينظر: الأزهري، **شرح التصريح**، ج١، ص ٢٢٥.

[٦] ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٣٦٠.

[٧] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٠٩٠، والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص٦٠٠.

[٨] الجرجاني: عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة– دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م، ج١ ص ٢١٨.

ومجمل القول في هذه المسألة أن الاسم الواقع بعد لولا مبتدأ وخبره محذوف بشروط منها:

١. حذف الخبر وجوبًا إذا كان كونًا عامًا، وهذا هو الغالب في كتاب حديث الأربعاء.
٢. ذكر الخبر واجب إذا كان كوناً خاصاً ولم يدل عليه دليل، نحو: لولا والدي مسافر ما جلست مكانه؛ لأن عدم ذكره قد يفسد المعنى، أو يغيره، لكن إن دل عليه دليل فذكره جائز، وذكر علي توفيق الحمد قول الجمهور إن خبر المبتدأ بعد (لولا) لا يكون كونًا خاصاً، وما ورد من ذلك فهو شاذ أو مؤول[١].

وقد ورد حذف الخبر وجوبًا بعد (لولا) في كتاب حديث الأربعاء حيث بلغ أربعًا وستين مرة منها قوله :" ولولا القضاء ما كنتم، ولو شاء القضاء لذهبتم من حيث اقبلتم "[٢]، والتقدير: لولا لولا القضاء موجود فهنا الحذف واجب؛ لأن الكون عام.

ومن الشواهد الأخرى على حذف الخبر وجوبًا قوله: "ولولا قوة الآداب العربية القديمة وشدة سلطانها على النفوس وقدرتها على المقاومة من جهة، ولولا أن هذه الأجيال الجديدة لم تقرأ شيئًا من آداب الأمم، وإنما قرأت آثارها العلمية والفلسفية من جهة أخرى "[٣]، والتقدير: لولا قوة الآداب العربية موجودة، وهنا أيضًا حذف الخبر وجوبًا؛ لأن الكون عام، وأنه معلوم لدى السامع، فلا داعي لإطالة الكلام بذكر الخبر.

وشاهد آخر على حذف الخبر وجوبًا قوله: " ولولا اضطراب في نظمنا الاجتماعية والخلقية لما اضطربت نظمنا السياسية "[٤]، والتقدير: لولا اضطراب حاصل، فالخبر حذف وجوبًا؛ وجوبًا؛ لأنه كون عام، وجاء حذفه إيجازًا لعلم السامع به.

ومثال آخر على سياق الأمثلة السابقة: " ولولا الأقلام ماعرفنا – أستغفر الله– ما عرف شعراءنا المحدثين أحد من هؤلاء الذين سيعرفونهم بعد أن تمضي القرون والقرون"[١]، والتقدير:

---

[١] ينظر: علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، **المعجم الوافي في أدوات النحو العربي**، دار الأمل– إربد، الأردن، ص ٢٩٢.

[٢] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٦٧.

[٣] **المصدر نفسه**: ج٢، ص٢٢.

[٤] **المصدر نفسه**، ج٣، ص١٣٨.

لولا الأقلام موجودة، فالحذف هنا واجب؛ لأن الكون عام، وحذف لصيانة الجملة من الإطالة في الكلام، وهو أحد أساليب البلاغة ليعطي الكلام أكثر رصانة.

وقد وورد حذف الخبر في الشواهد الشعرية في كتاب حديث الأربعاء حيث بلغ ست مرات:

منه قول طرفة بن العبد:

وَلوْلا ثَّلاثٌ هُنَّ مِنْ عيشَةِ الْفَتى وجَدِّكَ لم أَحْفِلْ متى قامَ عُوَّدِي[٢]

التقدير: لولا ثلاث موجودات، فالخبر محذوف وجوبًا؛ لأن الكون عام.

ومنه قول أبي نؤاس:

لَوْلَا دِفَاعُ النَّاسِ إيَّاهُمَا لَمَا اسْتَفَاقَا آخِرَ الْمُسْنَدِ[٣]

التقدير: لولا دفاع الناس حاصل، فالحذف هنا واجب؛ لأن الكون عام، بالإضافة إلى ذلك قاصدًا استقامة البيت الشعري مع عدم وجود المحذوف، لذلك برزت جمالية البيت .

ومنه قوله كذلك:

أَمَاتَ اللهُ مِنْ جُوعٍ رَقاشَا فَلَوْلاَ الْجُوعُ مَا مَاتَتْ رِقاشُ[٤]

والتقدير: لولا الجوع موجود، فالحذف واجب؛ لأن الكون عام.

في كل الأمثلة التي وردت سابقًا حذف منها الخبر وجوبًا لوجود ما يدل عليه، ولعلم المخاطب به، وجيء الحذف أيضًا لصيانة الجملة من الثقل والإطالة، فلا داعي لذكر المحذوف.

أصل الجمل التي وردت هي جمل اسمية توليدية قبل الحذف إذا كانت بنيتها العميقة (لولا الجوع موجود)؛ لكن طرأ عليها تحويل بالحذف، وهو حذف المسند (الخبر)، والحذف أحد عناصر التحويل، فأصبحت الجملة اسمية تحويلية سقط أحد جزئيها وهو المسند للإيجاز، ولعلم السامع به دون ذكره، وفق حكم النحاة على أن مثل هذا النوع من الجمل أنه وقع فيها حذف، أما وفق النظرية التوليدية التحويلية، فإن الجملة جرى عليها عدد من التحويلات يمكن تطبيقها على

---

[١] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٣، ص١٨٤.

[٢] طرفة بن العبد بن سفيان من بني قيس: **الديوان**، شرح وقدم له، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢، ص٢٥؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٧٠.

[٣] أبو نؤاس: **ديوانه**، ص٢٨٣؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٢، ص١٠٧.

[٤] **المصدر نفسه:** ص٥٢٥؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٢، ص١٣٦.

جملة (لولا الجوع ما ماتت رقاش)، فالأصل التوليدي لها (الجوع موجود) و (لولا الجوع موجود ما ماتت رقاش)، طرأ عليها تحويل بالزيادة بدخول حرف النفي(ما)، ثم طرأ عليها حذف، أي حذف الخبر(المسند) وجوباً، فأصبحت (لولا الجوع ما ماتت رقاش).

الأصل التوليدي ⟵ الجوع موجود

تحويل بالزيادة دخول حرف النفي(ما) ⟵ لولا الجوع موجود ما ماتت رقاش

تحويل بالحذف ⟵ لولا الجوع ما ماتت رقاش.

ثانيًا: أن يكون المبتدأ نصًا صريحًا في القسم[١]:

ويحذف الخبر وجوبًا في سياق القسم الصريح، وهذا أسلوب تداوله العرب في الشعر، وفي النثر، وقد ورد في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الحجر: ٧٢]، وجاءت كلمة لعمرك صيغة قسم، واللام الداخلة عليها، هي لام القسم، والعَمْرُ، بفتح العين وسكون اللام، أصله لغة في العُمر بضم العين، فخص المفتوح (العَمر) بصيغة القسم لخفته بالفتح؛ ولأن القسم كثير الدوران في الكلام، فهو قسم بحياة المخاطب به، وهو مرفوع على الابتداء إذا دخلت عليه لام القسم، وخبره محذوف وجوبًا[٢]، ومن الأمثلة على سياق القسم الصريح، نحو قولهم : لعمرك لأفعلنَّ، والتقدير: لعمرُكَ قسمي، وإنما وجب حذف الخبر هنا؛ لأن المعنى مفهوم من السياق، ولأن جواب القسم سد مسد الخبر[٣]. فإن لم يكن المبتدأ نصًا صريحًا في القسم جاز حذف الخبر أو إثباته[٤]، نحو قولهم: عهدُ الله لأفعلنَّ، فإن التقدير يجوز أن يكون: عليَّ عهد الله لأفعلنَّ .

وقد ورد حذف الخبر وجوبًا في سياق القسم الصريح في كتاب حديث الأربعاء في ستة عشر موضعًا، وجاء بعضها في الكلام النثري، وبعضها الأخر في الشواهد الشعرية التي وردت

---

[١] ينظر: ابن مالك، جمال الدين، محمد بن عبد الله، (ت: ٦٧٢هـ)، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق: عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني– بغداد، ١٩٧٧م، ج١، ص ١٧٥.

[٢] ابن عاشور: **التحرير والتنوير**، ج١٤، ٦٨.

[٣] ينظر: الأزهري، **شرح التصريح**، ج١، ص ٢٢٧.

[٤] ينظر: ابن مالك، **شرح عمدة الحافظ**، ج١، ص ١٧٦؛ وابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص ٢٧٧؛ وابن الناظم، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ص ٨٨؛ وأبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٠٩٠.

في كتابه، فمن الأمثلة التي وردت في النثر قوله : " فلعمري لقد عشت برهة وما أعيى بجواب شاعر"[١].

والتقدير: فلعمري يمين، أو قسم.

وشاهد آخر على حذف الخبر وجوبًا في سياق القسم الصريح قوله: " ولعمري إني لأوثر إذا لم يكن بد من خضوع القارئ"[٢].

والتقدير: ولعمري يمين، أو قسم.

وورد هذا النوع في الشواهد الشعرية التي وردت في كتاب حديث الأربعاء

كقول لبيد بن ربيعة:

لَعَمْرُكَ ما تَدْري الضَّوَارِبُ بِالْحَصَى وَلا زَاجِراتُ الطَّيْرِ ما اللهُ صَانِعُ[٣]

التقدير: لعمرك يمين.

ومنه قول طرفة بن العبد:

لَعَمْرُكَ إِنَّ المَوْتَ ما أَخْطأَ الفَتى لَكالطِّوَلِ المُرْخَى وثِنياهُ بالْيَدِ[٤]

التقدير: لعمرك يمين.

ومنه قول زهير بن أبي سلمى:

لَعَمري لنِعْمَ الْحيُّ جَرَّ عَلَيهِمُ بما لا يُؤاتِيهِمْ حُصَيْنُ بْنُ ضَمْضَمِ[٥]

التقدير: لعمري يمين.

ومنه قول الحطيئة:

لَعَمْرِي لَقَدْ أَمْسى على الأَمرِ سائِسٌ بَصِيرٌ بِما ضَرَّ الْعَدوَّ أَرِيبُ[٦]

التقدير: لعمري يمين.

---

[١] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٤١.

[٢] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٣، ص٢١١.

[٣] لبيد بن ربيعة بن مالك العامري: **الديوان**، اعتنى به، حمدو طماس، دار المعرفة– بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٥٧، وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٥٢.

[٤] طرفة بن العبد: **الديوان**، ص٢٦، وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٦٤.

[٥] زهير: بن أبي سلمى: **الديوان**، شرح وقدم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص١٠٨؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٨٧.

[٦] الحطيئة: **الديوان**، ص٥٠؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص١٣٦.

ومن الشواهد الأخرى على وجوب الحذف في القسم الصريح كقول أبي نؤاس:

فَلَعَمْرِي مَا يُدَاوَى الـ هَمُّ بِالمَاءِ القَرَاحِ[1]

ويميل الباحث إلى أن القسم سواء أكان بأدوات القسم كـ (واو القسم) أو بالعبارة ما هو إلا أسلوب من أساليب توكيد الكلام ويمكن النظر إليه على أنه عنصر من عناصر التحويل.

إن جملة القسم في ضوء التوليدية التحويلية هي عنصر توكيد أعلى درجات التوكيد.

فمثلاً: لعمري لقد أمسى على الأمر سائس.

أصلها: على الأمر سائس

خ (شبه جملة)+ م (نكرة)

ثم أراد معنى الزمنية ⟵ أمسى على الأمر سائس

عنصر زمان خ(شبه جملة)+ م(نكرة)

ثم أراد التوكيد ⟵ قد أمسى على الأمر سائس

توكيد ع زمان (خبر + مبتدأ)

ثم أراد التوكيد أكثر فدخلت اللام على (قد) ⟵ لقد

ثم أراد التوكيد بأعلى درجات التوكيد فاستعمل القسم نظراً إلى حال المتلقي الجاحد أو ما أنزله المتكلم منزلة الجاحد: ⟵ لعمري لـ قد أمسى على الأمر سائس.

أعلى درجات التوكيد + توكيد+ توكيد+ ع زمان+ (خ + م)

وفي كل الشواهد التي وردت حذف منها الخبر(المسند) وجوبًا، لعلم المخاطب به، ولسد جواب القسم مسده، فلا داعي لذكر المحذوف، لكيلا يطيل في الكلام، فالأصل لهذه الجمل هو أنها جمل اسمية توليديه، لكن طرأ عليها الحذف وهو أحد عناصر التحويل، فأصبحت فيما بعد جملًا تحويلية اسمية، هذا من منظور علماء النحاة القدماء أن هذا النوع من الجمل فيه حذف الخبر وجوبًا، ولعلّ الأيسر عدّ القسم تحويلًا بالزيادة دون تكلف البحث عن تركيب إسنادي لهذا الأسلوب، إذ الأصل التوليدي (يداوي الناس الهمّ) بنية عميقة، ثم تحولت بالزيادة بدخول حرف

---

[1] أبو نؤاس: **الحسن بن هانئ (ت:١٩٥هـ)، الديوان**، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي– بيروت، ١٩٩٢م ص١٣٠؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٢، ص١٠١.

النفي (ما)، فأصبحت (ما يداوي الناس الهمّ)، ثم طرأ عليها تحويل بالحذف، فأصبحت (ما يداوي الهمّ)، ثم طرأ عليها تحويل بالزيادة، فأصبحت (لعمرك ما يداوي الهمّ) والقسم للتوكيد.

الأصل التوليدي ⟵ يداوي الناس الهمّ بالماء القراح

فعل + فاعل

تحويل بالزيادة دخول حرف النفي(ما) ⟵ ما يداوي الناس الهمّ.

نفي + فعل + فاعل + مفعول به

تحويل بالحذف ⟵ ما يداوي الهمّ

نفي+ فعل + فاعلØ + م به (نائب فاعل)

ثم أراد توكيد النفي بالقسم ⟵ لعمري ما يداوى الهم

أعلى درجات التوكيد+ نفي+ فعل+ فاعلØ+ نائب فاعل.

ثالثًا: أن يقع بعد المبتدأ (واو) هي نصّ في المعية[١]، نحو: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ، والتقدير: كل رجلٍ وضيعته مقترنان، وإنما وجب الحذف لقيام الواو مقام (مع)[٢]. فإن لم تكن الواو نصًا في المعية جاز حذف الخبر وذكره، نحو: زيدٌ وعمرٌو مقرونان، أو الاستغناء عن الخبر، وذلك على أن السامع يفهم من خلال الاقتصار على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب[٣].وهذا ما اختاره ابن مالك[٤]. ومذهب البصريين أن الخبر واجب الحذف لسد الواو مسد (مع)[٥]

ومذهب الكوفيين[٦] ، والأخفش[٧]، وابن خروف[١]، وابن عصفور[٢]، أن خبر المبتدأ ليس ليس محذوفًا، وإنما هو قولك: (وضيعتُهُ)، إذ التقدير: كل رجل مع ضيعته، وهذا عندهم كلام

---

[١] ينظر: ابن مالك: **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، ج١، ص ١٧٦؛ وابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص ٢٧٧.

[٢] ينظر: الأزهري، **شرح التصريح**، ج،١ ص٢٢٨.

[٣] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١ ص(٢٧٧– ٢٧٨)؛ والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ٣٩٤.

[٤] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١ ص٢٧٧– ٢٧٨.

[٥] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ٣٩٤.

[٦] ينظر: الأستراباذي: رضي الدين، (ت:٦٨٦هـ)، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس – بنغازي– ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٩٦، ج١، ص ٢٨٢.

[٧] ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج١، ص ٢٢١.

تام لا يحتاج إلى تقدير محذوف. ولم يجد الباحث على هذا النوع من الحذف في كتاب حديث الأربعاء.

رابعًا: أن يعطف على مبتدأ يليه مبتدأ ثانٍ يليه فعل لأحدهما ، وفي هذه المسألة خلاف بين بعض البصريين والكوفيين، فمنهم من أجازها، ومنهم من لم يجزها، فمن أجازها منهم جعل الخبر محذوفاً، نحو قولك: عبد الله والريحُ يُباريهما، وهو مذهب بعض البصريين، إذ التقدير: عبد الله والريحُ يجريان يباريهما و(يباريها) حال، وقد استغنى بها عن الخبر لدلالتها عليه، وذهب بعض الكوفيين إلى عدم حذف الخبر، وأن الخبر هو يتباريان؛ لأن من باراك فقد باريته[٣].

ولم يجد الباحث في كتاب حديث الأربعاء على هذا النوع من الحذف .

خامسًا: أن يكون المبتدأ مصدرًا أو (أفعل التفضيل) مضافًا إلى المصدر، وبعدها حال سد مسد الخبر[٤]، نحو: (تأديبي الغلامَ مسيئًا)، و(أكثر شربي الماءَ باردًا)، التقدير: تأديبي الغلامَ إذا كان مسيئًا وإذا كان باردًا، " ثم حذف الظرف الواقع خبراً، وأُنيب الحال، منابه فلا يجوز في شيء من ذلك إظهار الخبر لئلا يكون جمعاً بين العوض والمعوض منه"[٥] ووضّح أبو حيان تقدير الخبر في هذه المسألة حيث قال: إنه ظرف زمان مضاف إلى فعله، وتقديره: بـ(إذ كان) إن قصد الزمن الماضي، أو (إذا كان) إن قصد المستقبل، فـ (إذ أو إذا) ظرفا زمانٍ متعلقان بخبر محذوف لدلالتهما عليه، و(كان) المقدرة تكون تامة لا ناقصة و(مسيئًا) حال من الضمير المستتر في كان، وهذا ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين[٦]، ثم حذف الظرف

---

[١] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص٢٧٧

[٢] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٥٣.

[٣] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص(٢٨٨-٢٨٩).

[٤] ينظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص (٢٤٣- ٢٤٤)؛ وابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن أحمد الإشبيلي النحوي، (ت: ٦٦٩هـ)، **شرح جمل الزجاجي** ، تحقيق: صاحب أبو جناح، ج١ ص ٣٥٢.

[٥] ينظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ج١، ص ٣٥٢.

[٦] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٠٩٣؛ والأزهري، **شرح التصريح**، ج١ ،ص ٢٢٩.

لدلالة الحال عليه، وهو (مسيئاً)[١]، وذهب الأخفش إلى أن تقدير الخبر يكون بمصدر مضاف إلى صاحب الحال، والتقدير: تأديبي الغلامَ تأديبُه مسيئاً[٢]، واختار ابن مالك هذا المذهب [٣]، وذلك لقلة الحذف مع صحة المعنى[٤]، وقد نسب إلى الكوفيين أن الخبر عندهم محذوف بعد الحال، وتقديره واقع أو ثابت[٥]، نحو:(تأديبي الغلامَ مسيئاً ثابت).

واختلف بعض النحاة في تفاصيل هذه المسألة، فذهب الكسائي، والفراء، وهشام، وابن كيسان، إلى أن الحال هي نفسها الخبر، ثم اختلفوا أيضًا فقال الكسائي وهشام: إذا وقعت الحال خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر، وذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها، وأن الخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ، ولذا جمع الوضعين فاحتاج إلى ضميرين فأجاز توكيدهما نحو: تأديبي الغلامَ مسيئاً نفسه نفسه[٦].

وقال الفراء: إذا وقعت الحال خبراً للمصدر فلا ضمير فيها، وذلك لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه[٧]. وقال ابن كيسان: إن الحال نابت عن الخبر؛ لشبهها بالظرف[٨]،

---

[١] ينظر: أبو الفداء، **الكناش**، ج١، ص ٨٣.

[٢] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص ٢٧٩-٢٨٠؛ والأندلسي: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (ت: ٧٤٥هـ)، **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م، ص ٦٤٣.

[٣] ينظر:ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١ ص ٢٨٠؛ وابن هشام، **أوضح المسالك**، ج١، ص ٢٢٢.

[٤] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج١، ص ٢٨٠؛ والأزهري، **شرح التصريح**، ج١، ص ٢٢٩.

[٥] ينظر: ابن الحاجب، **الإيضاح في شرح المفصل**، ج١، ص١٩٦؛ وأبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٣ ج٣ ، ص ١٠٩٤.

[٦] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٣ ، ص ١٠٩٣؛ **والسيوطي، همع الهوامع**، ج١، ص ٣٩٥. ٣٩٥.

[٧] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **تذكرة النحاة**، ص ٦٥٦؛ والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ٣٩٦.

[٨] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ٣٩٦.

ونسب أبو حيان هذا القول أيضًا إلى الجرمي (ت:٢٢٥هـ) ثم تبعه الأعلم الشنتمري[١] (ت:٤٧٦هـ) [٢].

وذهب بعض النحاة إلى أن المبتدأ في قولنا (تأديبي الغلامَ مسيئًا) لا يحتاج إلى خبر؛ لأن المصدر هنا قائم مقام الفعل؛ وأن الفاعل أغنى عن الخبر[٣]. والتقدير: أدّبتُ الغلامَ مسيئاً، مسيئاً، وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى ابن درستويه (ت:٤٣٧هـ)، وإلى الأخفش الأصغر(ت:٣١٥هـ)[٤] ، وقد نسب الرضي هذا الرأي إلى ابن بابشاذ[٥] (ت:٤٦٩هـ)[٦]، وأضاف وأضاف ابن الحاجب أن الأعلم الشنتمري اختار هذا المذهب[٧].

وذهب بعد النحاة إلى أن (تأديبي) فاعل لفعل محذوف، والتقدير: ثبت تأديبي الغلامَ مسيئاً[٨].

ومثل هذا النوع من الحذف لم يجده الباحث في كتاب حديث الأربعاء سواء في نثره أو في الشواهد الشعرية التي وردت في كتابه.

سادسًا: حذف الخبر في تركيب لو مع المصدر المؤول :

يحذف الخبر بعد لو في حالات معينة إذا كان بعد تركيب لو مع المصدر المؤول من (أن) وما بعدها في موضع رفع عند أكثر النحاة، فذهب سيبويه إلى أنه رفع بالابتداء، ولا يحتاج إلى خبر، وقيل إن المصدر المؤول من (أن) وما بعدها في موضع رفع مبتدأ، وخبره محذوف،

---

[١] هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، المعروف بالأعلم من أهل شنتمرية الغرب، وكان عالمًا بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، ينظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج٧، ص٨١.

[٢] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص ١٠٩٣.

[٣] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ٣٩٥.

[٤] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٢، ص (١٠٩٢- ١٠٩٣).

[٥] هو أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي؛ يقال إن أصله من الديلم ، وكان هو بمصر إمام عصره في علم النحو، ينظر: ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، ج٢، ص ٥١٥.

[٦] ينظر: الاستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج١، ص ٢٧٧.

[٧] ينظر: ابن الحاجب، **الإيضاح في شرح المفصل**، ج١، ص ١٩٦.

[٨] ينظر: أبو حيان الندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص ١٠٩٢، والسيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص ٣٩٥.

وهو أما أن يقدر مقدمًا، أي: (لو ثابت إيمانهم)، أو أنه يقدر متأخرًا، وهذا ما ذهب إليه ابن عصفور، أي: (لو إيمانهم ثابت)، وذهب المبرد والزجاج وبعض الكوفيين إلى أن المصدر المؤول من (أن) وما بعدها في موضع رفع على أنه فاعل لفعل محذوف تقديره: ولو ثبت أنهم آمنوا، وقد رجح هذا القول ببقاء (لو) على الاختصاص بالفعل[١].

وقد ورد حذف الخبر بعد تركيب (لو) والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها في كتاب حديث الأربعاء، إذ بلغ الحذف خمساً وخمسين مرة، ومنها:

قوله: " لو أنك من الذين يشاركون في هذا العلم، الذي يكره الناس المشاركة فيه الآن. أظنك قد لا حظت هذا كله، وأظنك توافقني على ان مثل هذا الشعر الذي يعرض مثل هذه الصور، ويثير مثل هذا الخيال، ويحيى في النفس مثل هذه العواطف، لا ينبغى له أن يهمل"[٢]،

وقوله: في تركيب (لو) الثانية والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها " فلو عاش طرفة في بيئة غير بيئته، أو عصر غير عصره، لما كان طرفة، ولكان تغير فلسفته نتيجة لتغير شخصيته، ولكان من الجائز ألا تعجبنا فلسفته لو أنه صوّرها في أبيات من الشعر كهذه الأبيات التي رويناها"[٣].

ومنه قوله:" ولو أن أولئك وهؤلاء وجدوا من الحياة العلمية ما يحول بينهم وبين اليأس، ويصرفهم عن أنفسهم إلى الحياة وعقباتها ومصاعبها لما تركوا لنا من الآثار ما تركوا"[٤].

ومنه قوله: " لو أن بشارًا عرف كيف يتلقى هذه الآفة، وكيف يحتملها، وكيف يعرف مكانته منها، ولكن البائسين من يجعل الله البؤس مصدر النقمة منهم، والسخط عليهم؛ لأنهم يسيئون احتمال هذا البؤس، أو يضعونه في غير موضعه"[٥].

ومنه قوله أيضًا: " ولو أن أحدًا رُزِق الإسلام بالقرابة، رُزِقه عبد الله، أولاهم بكل خير في الدنيا والآخرة، ولكن الأمر لله يختار لدينه من يشاء[٦].

---

[١] ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٣٥٦؛ وابن عقيل: **شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك**، ج٤، ص٤٩.

[٢] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٢٧.

[٣] **المصدر نفسه**: ج١، ص٧٠.

[٤] **المصدر نفسه**: ج١، ص٢٢٣.

[٥] **المصدر نفسه**: ج٢، ص١٨٨.

[٦] **المصدر نفسه**: ج٢، ص٢٤٤.

ومنه قوله:" فلو أنك طلبت إلى الذين يسرفون في نصر القديم ويمقتون أنصار الجديد ويصفونهم بالكفر، أن يأكلوا ويشربوا ويجلسوا على نحو ما كان يأكل أجدادهم منذ قرون وعلى نحو ما كانوا يشربون ويلبسون ويجلسون لما سمعت منهم إلا إنكاراً ولما رأيت منهم إلا ازورارًا "[١].

وقوله كذلك:" فلو أن الناس جميعاً صنعوا مثل ما أصنع، وأبوا أن يتناولوا العصر الذي يعيشون فيه بالنقد، لكانت النتيجة منكرة، ولتعرضت الحرية العقلية لخطر شديد"[٢].

وقد ورد حذف الخبر بعد تركيب (لو) والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها في الشواهد الشعرية التي وردت في كتاب حديث الأربعاء، إذ بلغ ثلاث مرات:

منه قول زهير بن أبي سلمى:

ولَوْ أَنَّ حَمْداً يُخلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ وَلكِنَّ حمْدَ النَّاسِ لَيْسَ بمُخلِدِ[٣]

ومنه قول حافظ إبراهيم:

لوْ أَنّهم عَلِمُوا الذي يَبْنِي لَهُمْ خَلْفَ السِّتارِ[٤]

في كل الأمثلة التي وردت في تركيب (لو) والمصدر المؤول من (أن) وما بعدها إما أن يكون في محل رفع مبتدأ لخبر محذوف تقديره ثابت، وإما أن يكون مبتدأ ليس له خبر، هذا في كل الأمثلة التي وردت حذف المسند (الخبر) وجوبًا لغرض الإيجاز في الكلام، ولصيانة

---

[١] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٣، ص٣٢.

[٢] **المصدر نفسه**: ج٣، ص٩٤.

[٣] زهير بن أبي سلمى: **الديوان**، شرحه وقدم له، علي حسين فاعور، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص٤١، وقد ورد في الديوان، لو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد، وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص١١٠.

[٤] حافظ: إبراهيم، محمد بن حافظ فهمي، (ت: ١٩٣٢م)، **الديوان**، ضبطه وصححه: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الإبياري، دار الجيل– بيروت، ج١، ص١١٦؛ وطه حسين: ج٣، ص٩١.

الجملة من الإطالة، فطرأ عليها حذف بالتحويل، فحذف أحد أركان الجملة الاسمية الخبر لوجود ما يدل عليه. هذا وفق رأي النحاة القدماء.

الأصل التوليدي ←——— لو ثابت أن حمداً

تحويل بالحذف ←——— لو أن حمداً يخلد.

وأما في ضوء التوليدية التحويلية ليس ثمة حذف أصلاً في جملة (لو)

الشكل التوليدي:

١. يُخلد حمد الناس

فعل+ فاعل+ م به

٢. تمـــــوت

فعل+ فاعل

غير أنه اشترط وقوع الجواب في حال النفي فتحولت ←——— لم تمـــت

نفي+ فعل+ فاعل

ثم أدخلت (لو) لتفيد الربط والشرط.

لو يخلد حمد الناس لم تمـــتْ

عنصر شرط+ (فعل+ فاعل+ مف)+ (نفي+ فعل+فاعل)

شرط جواب

ولما أراد العناية أكثر بالفاعل وهو (الحمد) الذي أراد أن يؤكده بحق المرثي فقدمه.

لو (حمدٌ يخلد الناس) (لم تمـــت)

ع/شرط فاعل+ فعل+ مف نفي+ فعل+ فاعل.

ثم أراد توكيد مضمون الجملة عموماً والفاعل المقدم خصوصاً

←——— لو أن حمداً يخلد الناس لم تمـــت

ع/شرط (توكيد+فاعل مؤكد + فعل + م به) (نفي+ فعل+ فاعل)

فهذه جملة مركبة شرطية تحويلية فعلية في جزئيها ودخلها ثلاثة عناصر (زيادة هي الشرط)، و (توكيد)، و (نفي). كما أكد منها فاعل الشرط بمؤكدين (أن) التي اختصت نصبه وتقديمه؛ لأن العرب إذا أرادت العناية لشيء قدمته.

سابعًا: حذف الخبر بعد ليت:

يحذف الخبر في هذا السياق بعد ليت لوجود ما يدل عليه، فيرى أبو حيان أنّ خبر (ليت) في قولهم: (ليت شعري) محذوف، ويليه جملة استفهام، فشعرِي اسم ليت، والخبر محذوف تقديره: حاصل، أو واقع ، أو موجود[١]، وبعض النحاة يرى " إن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت "[٢]، وهذا ظاهر كلام سيبويه[٣].

وأما أبو حيان فيرى أن الخبر محذوف، وقد علل ذلك بقوله:" والذي أذهب إليه أن هذا الكلام مراعى فيه المعنى، لا اللفظ، والمعنى: ليتني أشعر بكذا "[٤]، وتابعه السيوطي[٥] .

وقد ورد حذف الخبر في هذا الموضع في كتاب حديث الأربعاء في ستة مواضع:

منه ما ورد في النثر، كقوله:" فليت شعري، ماذا كانوا يقولون لو عاشوا في هذه الأيام"[٦].

التقدير: ليت شعري حاصل.

ومنه قوله: " وليت شعري كيف يكون دم الليل: أجامد هو أم سائل".[٧]

التقدير: ليت شعري حاصل.

وشاهد آخر في سياق الحذف بعد ليت قوله: " وليت شعري كيف تكون حال الليل إن سفك سافك دمه: أيموت أم يتجدد له الدم

فتتجدد له الحياة "[٨].

التقدير: ليت شعري حاصل أو موجود.

ومنه قوله: " وليت شعري كيف تكون أوصال الليل"[٩].

---

[١] ينظر: أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٣ ص(١٢٥٠- ١٢٥١).

[٢] السيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص٤٩٥.

[٣] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٢٣٦.

[٤] أبو حيان الأندلسي، **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص ١٢٥١.

[٥] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٤٩٥.

[٦] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٥٤.

[٧] **المصدر نفسه**: ج٣، ص١٤٨.

[٨] **المصدر نفسه** : ج٣، ص١٤٨.

[٩] **المصدر نفسه**: ج٣، ص١٤٨.

التقدير: ليت شعري حاصل أو ثابت.

وقد ورد حذف الخبر في هذا السياق في الشواهد الشعرية التي ذكرت في كتاب حديث الأربعاء:

منه قول زهير بن أبي سلمى، وقد أنكر الأصمعي أن تكون له:

أَلا، ليتَ شِعْري، هل يَرَى الناسُ ما أَرَى مِنَ الأَمْرِ، أَو يبْدُو لهمْ ما بَدَا لِيَا[1]

التقدير: ليت شعري حاصل أو موجود.

الأصل التوليدي: ←——— شعري

(مبتدأ+خبر Ø)

ثم أراد التمني أن يفي الشعر بما في نفسه ويعبر عنه فأدخل (ليت).

ليــت شعري

عنصر تمني (مبتدأ+ خبر Ø)

والأرجح أن هذا الأسلوب ينتمي إلى اللغة الانفعالية، أما العبارة نفسها (ليت شعري) فمما توارثه الشعراء منذ قديم الشعر، ثم شاع في الكلام المنثور، وأميل إلى أن الحديث عن بنية إسنادية في هذا النمط يقود إلى تعقيد النحو من خلال تأويلات بعيدة.

ثامنًا: حذف الخبر وجوبًا بعد حيث:

حيث: ظرف زمان مبهم، وتلزم الإضافة إلى جملة اسمية، أو فعلية، وقد يرد بعدها مفرد، وهو نادر عند جمهور النحاة ، وأجازه الكسائي، وورد إضافة حيث إلى المفرد في قول الشاعر:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا نَجْماً يُضِيءُ كالشِّهَابِ لَامِعَا[2]

ويروى سهيلٌ بالرفع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره: حيث سهيل موجود.[3]

---

[1] زهير بن أبي سلمى: **الديوان**، ص١٣٩، وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص١١٥.

[2] حنا حداد: **معجم شواهد النحو الشعرية**، ص٢١٥؛ وإميل بديع يعقوب: **المعجم المفصل في شواهد العربية**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ج١١، ص٣٩.

[3] ينظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**: ج٢، ص٧٨؛ وابن هشام: **مغني اللبيب**، ص١٧٨؛ وابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٣، ص٥٦؛ الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج٢، ص (١٤٦-١٤٧)؛ والسيوطي، **همع الهوامع**، ج٢، ص (٢٠٩-٢١٠).

وقد ورد حذف الخبر بعد حيث في كتاب حديث الأربعاء في ثلاثة مواضع:

منها قوله: " وينظر الشاعر فإذا هو قد رُدَّ إلى موطن الرق وهوى إلى حيث الشقاء والألم والذل"[١]. والتقدير: حيث الشقاء موجود.

ومن الشواهد الأخرى في سياق حذف الخبر بعد حيث قوله:" وإنما تناولوا الأدب من حيث هو، وعنوا بالمعاني عناية لا تقل عن عنايتهم بالألفاظ"[٢]. والتقدير: من حيث هو أدب.

وشاهد آخر على حذف الخبر بعد حيث في قوله: " فأما شبابهم، فقد تحولوا إلى المدينة، أو أقاموا حيث كانوا، ولكن قلوبهم تحولت إلى المدينة حيث الدين، وحيث السلطان والقوة "[٣].

التقدير: حيث السلطان موجود والقوة.

في كل الأمثلة التي وردت جاء حذف الخبر بعد (حيث) المضافة إلى المفرد، فطرأ عليها تحويل بالحذف، فحذف أحد أجزاء الجملة الاسمية، وهو (الخبر)، لغرض الإيجاز.

الأصل التوليدي ⟵	هوى		حيث	الشقاء موجود.
	فعل+ فاعل مستتر		قيد مكاني	مبتدأ+ خبر
تحويل بالحذف ⟵	هوى		حيث	الشقاء.
	فعل+ فاعل		قيد مكاني	مبتدأ+ خبر Ø

---

[١] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٣، ص١٨٤.

[٢] **المصدر نفسه**: ج٢، ص٥٤.

[٣] **المصدر نفسه**: ج١، ص١٣٠.

المبحث الثالث: حذف الجملة الإسنادية الاسمية

قد يحذف ركنا الجملة الاسمية الإسنادية كما يحذف أحد أركانها (المبتدأ والخبر)، مع عدم إخلال بالمعنى، ويكون الغرض الذي يؤديه الحذف بيّن واضح للمخاطب، وقد يرد حذف كل من المبتدأ والخبر معًا جوازًا إن دل عليهما دليل[1]، وجاء هذا الحذف في القرآن الكريم إذ حذف الجملة الاسمية بركنيها المسند إليه، والمسند، كما في قوله تعالى﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَ ﴾ [الطلاق: ٤]، والتقدير: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، فحذفت الجملة؛ لأنها حلت محل المفرد ودلت الجملة التي قبلها عليها.

وقد ورد حذف الجملة الاسمية في كتاب حديث الأربعاء حيث بلغ خمس مرات في سياق جواب عن سؤال، وهذا الحذف جائز، ومن الأمثلة عليه قوله :

" أو لست ترى أنه مجيد حين يقصد إلى ما يقصد إليه الحكماء من جد الحياة: تأملاً، وتفكيرًا، وزهداً، ونسكًا؟

قال: بلى"[2] . التقدير: إنه مجيدٌ

ومنه قوله: " أو لست تزعم أن طرفة شاعر مجيد؟

قلت: بلى"[3] . التقدير: إنه شاعر مجيدٌ.

وشاهد آخر على حذف الجملة الاسمية في سياق الجواب كقوله: " أكلّ ما قلته في شعرك فعلته؟

فأجاب نعم"[4] . التقدير: كلّ ما قلته فعلته.

---

[1] ينظر: ابن مالك، محمد بن عبدالله، أبو عبدالله جمال الدين، (ت:٦٧٢هـ)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى– مركز البحث العلمي، وإحياء التراث، الطبعة الأولى، ج١، ص٣٥٤؛ وابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٢٤٦؛ والأشموني: **شرح الأشموني على الفية ابن مالك**، ج١، ص ٢٠٥.

[2] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٥٣.

[3] **المصدر نفسه**: ج١، ص٥٨.

[4] **المصدر نفسه**: ج١، ص٢٩٩.

ومنه قوله: " يا أعرابي، أمعك لبن؟ قال نعم"[1]. التقدير: معي لبن.

ومثال آخر على غرار الأمثلة السابقة قوله: " وتحدثوا أن هشامًا سأل الوليد ذات يوم أسئلة تنم عن رأيه فيه، فلم يكن جواب الوليد أقل حدة وفطنة من أسئلة هشام، سأله: ما شرابك؟ فأجاب: شرابك يا أمير المؤمنين"[2] . التقدير: شرابي شرابك.

وفي كل الأمثلة التي ذكرت حذفت الجملة الاسمية الإسنادية، وهذا الحذف وجد في العربية، واستخدمه القرآن الكريم، وهو يعد بلاغة، فكل الجمل التي وردت طرأ عليها حذف، لكن الحذف في هذه المواضع ليس حذف مبتدأ أو خبر فحسب، وإنما طرأ عليها تحويل بحذف الجملة التوليدية الاسمية المكونة من المسند إليه (المبتدأ)، والمسند (الخبر)، فتحولت الجمل هنا من بنية عميقة إلى بنية سطحية، وهذا الحذف الذي شمل جميع أجزاء الجملة ما هو إلا خير دليل على فصاحة الكلام وإيجازه، بالإضافة إلى الإيجاز في سياق السؤال والجواب.

الأصل التوليدي لهذه الجمل ←——— بلى: إنه مجيد

تحويل بحذف الجملة الاسمية فاكتفى بالجواب بحرف الجواب ←——— بلى. حرف جواب (مØ + خ Ø) دل عليهما السياق.

---

[1] طه حسين: **حديث الأربعاء:** ج١، ص٢٤٦.

[2] **المصدر نفسه:** ج٢، ص١٤١.

الفصل الثالث

الحذف الإسنادي في الجملة الفعلية وتطبيقاته في كتاب حديث الأربعاء

الفصل الثالث

الحذف الإسنادي في الجملة الفعلية وتطبيقاته في كتاب حديث الأربعاء

المبحث الأول: حذف الفعل (المسند)

تناول الباحث في هذا المبحث أهمية الفعل في بناء الجملة العربية، والحديث عن حده، ثم الحديث عن حذف الفعل جوزًا ووجوبًا:

المطلب الأول: أهمية الفعل في بناء الجملة

الفعل أحد أقسام الكلمة، وهو جزء من أجزائها الثلاثة، وأحد ركني الجملة الفعلية، ويعد من العناصر المهمة في الجملة الفعلية، وله دور كبير في بنية الجملة، وقد حظيت بعض جوانبه باهتمام اللغويين، وهناك خلاف في حد الفعل، وقد تحدث عنه سيبويه بأنه: " أمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع "[١]، وهو يقصد بذلك، كما ذكر مهدي المخزومي" أن الأفعال أبنية أخذت من المصادر؛ لأن الأحداث هي المصادر"[٢] .

والفعل عند الزجاجي هو " ما دلّ على حدث، وزمان ماض أو مستقبل، نحو: (قام، يقوم، وقعد، يقعد)، وما أشبه ذلك "[٣]، وأن الأفعال عنده: " عبارة عن حركات الفاعلين، وليست في الحقيقة أفعالاً للفاعلين، إنما هي عبارة عن أفعالهم، وأفعال المعبرين عن تلك الأفعال "[٤]، وقد رفض الزجاجي دلالة الفعل على الحال في تعريفه، وذلك لأن " فعل الحال في الحقيقة مستقبل؛ لأنه يكون أولاً، فكل جزء خرج منه إلى الوجود صار في حيز المضي، فلهذه العلة جاء

---

[١] سيبويه: **الكتاب**، ج١، ص١٢.

[٢] مهدي المخزومي: **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي- بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م، ص١٠١.

[٣] الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي، أبو القاسم، (ت: ٣٣٧هـ)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م، ص٥٢-٥٣.

[٤] الزجاجي: **الإيضاح في علل النحو**، ص٥٣.

فعل الحال بلفظ المستقبل، نحو قولك: (زيد يقوم الآن، ويقوم غدًا) "[١]، والفعل عند الزمخشري " ما دلّ على اقتران حدث بزمان "[٢]

وذكر مهدي المخزومي خلاصة لهذه التعريفات: " أن الأفعال أبنية تدل على الأحداث مقترنة بالزمان، وهو صحيح إذا أخذت المرحلة التطورية الأخيرة للفعل بنظر الاعتبار، المرحلة التي استند إليها الدارسون الأولون في استنباط الأصول والقواعد "[٣]، ثم أشار المخزومي إلى أن الفعل مهم عند المحدثين: " ولكن أهميته تقوم على ما يؤديه من وظائف لغوية متعددة الجوانب، فالفعل عندهم مصدر الاشتقاق، وهو عندهم يعبر عن الأحداث وأزمانها، وهو عندهم أهم مقومات الجملة، لأن الإسناد مستمد منه؛ ولأنه شائع الاستعمال في العربية، وموضع اهتمام المتكلمين؛ ولأن العقلية العربية تقتضي أن تكون الجملة الفعلية الأصل، والغالب الكثير في التعبير، لأن العربي جرت سليقته، ودفعته فطرته إلى الاهتمام بالحدث في الأحوال العادية الكثيرة"[٤]

ينقسم الفعل إلى ثلاثة أقسام ماض ومضارع وأمر، وذكر الجواري القصد من هذا التقسيم بقوله:" إن تقسيم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، إنما قصد به تقسم الصياغة التي تنطوي تحت كل قسم منها جملة معان تلتقي في نطاق معنى واسع كلي، فالماضي، إنما أطلق على ما يسبق زمن التكلم قريبًا كان ذلك أو بعيدًا، محقق الوقوع أو غير محقق، والمضارع ما اشتمل على معنى متسع رحيب، يبدأ بالماضي القريب، وينتهي إلى المستقبل البعيد. أما الأمر فصيغة إنشاء طلبي يقصد به إلى طلب القيام بالفعل، وهو بالبداهة خال من معنى الزمن؛ لأنه ليس بخبر، وإنما يكون معنى الزمن في الخبر"[٥] والمقصود بالخبر هنا الذي يقابل الإنشاء.

والفعل عمدة في الكلام وهو جزء أساس في التركيب اللغوي، وبالرغم من ذلك فإنه لم يسلم من الحذف، لذا فإننا نراه يحذف إذا دلت عليه قرينة، ومنه ما يكون الحذف جائزًا أو واجبًا.

---

[١] الزجاجي: **الإيضاح في علل النحو**، ص ٨٧.

[٢] ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج٤، ص٢٠٤.

[٣] مهدي المخزومي: **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ص ١٠٢.

[٤] **المصدر نفسه**: ص(١٠٠-١٠١).

[٥] الجواري: أحمد عبد الستار، **نحو الفعل**، مطبعة المجمع العلمي العراقي- بغداد، ١٩٧٤م، ص٣٠.

المطلب الثاني: حذف الفعل (المسند) جوازًا

الفعل عمدة في الكلام، لكنه مع ذلك يحذف جوازًا في بعض المواقف التي تستدعي ذلك إذا اقتضى السياق الكلامي، من غير أن يؤثر على صحة المعنى، ويكون في حذفه معنى لا يتحقق في ذكره، وهو ما سمّاه النحاة الحذف الجائز[١]، فيحذف جوازًا لوجود قرينة دالة على تعيينه، حالية كانت أو مقالية، ويكون ذلك بعد الاستفهام[٢]، نحو قولك: نعم زيدٌ لمن قال: هل جاءك زيد؟. ويحذف إذا وقع في جواب استفهام مقدر[٣]، نحو قول الشاعر :

لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[٤]

أي: (يبكيه ضارع) فـ(ضارع) فاعل لفعل محذوف، دل عليه مدخول الاستفهام المقدر، كأنه قيل: من يبكيه، فقيل: (ضارع)[٥]

وكذلك يحذف الفعل جوازًا بعد نفي[٦]، نحو قولك: (بلى زيدٌ) جوابًا لمن قال: (ما قام أحد).

---

[١] ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، تاريخ النشر: ٢٠٠٣م، ص٢٥٩.

[٢] ينظر: ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٢٠؛ والأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، (ت:٦٨٨هـ)، **شرح الرضي على الكافية**، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس- بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م، ج١، ص١٩٧؛ وشمس الدين: أحمد بن سليمان، المعروف بابن كمال باشا (ت:٩٤٠هـ)، **أسرار النحو**، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م، ص٩٧.

[٣] ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ج٢، ٨٥.

[٤] البيت منسوب إلى الحارث بن ضرار النّهشَلِي، ينظر: أبو الحسن، علي بن أبي الفرج بن الحسين، صدر الدين البصري (ت:٦٥٩هـ)، **الحماسة البصرية**، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب- بيروت، ج١، ص٢٦٩.

[٥] ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج٢، ص(٥٩٣-٥٩٤)؛ والأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ص٤٠١.

[٦] ينظر: ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٢٠؛ والأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، ص٣٩٩.

وقد ورد هذا النوع من الحذف في الشواهد الشعرية الموجودة في كتاب حديث الأربعاء في أربعة مواضع:

وهي قول أبي نواس:

إنْ قُلْتَ مَا تَشْرَب قَالَ خَمْرَا

إنْ قُلْتَ: مَا تَتْرُكُ قَالَ بِـرّا أوَ قُلْتَ: مَا تَرْهَبُ قَالَ: بَحْرَا

أَوْ قُلْتَ: مَا تَقُولُ قَالَ شرّا أَصْلاَهُ رَبِّي لَهَـباً وَجَـمْرَا[1]

التقدير في الأبيات التي وردت: قال أشرب خمرا، قال نترك برا، قال أرهب بحرا، قال أقول شرا.

في كل الأمثلة التي ورد فيها حذف الفعل بعد السؤال لوجود ما يدل عليها، فالبنية العميقة لهذا الحذف هي: (قال اشرب خمرا) وكذا في الأبيات السابقة.

الأصل التوليدي ⟵ قال: اشرب خمرا

(فعل+فاعل/ض)+ مفعول به

تحويل بالحذف ⟵ قال: خمرا

(فعلØ+فاعلØ)+ مفعول به

---

[1] أبو نؤاس: **الديوان**، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، الطبعة الثانية،١٩٩٤م، ص٢٧٨؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٢، ص١٣٥.

المطلب الثالث: حذف الفعل (المسند) وجوبًا

يحذف فعل الفاعل وجوبًا إذا وقع الاسم مرفوعًا بعد إحدى أدوات الشرط (إن، لو، إذا)، هذا ما يراه جمهور النحاة [١]، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق: ١]، ومنه المثل العربي: (لو ذات سوارٍ لطَمَتْنِي)[٢]، فالفعل حذف عندهم وجوباً يفسره المذكور، والتقدير من الأول: وإن استجارك أحد استجارك، ومن الثاني: إذا انشقت السماء انشقت، ومن الثالث: لو لطمتني ذات سوار لطمتني.

أولًا: حذف الفعل بعد (إذا) الشرطية

قال سيبويه في سياق حديثه عن (إذا): إن إذا لما يستقبل من الدهر، وفيها مجازاةٌ، وهي ظرف[٣]، وذكر ابن يعيش أنها: " اسم من أسماء الزمان أيضًا، ومعناها المستقبل، وهي مبنية لإبهامها في المستقبل، وافتقارها إلى جملةٍ بعدها، توضحها وتبينها"[٤]، وقال ابن هشام: والثاني من وجهي (إذا) أَن تكون لغير مفاجأة، فالغالب أَن تكون ظرفًا للمستقبل مضمنة معنى الشَّرْط، وتختص بِالدخولِ على الجملة الفعلية، عكس الفجائية وَقد اجْتمعَا فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلۡأَرۡضُ بِأَمۡرِهِۦۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمۡ دَعۡوَةٗ مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ إِذَآ أَنتُمۡ تَخۡرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، ويكون الفعل بعدها ماضيًا كثيرًا ومضارعًا دون ذَلِك، وَقد اجْتمعَا في قَول أبي ذُؤَيْب"[٥]:

وَالنَّفسُ راغِبَةٌ إِذا رَغَّبتَها فإِذا تُرَدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ[٦]

الشاهد فيه: ورد فعل ماض بعد (إذا) الأولى، وبعد الثانية ورد فعل مضارع.

---

[١] ينظر: ابن الحاجب، **الإيضاح في شرح المفصل**، ج١، ص(١٧٦-١٧٧)؛ وابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٨٢٧؛ وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٨٦؛ والسلسيلي: أبو عبد الله محمد بن عيسى، (ت:٧٧٠هـ)، **شفاء العليل**: ج١ ص٤١٢، وابن كمال الباشا، **أسرار النحو**، ص٩٧.

[٢] ينظر: الميداني، **مجمع الأمثال**، ج٢، ص١٧٤.

[٣] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٢٣٢.

[٤] ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج٣، ص١٢١.

[٥] ابن هشام: **مغني اللبيب**، ص١٢٧.

[٦] أبو ذؤيب الهذلي: **الديوان**، تحقيق: أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية- بور سعيد، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م، ص٥٠

ومجمل القول إن (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه، فلا يليها اسم؛ لأنها متضمنة معنى الشرط، لكن: " إذا وقع الاسمُ بعدها مرفوعًا، فعلى تقدير فعل قبله؛ لأنّه لا يقع بعدها المبتدأ والخبر"[١]، وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المرفوع الواقع بعد (إن، إذا) الشرطيتين فاعل للفعل المذكور بعده، أي أنه يجوز تقديم الفاعل على الفعل عندهم وليس في الكلام محذوف[٢]. وأجاز الأخفش أن يكون الاسم بعدها مرفوعًا بالابتداء[٣] .

وقد ورد حذف الفعل بعد (إذا) في كتاب حديث الأربعاء في الشواهد الشعرية حيث جاء الحذف في ستة مواضع[٤]:

منها قول طرفة بن العبد:

إذا القومُ قالوا مَن فَتىً ؟ خِلتُ أنّني عُنِيتُ فلمْ أكسَلْ ولم أتبَلّدِ[٥]

التقدير: إذا قال القوم قالوا من فتى.

ومنه قول سويد بن أبي كاهل:

فأَبيتُ الليلَ ما أَرْقدهُ وبِعَيْنَيَّ إِذَا النَّجْمُ طَلَعْ[٦]

التقدير: إذا طلع النجمُ طلع.

في كل الشواهد الشعرية التي وردت هذه ليس فيها حذف للفعل في ضوء التوليدية التحويلية بل تقدم الفاعل على فعله.

وفي هذه الشواهد الشعرية التي وردت في كتاب حديث الأربعاء، جاء فيها حذف الفعل وجوبًا، إذ إن البنية العميقة (إذا طلع النجم طلع)، فطرأ عليها تحويل بالحذف، فحذف (المسند

---

[١] ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج٣، ص١٢١؛ وينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج٢، ص٩٤٤؛ وينظر: السيوطي: **همع الهوامع**، ج٢، ص١٨١.

[٢] ينظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٢، ص٨٦؛ والأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص٧٠١.

[٣] ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٧٥٧؛ وابن مالك: **شرح الكافية الشافية**، ج٢، ص٩٤٤؛ المرادي: **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص٣٦٨.

[٤] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص (٦٠- ١٥٨-١٥٩-١٦٠- ١٦١)

[٥] طرفة بن العبد: **الديوان**، ص٢٤؛ وطه حسين، **حديث الأربعاء**، ج١، ص٦٠.

[٦] سويد بن أبي كاهل: **الديوان**، ص٢٥؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص١٥٩.

) الفعل لدلالة الفعل الواقع بعده عليه، ولغرض الإيجاز في الكلام، وهذا حسب تقدير جمهور النحاة. وأما في ضوء النظرية التوليدية التحويلية ليس فيها حذف، بل تقديم الفاعل على فعله.

ثانيًا: حذف الفعل بعد (إنْ) الشرطية:

(إنْ)حرف شرط جازم لفعلين وهي مكسورة الهمزة وساكنة النون، وسمّاها سيبويه أم الجزاء[١]، وأما المبرد فقال: " فحرفها فِي الأَصْل (إن)، وهَذِه كلهَا دواخل عليها لاجتماعها "[٢]، وقال ابن جني:" وحرفه المستولي عليه (إن)، وتُشَبه بهِ أَسمَاء وظروف"[٣]، واتفق النحاة بالإجماع على حرفية (إنْ) وألا يليها إلا فعل، قال سيبويه:" واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد (إنْ)، ولا يَرتَفِعُ إلاَّ بفعلٍ، لأن (إنْ) من الحروف التى يُبْنَى عليها الفعلُ، وهى إن المجازاةِ، وليست من الحروف التى يبتدأ بعدها الأسماء ليُبْنَى عليها الأسماءُ"[٤]، وأما (إن) إذا لم تجزم فالفصل فالفصل بين (إن) والفعل المفسر جائز بالاسم، نحو قولك: (إنْ زيدُ أتاني أكرمته)، والتقدير: (إن أتاني زيدٌ)، فأضمر الفعل بينهما وبين الاسم، وأتى الفعل الظاهر يفسر ما أضمر، وكذلك إذا فصل الاسم المنصوب بينهما، فإنه منصوب بفعل مضمر يفسره ما بعده[٥].

وقد ورد حذف الفعل بعد (إنْ) الشرطية في كتاب حديث الأربعاء، في موضع واحد وهو من الشواهد الشعرية التي وردت في الكتاب:

وهو قول كعب بن زهير:

فَإنْ أَنْتَ لَمْ تفْعلْ فلَسْتُ بآسِفٍ ولَا قائِلٍ إمّا عَثَرت لعاً لَكا[٦]

التقدير: فإن لم تفعل أنت لم تفعل.

الفعل في البيت السابق جاء محذوفًا وجوبًا، فالبنية العميقة لهذه الجملة هي (فإن لم تفعل أنت)؛ لكن طرأ عليها تحويل بالحذف، هذا حسب رأي جمهور النحاة الذين يقدرون فعلًا بعد أداتي الشرط (إن)، و (إذا)، وذلك لأنهم قرروا أن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل، وليس

---

[١] ينظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٣٤.

[٢] المبرد: **المقتضب**، ج٢، ص٤٦.

[٣] ابن جني: **اللمع في العربية**، ص١٣٣.

[٤] سيبويه: **الكتاب**، ج١، ص٢٦٣.

[٥] ينظر: **المقتضب**، ج٢، ص٧٤-٧٦، وابن يعيش: **شرح المفصل**، ج١، ص٢١٨.

[٦] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص١١٧، ولم أجده في **ديوان كعب**.

كلام النحاة العرب القدماء ببعيد عمّا قرره علم اللغة الحديث، فجملة الشرط جملة مركبة من جملتين، كل واحدة منهما لها بنيتها العميقة والسطحية، غير أن التحويلات التي تطرأ على كل منهما لا تتفق بالضرورة مع ما قرره القدماء ففي قوله: (فإن أنت لم تفعل فلست بآسف... ولا قائل إما عثرت لعاً لكا)

التقدير: (فإن لم تفعل أنت) ثم جرى عليها تحويل بالنقل، حيث نقل ضمير الفاعل إلى موقع المحور، وكذلك الحال في جملة جواب الشرط يمكن أن تحلل على النحو الآتي:

(أنا آسف)

لست بآسف تحويل بالزيادة (النفي)

بعدها أصبح الربط: إن أنت لم تفعل فلست بآسف.

والباحث في هذا النوع من الجمل ليس معنيًا بمجمل عناصر التحويل التي دخلت على الجملة؛ ذلك أن غايته تبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين مناهج القدماء في التحليل وما اجتهده المحدثون.

ثالثًا: حذف الفعل بعد (لو):

يسمي النحاة (لو) حرف امتناع لامتناع، وهي حرف غير عامل متضمن معنى الشرط، قال عنها سيبويه:" وأما لو فلما كان سيقع لوقوع غيره"[١]، وقيل إنها: " تدل على امِتناع الشيء لامتناع غيره، تقول: لو حَضَر زيدٌ لحضرت فامتنع هذا لامتناع هذا "[٢] ، وقال المبرد: " لَو لَا تقع إِلَّا على فعل فَإِن قدمت الِاسْم قبل الفِعل فِيهَا كانَ على فعل مُضْمر"[٣]، وقيل إن :" المصدر المؤول من (أنّ) وما في حيِّزها في موضع رفع على أنه فاعل لفعل محذوف، وهو قول المبرد والزجاج والكوفيين، وقد رُجِّح هذا القول، لأن فيه إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل"[٤].

---

[١] سيبويه: **الكتاب**، ج٤، ص٢٢٤.

[٢] ابن فارس: **الصاحبي في فقه اللغة العربية**، ص١١٩.

[٣] المبرد: **المقتضب**، ج٣، ص٧٧.

[٤] عبد الفتاح أحمد الحموز: **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، رسالة دكتوراه، عام (١٩٨٠-١٩٨١)، مكتبة الرشد الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٤٨م، ج١، ص١٩٦.

وذهب سيبويه إلى أن (أن وما في حيزها) في موضع رفع مبتدأ ولا تحتاج إلى خبر[١].

وقد ورد حذف الفعل بعد (لو) في كتاب حديث الأربعاء خاصة فيما يأتي بعدها المصدر المؤول من (أن) وما في حيزها، وورد الحذف من هذا النوع خمسة وخمسين موضعاً:

منها قوله: " ولو أني ملكت من أمرك بعض الشيء، لقمت منك مقام المعلم، ولنفعتك بهذا التعليم"[٢].

التقدير: لو ثبت أني ملكت.

ومنه قوله: " ولو أنّك تركت هذه القصيدة إلى داليته المشهورة، ولم تقرأ منها إلا هذا المدح الخالد الذي يبقى الدهر، لما كان تأثيرك بجمال هذا الشعر وروعته"[٣]

التقدير: لو ثبت أنك تركت.

ومنه قوله: " ولو أنّ ما نرويه وما نتحدث به هو الخطر الوحيد، الذي نخشاه على أخلاق الشبان، لكنا أسرع الناس إلى إجماله"[٤] .

التقدير: لو ثبت أن ما نرويه.

ومنه قوله: " ولو أنّي ذهبت أروي لك آراء هؤلاء العلماء، والأدباء، والشعراء، في أبي نواس، لأطلت عليك إطالة ثقيلة مملة"[٥]

في كل الأمثلة التي وردت حذف منها المسند (الفعل) وجوبًا اختصاراً في الكلام، وذلك لوجود ما يدل عليه، فالبنية العميقة لهذه الجمل التي وردت هي (لو ثبت)؛ ولكن عندما طرأ عليها الحذف سقط الفعل وبقى ما يدل عليه، هذا وفق ما ذكره النحاة القدماء من تقدير فعل محذوف بعد (لو)، ويرى الباحث أن قولهم هذا متأتٍ من إرادتهم طرد قواعدهم على وتيرة واحدة من حيث إنهم قرروا أن هذه الأدوات لا يليها إلا فعل، والذي يميل إليه الباحث أنه لا ضرورة

---

[١] ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٣٥٦.

[٢] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٧٨.

[٣] **المصدر نفسه**: ج١، ص١٤٢.

[٤] **المصدر نفسه**: ج٢، ص٤٢.

[٥] **المصدر نفسه**: ج٢، ص٥٦.

لتقدير فعل بعد هذا النوع من الأدوات، ولا خلل في تركيب الجملة، إن نحن قررنا أن ما بعد (لو) جملة اسمية.

رابعًا: حذف الفعل بعد (لولا)

لعامل الاسم المرفوع بعد (لولا) أوجه منها: أن يكون مبتدأً وخبره محذوف، مذهب سيبويه، أو أن يكون مرفوعاً بـ (لولا) أصالة، وهو قول الفراء، أو أن يكون مرفوعًا بها نيابة عن الفعل المحذوف، وذكر أن هذا قول حكاه الفراء عن بعضهم، أو أن يكون مرفوعًا بفعل محذوف، وهو قول الكسائي[١].

وقد ورد حذف الفعل بعد (لولا) بنسب كثيرة وفق رأي الكسائي، وكذلك جاء حذفه فيما كان عامله غير صريح مصدرًا مؤولًا من (أنّ وما في حيزها) التي وردت في كتاب حديث الأربعاء إذ بلغ المجموع أربعاً وستين مرة:

منها قوله: "ولولا أنّك اقترحت عليّ في الأسبوع الماضي أن يتصل حديثنا عن لبيد لما عدت إليه هذا الأسبوع "[٢].

التقدير: لولا ثبت أنك اقترحت عليّ.

ومنها قوله: " لولا أنّه تعمد الإثم، لأن الإثم والفحش كانا بدع بغداد في ذلك العصر"[٣].

التقدير: لولا ثبت أنّه تعمد الإثم.

ومنها قوله: " ولولا أنّ الأستاذ فسره له وذكر الخروب وعرق السوس لما شرب "[٤].

التقدير: لولا ثبت أنّ الأستاذ فسره له.

ويرى الباحث أنه نظرًا لاختصاص (لولا) بالأسماء فلا يليها إلا اسم أو مصدر مؤول، فيكون الاسم المرفوع أو المصدر المؤول في موضع رفع مبتدأ لخبر محذوف، وحذف الخبر هنا لوجود ما يدل عليه، وليس من فعل محذوف ورأي الكسائي يخالفه مذهب البصريين.

---

[١] ينظر: عبد الفتاح أحمد الحموز: **الحذف في المثل العربي**، دار عمار للنشر والتوزيع- عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص(٢٠٤-٢٠٥).

[٢] **المصدر نفسه:** ج١، ص٤٠.

[٣] **المصدر نفسه:** ج٢، ص٢٤.

[٤] **المصدر نفسه:** ج٣، ص٣٢.

المبحث الثاني: حذف الجملة الإسنادية الفعلية

ورد حذف الفعل والفاعل (الجملة الإسنادية الفعلية) في كتاب حديث الأربعاء في أساليب متنوعة:

المطلب الأول: الحذف في جواب الاستفهام

قد يرد حذف الفعل مع فاعله إذا دل عليهما دليل[١]، نحو قولك زيدًا، جواب لمن قال، من أكرمت. وقيل:" يحذف الفعل مع فاعله في تراكيب مخصوصة، ولا يبقى من الجملة الفعلية إلا جار ومجرور يدلان عليها أو مفعول به"[٢]، ذكر طاهر حمودة أن حذف الجملة:" يجوز قياسًا عند الإجابة بحرف من أحرف الجواب (نعم، لا، بلى، أجل)، أن تحذف الجملة اكتفاء بورودها في جملة السؤال، كما يجوز أن تذكر"[٣]

وقد ورد حذف الفعل والفاعل (الجملة الفعلية الإسنادية) في هذا المقام في كتاب حديث الأربعاء، في واحد وعشرين موضعاً منها:

قوله:" ألم تبلغ وسط القصيدة وآخرها؟ قال: بلى"[٤]

التقدير : بلى بلغت.

ومنه قوله:" أفلا نستطيع أن نستخلص من هذه الملاحظات كلها شيئاً؟

بلى"[٥].

التقدير: بلى نستطيع

ومنه قوله:" فالتفت إليّ فقال: متى أنكرت صاحبك؟ فقلت: منذ الليلة "[٦].

التقدير: أنكرت صاحبي منذ الليلة.

---

[١] ينظر: ابن مالك: **شرح الكافية الشافية**، ج٢، ص٦٠١؛ وابن مالك: **شرح التسهيل**، ج٢، ص١٥٥.

[٢] الأنطاكي: محمد، **المناهج في القواعد والإعراب**، مكتبة البشرى- باكستان، ٢٠١١م، ص٥٤.

[٣] حمودة، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص٢٩١.

[٤] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٨٥.

[٥] **المصدر نفسه**: ج١، ص١٨٨.

[٦] **المصدر نفسه**: ج١، ص٢٤٥.

ومنه قوله:" روى عن أبي نواس أنه قال: لما حبسني الأمين رأيت بشاراً في المنام، فقال لي: بماذا حبسك هذا الغلام؟ (يعني الأمين)، قلت بقولي..."[١]

التقدير: حبسني بقولي.

وفي كل الأمثلة التي ورد حذف الفعل والفاعل (الجملة الإسنادية الفعلية) جوازًا لاكتفائها في جملة السؤال، وجاء الحذف لغرض الإيجاز؛ لأن السياق معلوم بين متكلم ومخاطب، فلا داعي لذكر المحذوف، فالبنية العميقة لهذه الجمل تكون بتقدير ركني الجملة المحذوفين.

الأصل التوليدي ←——— بلى بلغت وسط القصيدة.

تحويل بالحذف ←——— بلى.

المطلب الثاني: حذف جملة فعل القسم

يحذف فعل القسم وجوبًا مع غير الباء من حروف القسم[٢]، نحو قولك :" والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت، وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال من الجار والجواب دليلاً على الجملة المحذوفة "[٣]، وقيل :" يحذف فعل القسم وفاعله جوازًا إذا كان القسم بالباء"[٤]، أي يصح حذفه أو إظهاره لأنها: " أصل أحرفه، ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو(أقسم بِاللَّه لتفعلنّ)"[٥]، أو حذفه نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص: ٨٢]

التقدير: أقسم بعزة الله لأغوينهم[٦].

---

[١] طه حسين: **حديث الأربعاء** ج٢، ص٣٠.

[٢] ابن هشام: **مغني اللبيب**، ص٨٤٦.

[٣] ابن جني: **الخصائص**، ج٢، ص٣٦٢.

[٤] محمد الأنطاكي: **المناهج في القواعد والإعراب**، ص٥٤.

[٥] ابن هشام: **مغني اللبيب**، ١٤٣.

[٦] ينظر: الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر(ت:٣١٠هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م، ج١٧، ص١٠٣؛ وينظر: الزمخشري، جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (ت:٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، ج٢، ص٥٧٨.

قال ابن يعيش:" اعلم أنّ اللفظ إذا كثُر في ألسنتهم واستعمالهم، آثروا تخفيفَه، وعلى حسب تفاوُت الكثرة يتفاوت التخفيفُ، ولما كان القسم ممّا يكثر استعمالُه، ويتكرّر دَوْرُه، بالَغُوا في تخفيفه من غير جهة واحدة "[١].

وقد ورد حذف الفعل وفاعله في سياق القسم في كتاب حديث الأربعاء في خمسة وعشرين موضعاً:

منها قوله: " فلما أراد المضيّ قلت: أفتدعه هكذا ! والله ما آمن أن يتهور في بعض آبار العقيق"[٢]

التقدير: أقسم بالله ما آمن أن يتهور في بعض آبار العقيق.

ومنه قوله: " فلما سمعت التميمية كلامه نظرت إليه، وكان أزرق اللون، فعرفته فقالت: العرجي ابن عمر وربّ الكعبة "[٣]

التقدير: أقسم برب الكعبة.

ومنه قوله: " فإذا أظهر الحسين غضبًا ضحك أبو نواس، وقال: (دع عنك هذا، فوالله لا يُروَى لك شيء في الخمر وأنا حي)"[٤].

التقدير: أقسم بالله لا يروى لك شيء في الخمر.

ومنه قوله: " والله ما أستحل ذلك، ثم أصبح فاستحله "[٥]

التقدير: أقسم بالله.

والباحث يرى عدم تقدير فعل قسم في هذا النسق من الجمل، وأن التحويل الذي طرأ على هذه الجمل هو تحويل بالزيادة. أي: بزيادة حرف القسم للتوكيد.

---

[١] ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج٥، ص(٢٤٨-٢٤٩).

[٢] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٢٤٥.

[٣] **المصدر نفسه**: ج١، ص٢٤٦.

[٤] **المصدر نفسه**: ج٢، ص١٨١.

[٥] **المصدر نفسه**: ج٢، ص٢٢٤.

حذف جملة فعل القسم إذا كان جواب (لو) و(لولا) مصدّرًا باللام :

ذهب ابن جني إلى أن اللام بعد (لو) و(لولا) و (لوما) لام جواب قسم مقدر، وهذا المذهب عند ابن هشام فيه تعسف[١]، وعلل ابن هشام قوله :" إذ لو كانت اللام بعد لو أبداً جواب في قسم مقدر، لكثُر مجيء الجواب بعد (لو) جملة اسمية، نحو: (لو جاءني لأنا أكرمه) كما يكثر ذلك في باب القسم"[٢]

وقد ورد حذف فعل القسم وفاعله المضمر في هذا النوع كثيراً في كتاب حديث الأربعاء، إذ بلغ اثنين وأربعين مرة بعد (لو) وثلاثة عشر مرة بعد (لولا):

من الحذف بعد (لو):

قوله :" لو شاء القضاء لذهبتم من حيث أقبلتم"[٣]

التقدير: والله لذهبتم.

ومنه قوله: " لو كان الشعر كله كهذه القصيدة لوجب على الناس أن يتعلموه"[٤]

التقدير: والله لوجب.

ومنه قوله: " ولو أنه سلك مسلكاً آخر في البحث لأفاد وانتفع، ولاستطاع أن يكتب صحيفة من صحف السيارة"[٥]

التقدير: والله لأفاد.

ومنه قوله:" بل ويل للمحدثين من هذه الجهود الضائعة التي لو أنفقت في التأليف لأفادت ونفعت أكثر من نفعها وفائدتها حين تنفق في المسخ والتشويه "[٦]

التقدير: والله لأفادت.

---

[١] ينظر: ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٣١٠؛ وعبد الفتاح: الحموز، **الحذف في المثل العربي**، ص٢١١

[٢] ابن هشام: **مغني اللبيب**، ص٣١٠.

[٣] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٦٧.

[٤] **المصدر نفسه**: ج١، ص١٦٦.

[٥] **المصدر نفسه**: ج١، ص١٧٥.

[٦] **المصدر نفسه**: ج٣، ص٦٥.

ومنه قوله: " لو طاوعت نفسي لنقلت لك القصيدة كلها فليس فيها بيت واحد يستحق الإهمال"[١]التقدير: والله لنقلت.

ومن الحذف بعد (لولا)

قوله:" لولا هذان الشيئان لاستحال الشعر العربي استحالة أشد وأعظم أثراً وأكثر إنتاجاً من هذه الفصول التي نريد أن نتبين حقيقتها، ومقدارها في هذه الفصول"[٢]

التقدير: والله لاستحال.

ومنه قوله:" لولا ما أخذ فيه أبو نواس من الرفث لاحتججنا بشعره"[٣]

التقدير: والله لاحتججنا بشعره.

ومنه قوله:" ولولا أن لهم حق الدفع عن أنفسهم لاعتذرت إليهم من نشري ما كتبوا"[٤].

التقدير: والله لا عتذرت.

ومنه قوله:" ولولا أني لا أبيح لنفسي المسخ والتشويه لحذفت مما كتبوا شيئاً كثيراً"[٥]

التقدير: والله لحذفت.

وكالذي قلته في حذف جملة القسم في أسلوب (لو) أقوله في أسلوب (لولا) فلا حاجة لتقدير جملة قسم.

والراجح عند الباحث أن تقدير قسم قبل جواب (لو) أو (لولا) إن كان مصدرًا بلام التوكيد فيه افتراض يزيد التراكيب تعقيدًا.

---

[١] طه حسين: **حديث الأربعاء:** ج٣، ص١٨٤.

[٢] **المصدر نفسه** ج٢، ص٢٢.

[٣] **المصدر نفسه:** ج٢، ص٥٥.

[٤] **المصدر نفسه:** ج٣، ص١٩

[٥] **المصدر نفسه:** ج٣، ص١٩.

المطلب الثالث: الحذف في سياق النداء

النداء هو " طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ملفوظ به أو مقدر"[١].

والمراد بالإقبال: " إقبال المتكلم على المنادَى أي: إلقاؤه الكلام نحوه، وليس المراد إقبال المنادَى على المتكلم"[٢]، والمنادى عند النحاة مفعول به منصوب، ويظهر نصبه إذا كان مضافًا، أو شبيهًا به، أو نكرة غير مقصودة، ويبنى في محل نصب إذا كان عَلَماً – غير مضاف ولا شبيهًا به – أو نكرة مقصودة[٣].

ولكن النحاة اختلفوا في عامل المنادى، فذهب جمهور النحويين إلى أن عامله فعل واجب الحذف تقديره (أنادي أو أدعو)، وأن حذفه وجب أما للاستغناء بظهور معناه، أو قصد الإنشاء؛ لأن إظهار الفعل يوهم الإخبار، وأما لكثرة الاستعمال، وأما لدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدة[٤]

وأما ابن الأنباري فإنه يؤكد أن الياء تقوم مقام الفعل (أدعو) فإنها تعمل عمله، والذي يدل على أنها قامت مقامه من وجهين: " أحدهما: أنها تدخل الإمالة نحو (يا زيد، ويا عمرو)، والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل دون الحرف، فلما جازت فيها الإمالة دلَّ على أنها قد قامت مقام الفعل. والوجه الثاني: أن لام الجر تتعلق بها نحو (يا لزيد، ويا لعمرو)، فإن هذه اللام لام الاستغاثة، وهي حرف جر، فلو لم تكن (يا) قامت مقام الفعل، وإلا لما جاز أن يتعلق بها حرف الجر؛ لأن الحرف لا يتعلق بالحرف، فدلَّ على أنها قد قامت مقام الفعل، ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميرًا كالفعل. وهذب بعض النحويين إلى أن (يا) لم تقم مقام (أدعو) وأن العامل في الاسم المنادى (أدعو) المقدّر دون (يا) "[٥]

---

[١] الصبان: أبو العرفان، محمد بن علي الشافعي، (ت:١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م، ج٣، ١٩٧.

[٢] الصبان: **حاشية الصبان**، ج٣، ص٢٠٤.

[٣] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج٢، ص٣٦.

[٤] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج٢، ص٣٢؛ والصبان: **حاشية الصبان**، ج٣، ص٢٠٨.

[٥] الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، أبو البركات، كمال الدين، (ت:٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص (٢٧٨–٢٧٩).

وذهب بعض النحاة :" أن الناصب له معنوي وهو القصد، ورد بأنه لم يعهد في عوامل النصب"[١].

استخدم طه حسين أسلوب النداء كثيراً في كتابه، إذ بلغ مائة واثنتي عشرة مرة:

منها قوله: " ناقة شاعري يا سيدي قد تعودت الأسفار، واحتملت من أسفارها غير قليل، فهي متعبة مكدودة "[٢] التقدير: أدعو سيدي حذف الفعل والفاعل لكثرة الاستعمال في كلام العرب .

ومنه قوله: " فقال له: يا حسن، حدثنا عن ظرفك"[٣]

التقدير: أدعو حسن.

ومنه قوله: " قال: شربتها يا أمير المؤمنين "[٤]

التقدير: أنادي أمير المؤمنين.

ومنه قوله:" وأنبتنا الله في هذا العمر لتجيء أنت يا صاحب المزرعة فتحصد"[٥]

التقدير: أدعو صاحب المزرعة.

ومن الشواهد الشعرية التي وردت في الكتاب قول أبي نؤاس:

يَا خَاطِبَ القَهْوَةِ الصَّهْبَاءِ، يَمْهُرُهَا بالرِّطْلِ يَأخُذ مِنْهَا مِلْأَهُ ذهَبَا[٦]

التقدير: أدعو خاطب.

ومنه قوله:

يَا طِيبَنَا بِقُصُورِ الْقُفْصِ، مُشْرِفَةً فِيهَا الدَّسَاكِرُ، وَالْأَنْهارُ تَطَّرِدُ[٧]

التقدير: أدعو طيبنا

---

[١] السيوطي: **همع الهوامع**، ج٢، ص٣٢.

[٢] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٢٤.

[٣] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٢، ص٤٥.

[٤] **المصدر نفسه**: ج٢، ص٤٧.

[٥] **المصدر نفسه**: ج٣، ص٦.

[٦] أبو نؤاس، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، **الديوان**، ص٩١، وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٢، ص٨٥.

[٧] أبو نؤاس، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، **الديوان**، ص٧٩، وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٢، ص٨٨.

كل هذه الأمثلة حذف منها الفعل مع فاعله (أدعو) أو (أنادي)، هذا حسب ما قرره جمهور النحاة القدماء وتعليلهم لهذا النوع من الحذف هو أما لكثرة استعمال النداء في الكلام، أو استغناء عنه بظهور معناه.

يقول طاهر حمودة: " وفي ضوء النظرية التوليدية التحويلية يبدو تقدير النحاة لفعل محذوف نصب المنادى ونابت عنه أحرف النداء، يبدو هذا التقدير مقبولاً رغم مالقيه من انتقادات في القديم من قبل ابن مضاء، وفي الحديث من قبل الوصفيين، وقد بينا من قبل كيف يعد التحويليون جملة البذرة البسيطة، وهي الجملة الخبرية المثبتة المبنية للمعلوم يعدونها أساسًا لسائر التراكيب الأكثر تعقيداً، ويعدون الجملة الاستفهامية، وهي جملة إنشائية فرعاً عن الجملة الخبرية، وأنها قد يعتريها الحذف عند هذا التحويل"[١]

ولا يرى الباحث في وجوب تقدير فعل في أسلوب النداء وجاهة؛ ذلك أن التقدير يحوّل الجملة من جملة إنشائية طلبية إلى جملة إخبارية، والفرق بيّن بين قولنا:
(يا الله !) ، وقولنا (أدعو الله)، فالأولى إنشائية لا تحتمل التصديق والتكذيب، وأما الثانية فخبرية تحتمل التصديق والتكذيب ولكلٍ بنيةٌ عميقة مختلفة عن الأخرى. فالأولى تنسب إلى اللغة الانفعالية لا يشترط فيها الإسناد، وأما الثانية فبنية إسنادية.

---

[١] حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، ص٢٥٤

المطلب الرابع: حذف الفعل إذا كان عاملاً في المفعول المطلق

يحذف عامل المصدر وجوبًا في مواضع من الكلام العربي، وذلك إذا كان المصدر بدلًا من فعله، ويكون بواسطة الأمر أو النهي أو الدعاء. ويحذف عامله أيضاَ إذا وقع بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، وأن حذف عامل المصر يقل في الفعل المقصود به الخبر، فالمصدر يكون منصوباً بفعل واجب الحذف، ويسد المصدر مسده في الدلالة على معناه[١].

وقد ورد حذف الفعل وجوبًا في هذا الضرب من المحذوفات التي وردت في كتاب حديث الأربعاء، إذ بلغ ثمانية عشر موضعاً في أساليب متنوعة منها:

قوله:" تحية واحترامًا "[٢]

التقدير: أحيي تحية وأحترم احترامًا

والشاهد في هذا الجملة، أنه طرأ عليه تحويل بالحذف، فحذفت الجملة الفعلية الإسنادية؛ لأن المصدر ناب مناب الفعل في الدلالة عليه، فلا داعي لذكره، فالبنية العميقة لهذه الجملة هي (أحيي تحية وأحترم احترامًا).

الأصل التوليدي ⟵ أحيي تحية وأحترم احترامًا

تحويل بالحذف ⟵ تحية واحترامًا

أولاً: المصادر التي تدل على الدعاء

وقد ورد هذا الضرب من الحذف في كتاب حديث الأربعاء في أربعة مواضع من الشواهد الشعرية:

منها قول كثير:

هَنِيئاً مَرِيئاً غيْرَ دَاءِ مخامِرٍ لِعزَّة مِنْ أَعْرَاضِنا مَا اسْتَحلَّتِ[٣]

التقدير: ثبت له هنيئاً، ويجوز أن ينتصب على المفعول المطلق.

---

[١] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك**، ج٢، ص ١٧٧؛ والسيوطي: **همع الهوامع**، ج٢، ص (١٠٣-١٠٤).

[٢] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٣، ص١١٥.

[٣] كُثير: بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر، (ت: ١٠٥هـ)، **الديوان**، قدم له وشرحه، مجيد طراد، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م، ص٥٦؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٢٩٢.

حذفت الجملة الفعلية وجوباً وناب المصدر مناب الفعل في الدلالة على معناه، فالبنية العميقة لهذه الجملة هي(ثبت لك هنيئًا)، أو هنَّأك هنيئًا.

الأصل التوليدي ⟵ ثبت لك هنيئًا

تحويل بالحذف ⟵ هنيئًا مريئًا

ومن الشواهد الشعرية التي وردت قول: حسين بن الضحاك:

سَقْياً لِليلٍ أفنيتُ مُدتَّه ببارِدِ الريق طيبِ النَّسَمِ[١]

التقدير: اسقِ سقيًا

ومنها أيضًا قوله:

سَقْياً لِيَقْطُونِها ومخْدَعِها كَمْ من لِمَامٍ به وَمن لَمَمِ[٢]

التقدير: اسقِ سقيًا

وفي كل هذه الأمثلة حذف الفعل وفاعله وجوبًا لغرض الإيجاز في الكلام؛ ولأنه مراد به الدعاء، فطرأ على هذه الجمل تحويل بالحذف، إذ البنية العميقة لهذه الجمل هي (اسقِ سقيًا).

الأصل التوليدي ⟵ اسقِ سقيًا.

تحويل بالحذف ⟵ سقيًا.

ثانيًا: المصادر التي تدل على الأمر

وقد ورد هذا اللون من الحذف في موضع واحد في كتاب حديث الأربعاء، وهو قوله:" رفقًا بالشباب، لا تفرضوا عليهم الترف فرضًا، ولا تكلفوهم ما لا يطيقون"[٣]

التقدير: ارفقوا رفقاً بالشباب، فحذف الفعل والفاعل وجوبًا.

وفي هذه الجملة حذف منها الجملة الإسنادية الفعلية، لغرض الإيجاز، وعدم الإطالة في الكلام. فطرأ عليها تحويل بالحذف، فحذف الجملة الفعلية الإسنادية.

---

[١] الخليع، الحسين بن الضحاك، **أشعار الخليع الحسين بن الضحاك**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت– لبنان، طبع في دار مجلة شعر، ١٩٦٠م، ص١٠٥؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٢، ص١٨٤.

[٢] الخليع، **أشعار الخليع الحسين بن الضحاك**، ص١٠٥؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٢، ص١٨٤.

[٣] طه حسين: **حديث الأربعاء**: ج١، ص١٠.

الأصل التوليدي ⟵ ارفقوا رفقًا بالشباب.

تحويل بالحذف ⟵ رفقًا بالشباب.

ثالثًا: المصادر المراد منها الإرشاد

وقد ورد هذا اللون من الحذف في كتاب حديث الأربعاء في ثلاثة مواضع منها[١]:

قوله:" قال صاحبي: مهلًا، لا تدفع نفسك إلى هذا النحو من التحقيق، فليس يعنيني منه شيء"[٢]

التقدير: تمهل مهلًا، حذف الفعل مع فاعله المضمر وجوبًا.

ومن الشواهد الشعرية قول كعب بن زهير:

مهْلاً هداكَ الَّذِي أَعْطاكَ نَافِلَة الْـ قرآن فِيهِ موَاعيظٌ وتَفْصيلُ[٣]

التقدير: أمهلني مهلا.

وفي هذا الشاهد حذفت الجملة الفعلية، لغرض الإيجاز في الكلام، فطرأ عليه تحويل بالحذف، فحذفت الجملة الفعلية الإسنادية، فالبنية العميقة لها هي (أمهلني مهلًا).

الأصل التوليدي ⟵ أمهلني مهلًا هداك.

تحويل بالحذف ⟵ مهلًا هداك.

رابعًا: المصادر التي لا أفعال لها من لفظها

وقد ورد هذا الضرب من الحذف في كتاب حديث الأربعاء في ستة مواضع :

منها قوله:" ولكن هذا الصاحب لم يهمل نفسه فقال: سبحان الله، وعرفت الدلالة أنهم خمسة"[٤]

التقدير: أسبح تسبيحا لله.

ومنه قوله:" فسبحان من علم آدم الأسماء كلها لينطق بها "[٥]

التقدير: أسبح تسبيحًا لله.

---

[١] طه حسين: **حديث الأربعاء:** ج١، ص(٤٤-١٢٤)، (ج٢، ص٣٩).

[٢] **المصدر نفسه،** ج١، ص١٦٣.

[٣] كعب بن زهير: **الديوان،** صنعه، أبي سعيد السكري، شرح ودراسة، مفيد قميحة، دار الشواف – الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م، ص١١٤؛ طه حسين: **حديث الأربعاء،** ج١، ص١٢٤.

[٤] طه حسين: **حديث الأربعاء:** ج٢، ٢٤.

[٥] **المصدر نفسه:** ج٣، ص٥.

والأمثلة التي وردت طرأ عليها تحويل بالحذف، فحذفت الجملة الإسنادية الفعلية، فالبنية العميقة لها هي (أسبح تسبيحًا لله).

الأصل التوليدي ⟵ أسبح تسبيحًا لله

تحويل بالحذف ⟵ سبحان الله

سبحان قيل عنه:" هو اسم مصدر نائب عن فعله، ملازم للإضافة إلى الاسم الظاهر، أو إلى الضمير (إلا لضرورة الشعر)، ولم يشتهر عن العرب استعماله إلا منصوبًا، نحو: سبحانَ اللهِ، أي براءة له من كل سوء، وقد استعملت العرب هذا التعبير(سبحان الله) للتعجب دون قياس"[١]

ومن الشواهد الشعرية التي وردت في كتاب حديث الأربعاء قول حسين بن الضحاك:

أُعَزِّي يا محمد عنكَ نفسي مَعاذَ اللهِ والأَيدِي الجسامِ[٢]

التقدير: عياذًا بالله .

قيل: " معاذ الله، مصدر منصوب ولا يستعمل إلا مضافًا، وهو مفعول مطلق لفعل محذوف بمعنى عياذًا بالله، واستعاذةً به"[٣]

في هذه الجملة حذفت الجملة الفعلية لغرض الإيجاز، فطرأ عليها تحويل بالحذف، فحذفت الجملة الإسنادية من الكلام.

خامسًا: المصادر المسموعة التي كثر استعمالها في أسلوب الخبر، ودلت القرائن على عاملها

وقد ورد هذا النوع من الحذف في كتاب حديث الأربعاء في موضع واحد، هو قوله:

" ومر بشار برجل رمَحَتْهُ بغلتُهُ وهو يقول: الحمد لله شكرًا "[٤]

التقدير: أشكره شكرًا.

حذفت الجملة الإسنادية الفعلية من الكلام لغرض الإيجاز، فطرأ عليها تحويل بالحذف، فأصبحت الحمد لله شكرًا.

الأصل التوليدي ⟵ أشكره شكرًا .

تحويل بالحذف ⟵ شكرًا.

---

[١] علي الحمد، يوسف الزعبي: **المعجم الوافي في أدوات النحو العربي**، ص١٧٩.

[٢] الخليع، **أشعار الحسين بن الضحاك**، ص١٠٣؛ وطه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٢، ص١٧٧.

[٣] علي الحمد، يوسف الزعبي، **المعجم الوافي في أدوات النحو العربي**، ص٣١٤.

[٤] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٢، ص٢٠٠.

المطلب الخامس: الحذف في سياق الإغراء

عرف النحاة الإغراء بأنه :" تنبيه المخاطب إلى أمر محمود ليلزمه"[١] أو هو " أمر المخاطب بلزوم ما يحمد به"[٢]. وللإغراء طريقتان:

الطريقة الأولى: وهي التي تدل على ذكر المُغرى به، ولها ثلاث صور[٣] :

الصورة الأولى: إذا كان المُغرى به معطوفاً على آخر، نحو: أخاك والإحسان إليه. أي الزم أخاك.

الصورة الثانية: إذا كان المُغرى به مكرراً، نحو: أخاك أخاك. أي الزم أخاك.

الصورة الثالثة: إذا كان المُغرى به غير معطوف ولا مكرر، نحو أخاك.

فالصورة الأولى والثانية (التكرار والعطف) يلزم فيهما إضمار الناصب، وأما الصورة الثالثة: فهي ما لا يلزم فيها الإضمار[٤].

الطريقة الثانية: وقد يكون الأغراء بـ (دونك، وعندك، وعليك)، فتقول: عليك زيداً، نصبت (زيداً) على الإغراء، ومعناه: الزم زيدًا، وإذا قلت: عندك خالداً، فالمعنى: خذه من حضرتك، وإذا قلت: دونك بشرًا، فمعناه: خذه من قربك[٥].

وقد ورد حذف الفعل والفاعل في مقام الإغراء في حديث الأربعاء في أربعة مواضع منها[٦]:

قوله:" وإذ كنتم قد ألححتم من جهة وأبت الظروف عليّ ما كنت أريد من جهة أخرى فدونكم هذه الفصول كما كتبت وكما نشرتها السياسة"[٧]

---

[١] ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٢٨٨.

[٢] ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: ج٣، ص٣٠١.

[٣] ينظر: **شرح الرضي على الكافية**، ج١، ص٤٨٥-٤٨٦.

[٤] ينظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج٣، ص٣٠١؛ و السيوطي: **همع الهوامع**، ج٢، ص٢٦.

[٥] ينظر: الزجاجي: أبو القاسم محمد بن اسحاق (ت:٣٤٠هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م، ص٢٤٤؛ والحريري: أبو محمد القاسم بن علي، (ت: ٥١٦هـ)، **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: فائز الفارس، دار الأمل- أربد، الطبعة الأولى، ١٩٩١م، ص١٤٠.

(٦) ينظر: طه حسين، **حديث الأربعاء** (ج١، ص٧)، و (ج٢، ص٢٥٠).

[٧] **المصدر نفسه**: ج١، ص٧.

والأمثلة التي وردت محولة بالحذف، فقد حذفت منها الفعل والفاعل في أسلوب الإغراء اختصاراً، ولأنه أراد أن يحثهم على إلزام الشيء المغرى به وتمسكه به، لذا لم يستعمل فعل الأمر(الزموا)، فيطول الكلام، كأنه يريدهم أن يتمسكوا به على وجه السرعة، والبنية العميقة لهذه الجملة الفعلية على تقدير فعل حسب المقتضى.

المطلب السادس: الحذف في سياق التحذير

عرف النحاة التحذير بأنه:" إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ (إيَّا) أو ما جري مجراها "[١]، وقد تحدث سيبويه عن التحذير وعدّه أمراً إذ قال:" هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك إذا كنتَ تحذر: إياك كأنك قلت: إياك نحِّ، وإيّاك باعِدْ، وإيّاك اتّقِ، وما أشبه ذا، ومن ذلك أن تقول: نفسَك يا فلانُ، أى اتّقِ نفسَك"[٢]، وعلل المبرد أن سبب استعمال فعل الأمر في أسلوب التحذير هو " لما كانت (إياك) لا تقع إلا اسمًا لمنصوب كانت بدلًا من الفعل، دالة عليه، ولم تقع هذه الهيئة إلا في الأمر؛ لأن الأمر كله لا يكون إلا بفعل وذلك قولك: إيّاك والأسد يا فتى وإنما التأويل: اتق نفسك والأسد و(إيّاك) منصوب بالفعل؛ لأنه والأسد متقيان"[٣]، وذكر بعض المحدثين أن عبارة التحذير جاءت بكلمة واحدة وذلك؛ لأن المتكلم ينطقها ينطقها وهو في موقف انفعالي متوتر[٤].

ويرى خليل عمايرة – رحمه الله– أن العلامة الإعرابية لها دور في تحويل الجملة من معنى إلى معنى آخر جديد، وهي ركن في الكلمة تشير إلى المعنى وليست نتيجة لفعل عامل محذوف، وما هي قيمة العامل المحذوف الذي لا يجوز إظهاره، وإن ظهر فقد نقل التعبير إلى معنى آخر غير الذي كان له، ما قيمة العامل المحذوف إلا محاولة تبرير الحركة الإعرابية التي هي الفتحة، التي يلزم أن تكون أثراً لعامل، وأن العامل يجب أن يكون فعلاً متعديًا، ويرى أن هذه

---

[١] ينظر: ابن عقيل: **شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك**، ج٣، ص ٣٠٠؛ والسيوطي: **همع الهوامع**، ج٢، ص٢٢.

[٢] سيبويه: **الكتاب**، ج١، ص٢٧٣.

[٣] المبرد: **المقتضب**، ج٣، ص٢١٢.

[٤] ينظر: محمد عيد: **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب– القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩م، ص١٨٧.

الجملة هي جملة تحويلية اسمية جاء فيها التحويل بتغيير الحركة الإعرابية للتعبير عن معنى التحذير[١] .

ورد حذف الفعل والفاعل في كتاب حديث الأربعاء في هذا المقام وَفْقَ ما قرره النحاة القدماء في موضع واحد وهو:

قوله:" وإياك أن تظن أن صاحبنا على شبابه وفراغه يلهو عبثًا "[٢]

التقدير: احذر إياك

وفي هذه الجملة التي وردت حذف منها الفعل والفاعل (الجملة الإسنادية الفعلية)؛ لأن التحذير يقتضي السرعة والاختصار خوفًا على السامع من الخطر، لذلك حذف مراعاة منه لتنبيه الشخص وتحذيره بعدد أقل من الكلمات. هذا وفق رأي النحاة القدماء.

الأصل التوليدي ⟵ احذر إيّاك.

تحويل بالحذف ⟵ إيّاك.

---

[١] ينظر: خليل عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها" منهج وتطبيق**"، ص١٦٢.

[٢] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ٦٣.

المبحث الثالث: حذف الفاعل أو نائبه (المسند إليه)

إن مسألة حذف الفاعل أو نائبه أخذت حيزًا كبيرًا في كتب النحاة وظهرت هناك آراء مختلفة بين النحاة حول هذه المسألة.

المطلب الأول: تعريف الفاعل

عرفّ النحاة الفاعل بأنه: الاسم الصريح، أو المؤول به يَقدُمُهُ فعل تام متصرفًا كان أو جامدًا[1]، أو هو اسم صريح، أو مؤول بالصريح، أسند إليه فعل تام مبني للمعلوم، أو ما أشبه الفعل المبني للمعلوم، وقع منه الفعل، أو اتصف به، وشرط هذا الفعل أن يكون مبنيًا للمعلوم، فإذا كان مبنيًا للمجهول كان بعده نائب فاعل نحو: ضُرِبَ زيد، فزيدٌ نائب فاعل، وما أشبه الفعل يشمل اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر واسمه، واسم الفعل[2].

المطلب الثاني: أسباب حذف الفاعل

ذكر النحاة بعض الأسباب التي أدت إلى حذف الفاعل وإقامة نائب الفاعل مقامه فقيل: قد يحذف الفاعل لغرض معنوي كالعلم به، نحو قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِتَالُ ﴾ [البقرة: ٢١٦]، للعلم بأن فاعل ذلك هو الله، أو للجهل به كسرق المتاع، إذا لم يعلم السارق، أو لغرض التعظيم فيصان اسمه، كقوله: من بلى منكم بهذه القاذورات، أو لغرض التحقير، كقوله: أو أذى فلان إذا عظم أو حقر من أذاه، أو لغرض الخوف منه أو عليه، فيستر ذكره، أو لغرض الإبهام بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعينه، نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنۡ أُحۡصِرۡتُمۡ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا حُيِّيتُم ﴾ [النساء: ٨٦]، إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص بل إلى أي فاعل كان. ثم قوله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡ ﴾ [المجادلة: ١١]، أو لغرض لفظي، كالإيجاز نحو: قوله تعالى﴿ وَمَنۡ عَاقَبَ بِمِثۡلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ﴾

---

[1] ينظر: الدمياطي: محمد بن محمد البديري، (ت:١١٤٠هـ)، **المشكاة الفتحية على الشمعة المضية في علم العربية**، علق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م، ص٦٢.

[2] ينظر: أمين علي السيد: **في علم النحو**، ج١، ص(٢٦٨-٢٦٩).

[الحج: ٦٠] ، أو كإصلاح السجع كقولهم: من طابت سيرته حمدت سيرته، فإنه لو قال: حمد الناس سيرته لاختلفت السجعة، فينوب عنه المفعول فيما له من رفع وعمدية ووجوب تأخير وامتناع حذف وينزل منزلة الجزء[١].

المطلب الثالث: حذف الفاعل (المسند إليه)

الأصل في تراكيب الكلام العربي: " أن كلَّ فعل لا بد أن يليه فاعل إما اسماً ظاهراً أو ضميراً مستتراً أو بارزاً، غير أنه جاء في اللغة أحيانًا فعلان يليهما فاعل واحد مثل: (أقبل وتكلم زيد)، وحينئذٍ نعرب (زيد) فاعلًا للفعل الثاني، ونقول: إنه حذف من الفعل الأول لدلالة السياق عليه"[٢]

ويحذف الفاعل في مواضع أخرى منها[٣].

أولًا: إذا أسند الفعل إلى نائب الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿ قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ﴾ [يوسف: ٤١]، والتقدير: قضى الله الأمر.

ثانيًا: يحذف الفاعل في الاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا هند. والتقدير: ما قام أحد إلا هندٌ.

ثالثًا: أن يكون فاعل (أَفْعِلْ) في التعجب القياسي في الجملة الفعلية إذا دلّ عليه متقدم مثله نحو قوله تعالى: ﴿ أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ ﴾ [مريم: ٣٨]، والتقدير: وأبصر بهم.

رابعًا: يحذف فاعل المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ يَتِيمًا ﴾ [البلد: ١٤-١٥]. والتقدير: إطعامُهُ يتيمًا.

خامسًا: أن يكون فاعل (قلّ) أو (كثر) أو (طال) المكفوفة عن العمل إذا اتصلت بهما (ما) الزائدة فتكفها عن العمل، وهي أفعال لا فاعل لها البتَّة بحسب قول بعض النحاة. وهناك رأي يعرب الفعل ماضيًا، و(ما) مصدرية، والمصدر المؤول من ما المصدرية وصلتها في محل رفع

---

[١] ينظر: الأشموني: **شرح الأشموني**، ج١، ص٤١٤؛ والأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص (٤٢١-٤٢٢)؛ والسيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص٥٨٣.

[٢] شوقي ضيف: **تجديد النحو**، ص١٥٦.

[٣] ينظر: الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ج١، ص٣٣٩؛ و شوقي ضيف: **تجديد النحو**، ص٢٣٨.

فاعل الفعل، وذلك لأن الأصل العام الذي يقضي بأن يكون لكل فعل أصلي فاعل، فلا داعي لإخراج هذه الأفعال من نطاق ذلك الأصل[١].

أولًا: الحذف في صيغة المبني للمجهول

وقد ورد حذف الفاعل في صيغة الفعل المبني للمجهول في كتاب حديث الأربعاء، في مائتين واثنتي عشرة موضعاً:

منها قوله:" يؤمن بأنه خُلِقَ لقومه قبل أن يخلق لنفسه، فهو يحبهم إذا دعوه "[٢]

التقدير: خلقه الله لقومه، فحذف الفاعل هنا للعلم به وهو اسم الجلالة.

ومنها قوله: " فهي فلسفة يسيرة سهلة خليقة أن تُفْهَم، وهي فلسفة خالدة "[٣]

التقدير: أن تفهم الفلسفة.

ومنها قوله أيضًا:" قال صاحبي: هذا كلام يسير حين يُقال، سهل حين يُكْتَب"[٤]

التقدير: حين قال فلانٌ الكلام.

ومنها قوله:" ولا يُقدر إلا السيرة التي هي خليقة أن تُقَدر"[٥].

التقدير: أن تقدر هذه السيرة.

ومنها قوله كذلك: " قد قُتِل أخوه في بني عبس"[٦]

التقدير: قتل رجلٌ أخاه

ومنها قوله أيضًا:" ومع ذلك فقد ضُرِب بشار، حتى مات "[٧]

التقدير: ضَربَ الحرسُ بشارًا

ومنها قوله:" ولما كُلِّم بشار في ذلك قال: ليس ذا من عمل أولئك القوم"[٨]

---

[١] ينظر: عباس حسن: **النحو الوافي**، ج٢، ص٧٢.

[٢] طه حسين، **حديث الأربعاء**، ج١، ص٦١.

[٣] **المصدر نفسه**: ج١، ص٦٣.

[٤] **المصدر نفسه**: ج١، ص٦٦

[٥] **المصدر نفسه**: ج١، ص٧٣.

[٦] **المصدر نفسه**: ج١، ص٨٦.

[٧] **المصدر نفسه**: ج٢، ص١١.

[٨] **المصدر نفسه**: ج٢، ص٥٥.

التقدير: كَلّم الرجلُ بشارًا

ومنها قوله:" كان خليعاً، بل كان يُعْرَف بالخليع"[١]

التقدير: عَرَفَه الناسُ بالخليع.

ويرى الباحث أن الذين قالوا بحذف الفاعل عند البناء للمجهول نظروا إلى المعنى وليس إلى التركيب، وذلك لأننا تركيبيًا أمام جملة جديدة محولة أركانها المسند وهو (الفعل)، والمسند إليه (نائب الفاعل) الذي أصله مفعول به، فإذا كان المسند والمسند إليه موجودين تركيبيًا لم يقدّر هناك حذف إسنادي؟

وأما الحذف في مثل هذا النوع من الجمل فهو حذف في البنية العميقة للجملة وهي المكونة من (فعل، وفاعل، ومفعول به)، كقولنا: (شرب الطفل الحليب).

إذا قلنا: (شَربَ الحليبَ) فالفاعل هنا ضميرًا مستترًا، والمستتر كالظاهر.

وإذا قلنا: (شُرِب الحليبُ) فالفاعل محذوف.

ثانيًا: الحذف في ثلاثة أفعال لا فاعل لها إذا اتصلت بها (ما) الكافة

وقد ورد هذا الضرب من الحذف في كتاب حديث الأربعاء في عشرين موضعاً:

منها قوله: وأنا أعرف أنك لا تطمئن إلى ما في هذه القصيدة من سهولة ولين، **قلما** يوجدان في الشعر النجدي القديم"[٢]

ومنها قوله:" وانتهى إلى معان **قلما** انتهى إلى مثلها غيره من الشعراء"[٣]

ومنها قوله:"ونفى عن نفسك ما قد يعتريها من الملل، إذ نظرت في أشياء **طالما** عرضت عليها "[٤].

---

[١] طه حسين، **حديث الأربعاء** ج٢، ص١٧٣.

[٢] **المصدر نفسه:** ج١، ص١٤٩.

[٣] **المصدر نفسه:** ج١، ص١٤٩.

[٤] **المصدر نفسه:** ج١، ص١٥٧.

ومنها قوله:" بل لأنه أتاح لي شيئاً **طالما** تمنيته ولم أظفر به"[١]

وفي كل الأمثلة التي وردت هي أفعال ماضية لا فاعل لها، وذلك عندما تتصل بما سمّاه النحاة بـ(ما) الكافة عن العمل، وهي عندهم كفت هذه الأفعال عن طلب الفاعل، وسوّغتها لدخولها على أفعال أخر .

وأشار خليل عمايرة– رحمه الله– إلى قضية الحذف والاستغناء إذ إن النحاة يفرقون بين الفاعل المحذوف والفاعل المستغنى عنه، بأن الحذف يكون بما هو موجود، ولمّا لم يكن موجودًا في بعض التراكيب اللغوية، ووجوده أساس لسلامة التركيب والأصل فيه أن يوجد، فإنهم يقدرونه ويضمون مكانه عنصرًا آخر، وأما ما يستغنى عنه فلا يقدرون مكانه شيئًا؛ لأن التركيب يستقيم بغيره، لذا يضعون للحذف مواضع يحذف فيها الفاعل وجوبًا، وأخرى جوازًا، أما في حالة الاستغناء عن الفاعل فقد رصدها النحاة في نقاط منها: الأفعال الثلاثة (قل، كثر، طال) المقترنة بما الكافة، إذ يرون هذه الأفعال أفعالًا ماضية كفتها (ما) عن طلب الفاعل، وبعضهم يرى أنها لم تكف عن طلب الفاعل، وإنما تؤول (ما) مع ما يليها بمصدر يكون فاعلًا للفعل (قلّ) [٢].

ويرى عمايرة– رحمه الله– أن (قل، وكثر، وطال) هي في حقيقتها ليست أفعالًا، فلا تشير إلى زمن ولا إلى حدث، وهما الركيزتان الأساسيتان اللتان لا بد من توفرهما ليكون الفعل فعلًا، وإن من الخلط أن نعد (قلما، وطالما، وكثرما) مأخوذة من الفعل (قلّ، وطال، وكثر)، التي هي أفعال[٣].

---

[١] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج٣، ص١٦٤.

[٢] ينظر: خليل عمايرة، **في نحو اللغة وتراكيبها** "منهج وتطبيق" ص١٣٩–١٤٠–١٤١.

[٣] ينظر: خليل عمايرة، **في النحو اللغة وتراكيبها**، ص١٤٢.

المطلب الرابع: حذف نائب الفاعل

لما كان نائب الفاعل يقوم مقام الفاعل عند بناء الفعل للمجهول فإنّه يأخذ أحكامه[١]، أما حذفه فلا ينطبق عليه من حالات حذف الفاعل إلا الحالة الثانية، أي الحذف في الاستثناء المفرغ كقولنا: (ما وُجِدَ إلا هند).

وقد ورد هذا النوع من الحذف في كتاب حديث الأربعاء في خمسة مواضع:

منه قوله: " ولا يُكبَر إلا الخلق الكبير "[٢].

ومنه قوله: " ولم يُعْرَف عنهم إلا بعض ما قالوا من الشعر "[٣].

ومنه قوله: " ولا يُعْجَب إلا بنفسه "[٤]

وفي كل الأمثلة التي وردت حذف نائب الفاعل لوجود ما يدل عليه، فطرأ عليها تحويل بالحذف، لغرض الإيجاز في الكلام، فحذف نائب الفاعل في الاستثناء المفرغ إذ البنية العميقة لهذه الجمل هي حذف الفاعل في تركيب الاستثناء المفرغ المقدر بكلمة (أحدٌ)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بناء الجملة للمجهول نسق من أنساق التحويل فهي جملة محولة عن الجملة المثبتة للمعلوم.

---

[١] ينظر: الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٤١٤؛ والغلاييني ، **جامع الدروس العربية**، ج٢، ص٢٥٣

[٢] طه حسين: **حديث الأربعاء**، ج١، ص٧٣.

[٣] **المصدر نفسه**: ج١، ص ١١٨.

[٤] **المصدر نفسه**: ج٣، ص٨٧.

المبحث الرابع: موقف النحاة من حذف الفاعل واستتاره

تحدّث النحاة عن هذه القضية، وكانت لهم عدّة آراء فيها، وأولوها اهتماماً كبيراً في باب الفاعل، وتباينوا في كون الفاعل مستتراً، أم محذوفاً؛ لهذا سيتناول الباحث هذه المسألة وما موقف النحاة من هذه القضية بشكل موجز:

فالاستتار في اللغة الاختفاء، فالستر في اللغة لا يخرج عن معنى الخفاء[١]، والاستتار عند النحويين هو مصطلح يطلق على ضمائر الرفع في التراكيب الإسنادية[٢]. والمستتر هو: " وصف للضمير الذي لا وجود له في اللفظ، وهو في الأرجح نوع من الضمير المتصل وقسيم للبارز "[٣] وثمة تشابه بين المعنى اللغوي للضمير والاستتار من ناحيتين[٤]:

أولًا: إنه سمي ضميرًا لكثرة استتاره، فإطلاقه على البارز توسع، أو لعدم صراحته كالأسماء الظاهرة.

ثانيًا: أنه يؤتى بالضمير ليستر الاسم الصريح، فلا يذكره، فإنك إذا قلت: (أنا)، فإنه سترت اسمك بهذا الضمير، لا تريد أن تذكر اسمك صراحة فسترته بهذا اللفظ (أنا) فأخذ مصطلح الضمير من هذا؛ لأنه يُستر به الاسم الصريح.

ويبدو أن هناك تداخلا بين المعنيين في اللغة إذ نرى أن الاستتار يختص بالضمائر، وهو جزء من الإضمار، والإضمار جزء من الحذف، فالحذف أعم وأشمل منهما، أما الحذف والاستتار فالعلاقة بينهما مختلفة إذ إن" الاستتار يكون في ضمائر الرفع، ويكون الحذف في أي جزء من أجزاء الجملة "[٥] وإن كان لا يخفى في ما فيهما من إكمال النص ذهنيًا، وهذا دليل على أن عنصرًا من عناصر الجملة ليس موجودًا، مع احتياجها إليه، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية؛ لأنها قائمة على الفائدة، وما دام الموقف اللغوي يتطلب الإفادة عن طريق تقدير المحذوف، فلا

---

[١] ينظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج٤، ص٣٤٣.

[٢] ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج٢، ص١٠٢.

[٣] اللبدي: محمد سمير نجيب، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ص.١٠٣.

[٤] ينظر: فاضل صالح السامرائي، **معاني النحو**، دار الفكر- عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ج١، ص٤٢.

[٥] تمام حسان، **الأصول**، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب- القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٤٣.

بد من تقديره لإكمال المعنى[١]، وذكر تمام حسان سبب تسمية الضمائر عند النحاة بقوله:" ولذلك سموا عدم وجودها استتاراً ولم يسموه حذفًا؛ لأن الاستتار على تقدير الوجود، والحذف على تقدير عدمه، فهم قالوا بوجودها مختفية لتكون المطابقة والربط بها مكفولين؛ إذ لا بد من ضمان توفير القرائن التي تدل على المعنى، ولو قالوا بحذفها لكانت هي نفسها في حال الحذف بحاجة إلى قرينة تدل عليها؛ إذ لا حذف بدون قرينة "[٢] وفسّر قوله هذا أحمد عفيف حيث قال:" ومعنى ذلك أنها في حالة وجود مستتر، وتعد قرينة دالة على المعنى مع استتارها، ولو قيل عنها إنها محذوفة لكانت هي نفسها تحتاج إلى قرينة تدل على حذفها، مع أنها قرينة لأشياء أخرى كالمطابقة في الجملة، أما الحذف فيحتاج إلى قرينة تدل على المحذوف، وهذا من أوجه الفرق بين الاستتار والحذف"[٣]

وانقسم النحاة في مسألة حذف الفاعل إلى ثلاثة اقسام:

القسم الأول: وهو مذهب جمهور النحاة وهم يمنعون حذف الفاعل[٤]، وذكر السيوطي أن هذا مذهب البصريين بأنه يجب ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه، واختار السيوطي هذا المذهب[٥]، وعلل سبب عدم حذف الفاعل بقوله:" إن من الفاعل ما يستتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر "[٦]، وذكر السيوطي أن البصريين لا يجيزون حذفه إلا في المواضع الآتية:

أحدها : فاعل المصدر فإنهم أجازوا حذفه نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ﴾ [البلد: ١٤ – ١٥].

والثاني: فاعل فعل المؤنث وهي (الياء)، أو (واو) الجماعة المؤكد بنون التوكيد نحو قوله تعالى: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وقوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ

---

[١] ينظر: أحمد عفيفي: **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، ص٣٤٤.

[٢] ينظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص ١٥٦.

[٣] أحمد عفيفي: **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، ص٣٤٥.

[٤] ينظر: المبرد، **المقتضب**، ج١، ص١٩؛ وابن مالك: **شرح الكافية الشافية**، ج٢، ص٦٠٠؛ و ابن هشام: **شرح شذور الذهب**، ص٢١٤–٢١٥، والأزهري: **شرح التصريح**، ج١، ص٣٩٨–٣٩٩؛ وكمال الباشا: **أسرار النحو**، ص٩٩.

[٥] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ٥٧٦.

[٦] **المصدر نفسه:** ج١، ص٥٧٦.

﴿ [مريم: ٢٦]، فحذف ضمير المخاطبة والجمع لالتقاء الساكنين[١]، وهذا الحذف لعلة عدم الجمع بين حرف معتل ساكن وحرف صحيح ساكن، والحرف المحذوف مختص بـ (واو) الجماعة، و (يا) المؤنثة.

وذكر ابن هشام أن الفاعل يطّرد حذفه في أربعة مواطن ورد ذكرها سابقًا عند حديثنا عن حذف الفاعل[٢]، وذكر السيوطي قول ابن النحاس: أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع:

أحدها: إذا بني للمفعول، نحو(ضُرِب خالد)، **الثاني:** يحذف في المصدر الذي لم يذكر معه الفاعل مظهرًا فإنه يكون محذوفًا، ولا يكون مضمرًا؛ لأن المصدر غير مشتق عند البصرين، فلا يتحمل ضميرًا بل يكون الفاعل محذوفًا مرادًا إليه نحو: (يعجبني ضَرْبٌ خالدًا)، و(يعجبني شُرْبٌ الماءَ). **الثالث:** إذا لا قى الفاعل ساكنًا من كلمة أخرى، كقولك للجماعة: (اضربوا القوم)، وللمخاطبة: (اضربي القوم). ومنه نونًا التوكيد نحو: (هل الزيدون يقومُنّ)، (هل تَضْرِبنّ يا هنْد)[٣] .

القسم الثاني: وهو مذهب الكسائي فإنه يجيز حذف الفاعل وحده مع بقاء الفعل إذا دل عليه دليل[٤]، وتبعه السهيلي (ت: ٥٨١هـ)[٥]، وابن مضاء القرطبي (ت: ٥٩٢هـ)[٦]، ورده ابن مالك مالك حيث قال باستتار الفاعل دلّ عليه الفعل أو لما دل عليه الكلام أو الحال أو المشاهدة؛ ولم يقل بحذفه[٧]، فمثال دلالة الفعل قول النبي- صلى الله عليه وسلم- (لا يزني الزاني حين يزني

---

[١] ينظر: السيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص٥٧٧.

[٢] ينظر: ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص١٨٣-١٨٤.

[٣] ينظر: السيوطي، جلال الدين، (ت:٩٩١هـ)، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م، ج٣، ص (١٣٩-١٤٠).

[٤] ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج٢، ص٦٠٠؛ وأبو حيان: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٣٢٣-١٣٢٤، والأزهري: شرح التصريح، ج١، ٣٩٩؛ والسيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص٥٧٧.

[٥] ينظر: الأزهري، **شرح التصريح**، ج١، ص٣٩٩؛ والسيوطي: **همع الهوامع**، ج١، ص٥٧٧.

[٦] ينظر: السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٥٧٧.

[٧] ينظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج٢، ص٦٠٠؛ وابن مالك: **شرح التسهيل**، ج٢، ص٨٢.

وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن)[١]، التقدير: ولا يشرب هو. ولا يجوز أن يستتر الفاعل أن كان في الأفعال الخمسة[٢].

القسم الثالث: وهو مذهب فريق من النحاة لم يمنعوه قطعًا، ولم يجيزوه إلا مع قرينة سواء أكانت قرينة حالية أو مقالية، منهم العلوي، إذ قال:" وحذفه إنما يكون إذا دلت عليه دلالة، وقد منع الشيخ عثمان بن جنى من النحاة حذف الفاعل، ونص على استحالة ذلك، والمختار هو المنع من حذفه من غير دلالة تدل عليه حالية أو مقالية، فأما مع القرينة، فلا يمتنع جوازه، ويدل على حذفه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]، فحذف فاعل بلغت والقصد الروح، وليس مضمرًا؛ لأنه لم يتقدم له ظاهر يفسره، وإنما دلت القرينة الحالية عليه، لأنه فى ذكر الموت ولا يبلغ التراقى عند الموت إلا النفس"[٣]

استتار الضمائر:

تأتي الضمائر على صورتين هما: ضمائر واجبة الاستتار، وضمائر جائزة الاستتار، وقيل المراد بواجب الاستتار ما لا يحل محلها الظاهر، وبجائز الاستتار ما يحل محلها الظاهر، فالضمائر الواجبة الاستتار تقع في المواضع الآتية [٤]:

أولًا: إذا كان الضمير فاعلاً لفعل الأمر للواحد المخاطب (افعل)، إلا إذا كان الأمر لواحدة، أو لأثنين، أو لجماعة برز الضمير: نحو: (اضربي، واضربا، واضربوا، واضربن)

ثانيًا: أن يكون الضمير فاعلاً للفعل المضارع الذي في أوله الهمزة نحو: (أوافق)، أي: أنا أوافق.

---

[١] هو جزء من حديث، ورد في: **سنن ابن ماجه**، ابن ماجه، أبو عبدالله بن يزيد القزويني (ت:٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي، رقم الحديث(٣٩٣٦)، ج٢، ص١٢٩٨.

[٢] ينظر: الأزهري، **شرح التصريح**، ج١، ص١٠١.

[٣] العلوي: **الطراز لأسرار البلاغة وعلم حقائق الإعجاز**، ج٢، ص٥٦.

[٤] ينظر: ابن هشام، **أوضح المسالك**، ج١، ص١٠٣؛ وابن عقيل: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ج١، ص٩٥-٩٦.

ثالثًا: أن يكون فاعلًا للفعل المضارع الذي يبدأ بنون جماعة المتكلمين، نحو: (نغتبط)، التقدير: نحن.

رابعًا: أن يكون فاعلًا للفعل المضارع الذي يبدأ بتاء الخطاب للواحد، نحو: (تشكر)، أي أنت، فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة برز الضمير نحو: (أنت تفعلين، وأنتما تفعلان، وانتم تفعلون، وأنتن تفعلن).

خامسًا: أن يكون فاعلاً لفعل استثناء، نحو: (خلا، وعدا، وحاشا)، ولا يكون في نحو(قاموا ما خلا عمرًا، أو ما عدا زيدًا، وما حاشا زيدًا).

سادسًا: أن يكون فاعلاُ لـ (أفعل) في التعجب، أو لـ(أفعل) في التفضيل، فمن الأول: (ما أحسن الزيدين)، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿ هُمۡ أَحۡسَنُ أَثَٰثٗا وَرِءۡيٗا ﴾ [مريم: ٧٤].

سابعًا: أن يكون فاعلاً لـ اسم فعل غير ماضٍ، نحو: (أوه، ونزال).

وأما الاستتار الجائز: فيقع في الضمائر التي يجوز أن يخلفها اسم ظاهر، يقول ابن هشام:" وإلى مستتر جوازًا، وهو: ما يخلفه ذلك، وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة، أو الصفات المحضة، أو اسم الفعل الماضي نحو: زيد قام، وهند قامت، وزيد قائم، أو مضروب أو حسن، وهيهات"[1]

يميل الباحث إلى الرأي الذي يقول بحذف الفاعل إذا وجدت قرينة تدل عليه، وإن لم تجد قرينة فهو مستتر، لذا فالفاعل يحذف في بعض المواضع التي تتطلب حذفه، ويستتر في أخرى حسب التركيب الذي يرد فيه من غير إخلال بالمعنى اللغوي.

---

[1] ابن هشام: **أوضح المسالك**، ج١، ص(١٠٣-١٠٤).

الخاتمة

لقد تناول النحويون مسألة الحذف في كتبهم من أبواب واسعة، فكانت هذه الدراسة استقراءً لدلالات الحذف في الجملة العربية، سواء أكان في الجملة الاسمية، أم الفعلية بشقيها المسند والمسند إليه، فكانت ظاهرة الحذف في كتاب حديث الأربعاء صفة واضحة، لكنه لم يستوعب كل أنواع الحذف، والحذف سمة خاصة في لغتنا العربية إذ تحدث عنه النحاة في أمهات كتبهم من جوانب شتى، تحدثوا عن حذف الاسم والفعل والحرف وغيرها من التراكيب العربية، وقد رصدت هذه الدراسة جملة من النتائج أهمها:

١. إن الحذف الإسنادي يعد ظاهرة شائعة في اللغة العربية، وهو مستعمل في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعره ونثره، لذا فقد تحدث عنه البلاغيون والنحاة لأهميته في فهم الكلام.
٢. اعتمد النحاة السياق الكلامي، والدلالة المعنوية، والإعراب في تقدير العنصر المحذوف في أحد ركني الجملة (المسند، والمسند إليه).
٣. إن الحذف لا بد فيه من دليل على الجزء المحذوف وإلا فإن الكلام يعد لغوًا لا فائدة منه، وهذا رأي أغلب النحاة
٤. إن الحذف الإسنادي سمة بارزة في كتاب حديث الأربعاء، وقد تضمن الحذف ركني الجملة الإسنادية (المسند، والمسند إليه).
٥. إن كتاب حديث الأربعاء لم يكن متضمنًا جميع حالات الحذف الإسنادي التي وضعها النحاة.
٦. إن معظم ما جاء من حذف إسنادي في كتاب حديث الأربعاء كان متوافقًا مع ما ذكره النحاة والبلاغيون.
٧. ظهر في البحث أن أكثر مواضع الحذف في حديث الأربعاء كان حذف خبر لا النافية للجنس، وأقلها هو حذف الفعل بعد (إنْ) الشرطية.
٨. إن أغلب العناوين التي وردت في كتاب حديث الأربعاء كانت تحتوي على حذف إسنادي.
٩. إن ما جاءت به النظرية التوليدية التحويلية لم يكن غائبًا عن ذهن البلاغيين والنحاة عندما تحدثوا عن التقديم، والتأخير، والزيادة، والحذف.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

١. ابن الأثير: ضياء الدين، نصر الله، (ت: ٦٣٧هـ)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة ، الفجالة . القاهرة.

٢. أحمد عفيفي: **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى، رجب ١٤١٧هـ – نوفمبر ١٩٩٦م.

٣. أحمد مطلوب: **معجم المصطلحات البلاغية وتطورها**، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٦م.

٤. الأزهري: خالد بن عبد الله بن أبي بكر، (ت:٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٥. الأستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسن (ت:٦٨٨هـ)، **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس– بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

٦. الأشموني: نور الدين، علي محمد بن عيسى، (ت:٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية مالك**، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٧. الأعشى: ميمون بن قيس بن جندل الوائلي، **الديوان**، شرح: يوسف شكري فرحات، دار الجيل– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٨. إميل بديع يعقوب: **المعجم المفصل في شواهد العربية**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

٩. أمين علي السيد: **في علم النحو**، دار المعارف– القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٩٤م.

١٠. الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، (ت: ٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف البصريين والكوفيين**، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م .

١١. الأنطاكي: محمد، **المناهج في القواعد والإعراب**، مكتبة البشرى– باكستان، ٢٠١١م.

١٢. أنور الجندي: **طه حسين حياته وفكره في ميزان الإسلام**، دار الاعتصام– القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٧م.

١٣. البخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبدالله، (ت:٢٥٦هـ) **التاريخ الكبير**، دار المعارف العثمانية- حيد آباد- الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

١٤. البغدادي: عبد القادر بن عمر، (ت:١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٩٧م.

١٥. أبو البقاء: أيوب بن موسى الحسيني، (ت: ١٠٩٤هـ)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش- محمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت.

١٦. البياتي: سناء حميد، **قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم**، دار وائل للنشر، عمان - الاردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

١٧. تمام حسان:

- **الأصول**، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو- فقه اللغة- البلاغة، عالم الكتب- القاهرة، ٢٠٠٠م.
- **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة- المغرب، ١٩٩٤م.

١٨. التهانوي: محمد علي، **موسوعة كشاف اصطلاح الفنون والعلوم**، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٩. الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:٤٧١هـ):

- **دلائل الإعجاز في علم المعاني**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني- القاهرة- دار المدني بجدة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢م.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة- دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

٢٠. الجرجاني: علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت: ٨١٦هـ)، **كتاب التعريفات**، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

٢١. جميل بثينة، **الديوان**، دار بيروت للطباعة والنشر- بيروت، ١٩٨٢م.

٢٢. ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت: ٣٩٢هـ):

- **الخصائص**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية- الكويت.

٢٣. الجواري: أحمد عبد الستار، **نحو الفعل**، مطبعة المجمع العلمي العراقي- بغداد، ١٩٧٤م.

٢٤. الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين – بيروت عطار، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٢٥. ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين، (ت:٦٤٦هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي– الجمهورية العراقية.

٢٦. حافظ: إبراهيم، محمد بن حافظ فهمي، (ت: ١٩٣٢م)، الديوان، ضبطه وصححه: أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الإبياري، دار الجيل– بيروت.

٢٧. الحريري: أبو محمد القاسم بن علي، (ت: ٥١٦هـ)، **شرح ملحة الإعراب**، تحقيق: فائز الفارس، دار الأمل– أربد، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

٢٨. أبو الحسن: علي بن أبي الفرج بن الحسين، صدر الدين البصري (ت:٦٥٩هـ)، **الحماسة البصرية**، تحقيق: مختار الدين أحمد عالم الكتب– بيروت.

٢٩. الحطيئة: جرول بن أوس بن مالك، **الديوان**، دراسة وتبويب، مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٣٠. حمودة طاهر سليمان، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية – مصر.

٣١. حنا جميل حداد: **معجم شواهد النحو الشعرية**، دار العلوم للطباعة والنشر– الرياض– السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٣٢. أبو حيان: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، (ت:٧٤٥هـ):

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م .
- **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر– بيروت، ١٤٢٠هـ.
- **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم– دمشق، ١٩٩٦م.

٣٣. الخطيم بن عدي الأوسي، **الديوان**، تحقيق: ناصر الدين الأسد، دار صادر– بيروت.
٣٤. الخفاجي: أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الحلبي، (ت: ٤٦٦هـ)، **سر الفصاحة**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م.
٣٥. ابن خلكان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي، (ت:٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت.
٣٦. الخليع، الحسين بن الضحاك، **أشعار الخليع الحسين بن الضحاك**، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة، بيروت– لبنان، طبع في دار مجلة شعر، ١٩٦٠م
٣٧. الخولي: محمد علي، **قواعد تحويلية للغة العربية**، دار الفلاح للنشر والتوزيع– الأردن، طبعة ١٩٩٩م.
٣٨. ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي، (ت: ٣٢١هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
٣٩. الدمياطي: محمد بن محمد البديري، (ت:١١٤٠هـ)، **المشكاة الفتحية على الشمعة المضية** في علم العربية، علق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
٤٠. أبو ذؤيب الهذلي: **الديوان**، تحقيق: أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية– بور سعيد، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.
٤١. ذو الرمة: غيلان بن عقبة التميمي، **الديوان**، شرح، الخطيب التريزي، كتب مقدمته، مجيد طراد، دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
٤٢. رابح بومعزة: **التحويل في النحو العربي**، مفهومه– أنواعه– صوره، دار ومؤسسة رسلان، دمشق– سوريا، ٢٠٠٨م.
٤٣. **الرماني**: علي بن عيسى بن علي بن عبدالله، أبو الحسن، (ت:٣٨٤هـ)، **رسالة الحدود**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر– عمان.
٤٤. رمضان، محمد رمضان، **الاتجاه الإسلامي في أدب طه حسين**، تقديم: إبراهيم عبد الرحمن محمد، الطبعة الأولى، ١٩٩٥– ١٩٩٦م.
٤٥. الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم (ت:٣٤٠هـ):
– **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس– بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩م.

- **الجمل في النحو**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٤٦. الزركشي: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: ٧٩٤هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى،١٩٥٧م.

٤٧. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي، (ت: ١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، ٢٠٠٢م.

٤٨. الزمخشري جار الله، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، (ت:٥٣٨هـ):

- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ.
- **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٤٩. زهير بن أبي سلمى: **الديوان**، شرحه وقدم له، علي حسين فاعور، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.

٥٠. السامرائي، فاضل صالح:

- **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، دار الفكر– عمان الأردن، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.
- **معاني النحو**، دار الفكر– عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

٥١. ابن السراج: أبو بكر محمد السري بن سهل النحوي، (ت: ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت.

٥٢. السكاكي: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، (ت:٦٢٦هـ)، **مفتاح العلوم** ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٥٣. السلسيلي: أبو عبد الله محمد بن عيسى، (٧١٥– ٧٧٠هـ)، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، دراسة وتحقيق: عبدالله علي الحسيني البركاتي، الكتبة الفيصلية– مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

٥٤. سويد بن أبي كاهل اليشكري: **الديوان**، تحقيق: شاكر العاشور، بغداد– العراق، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.

٥٥. سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، (ت:١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٥٦. السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، (ت:٩١١هـ):

- **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، تحقيق: محمود فجال، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية- لبنان- صيدا.
- **المطالع السعيدة في شرح الفريدة**، تحقيق: نبهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة- بغداد، ١٩٧٧م.
- **معترك الأقران في إعجاز القرآن، المؤلف**، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر.

٥٧. شوقي ضيف: أحمد شوقي عبد السلام ضيف (ت:١٤٢٦هـ)،

- **الأدب العربي المعاصر في مصر**، دار المعارف الطبعة: الثالثة عشر.
- **تجديد النحو**، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠م.

٥٨. ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سباع، أبو عبدالله شمس الدين، (ت:٧٢٠هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي- المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م

٥٩. الصبان: أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية مالك**، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

٦٠. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، (ت:٣١٠هـ)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م.

٦١. طرفة بن العبد بن سفيان: **الديوان**، شرح وقدم له، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٢م.

٦٢. طه حسين:

- **الأيام**، مركز الأهرام للترجمة والنشر- القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- **حديث الأربعاء**، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الخامسة عشر.

٦٣. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر، (ت:١٣٩٣هـ)، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر- تونس، ١٩٨٤م.

٦٤. عباس: حسن، **النحو الوافي**، دار المعارف – مصر، الطبعة الثالثة.

٦٥. عبد العزيز شريف: **طه حسين وزوال المجتمع التقليدي**، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.

٦٦. عبد الفتاح أحمد الحموز:

- **التأويل النحوي في القرآن الكريم**، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٤٨م.
- **الحذف في المثل العربي**، دار عمار للنشر والتوزيع- عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٦٧. عبده الراجحي: **النحو العربي والدرس الحديث**، دار النهضة العربية- بيروت ، ١٩٧٩م.

٦٨. عبد المطلب محمد، **البلاغة العربية قراءة أخرى**، الشركة المصرية العالمية للنشر – لونجمان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٦٩. عبيد الله بن قيس الرقيات: **الديوان**، تحقيق: عزيزة فوّال بابتي، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

٧٠. ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، **شرح جمل الزجاجي**، (ت:٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح.

٧١. ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني، (ت:٧٦٩هـ)، **شرح عقيل على ألفية مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث- القاهرة، الطبعة العشرون، ١٩٨٠م.

٧٢. العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي، (ت: ٦١٦هـ):

- **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر– القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر– دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م

٧٣. العلوي: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الملقب بالمؤيد بالله، (ت:٧٤٥هـ)، **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، المكتبة العنصرية– بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٧٤. علي توفيق الحمد: ويوسف جميل الزعبي، **المعجم الوافي في أدوات النحو العربي**، دار الأمل– إربد ، الأردن.

٧٥. عمايرة : خليل أحمد: **في نحو اللغة وتراكيبها**، منهج وتطبيق، عالم المعرفة – جدة ، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

٧٦. الغلاييني: مصطفى، **جامع الدروس العربية**، راجعة ونقحه: عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية– صيدا– بيروت.

٧٧. ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسن، (ت:٣٩٥هـ):
- **الصاحبي في فقه اللغة العربية**، الناشر، محمد علي بيضون، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٧٨. الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار،(ت:٣٧٧هـ):
- **الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب– بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي– بشير جويجابي، دار المأمون للتراث– دمشق– بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

٧٩. أبو الفداء: عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن عمر (ت: ٧٣٢هـ)، **الكناش في النحو والتصريف**، تحقيق: جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب– القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.

٨٠. الفراهيدي: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (١٧٠هـ):
- **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.

٨١. الفرزدق: همام بن غالب التميمي، **الديوان**، قدم له وشرحه، مجيد طراد، دار الكتاب العربي– بيروت– الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

٨٢. الفيروزآبادى: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت: ٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.

٨٣. كُثير عزة: بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر، (ت: ١٠٥هـ)، **الديوان**، قدم له وشرحه، مجيد طراد، دار الكتاب العربي– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٨٤. كعب بن زهير: **الديوان**، صنعه، أبي سعيد السكري، شرح ودراسة، مفيد قميحة، دار الشواف – الرياض المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

٨٥. ابن كمال باشا: شمس الدين، أحمد بن سليمان، (ت:٩٤٠هـ)، **أسرار النحو**، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م.

٨٦. كمال بشر، **علم الأصوات**، دار غريب للطباعة والنشر– القاهرة، ٢٠٠٠م

٨٧. اللبدي: محمد سمير نجيب، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

٨٨. لبيد بن ربيعة بن مالك العامري: **الديوانه**، اعتنى به ، حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

٨٩. ابن ماجه: أبو عبدالله بن يزيد القزويني، (ت:٢٧٣هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية– فيصل عيسى البابي الحلبي.

٩٠. ابن مالك، محمد بن عبد الله، جمال الدين محمد، (ت:٦٧٢هـ):

- **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني– بغداد، ١٩٧٧م.
- **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى– مركز البحث العلمي وإحياءالتراث، الطبعة الأولى.

٩١. المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، أبو العباس، (ت:٢٨٥)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب– بيروت.

٩٢. ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر (ت:٣٢٤هـ)، **كتاب السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف- مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٩٣. محمد حماسة عبد اللطيف: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة، تاريخ النشر: ٢٠٠٣م.

٩٤. محمد عيد: **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي مضاء وضوء علم اللغة الحديث**، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩م.

٩٥. المرادي: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري (ت: ٧٤٩هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة – محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٩٦. مصطفى عبد الغني: **تحولات طه حسين**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٠م.

٩٧. المعَرّي: أبو العلاء، **ديوان سقط الزند**، دار صادر- بيروت، ١٩٥٧م

٩٨. ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري، (ت: ٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤م.

٩٩. مهدي المخزومي: **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي- بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

١٠٠.أبو موسى : محمد محمد، **خصائص التراكيب دارسة تحليلية لمسائل علم المعاني**، مكتبة وهبة، الطبعة السابعة.

١٠١.الميداني: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم، (ت: ٥١٨هـ)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان.

١٠٢.الميداني: حبنكة، عبد الرحمن بن حسن الدمشقي، (ت: ١٤٢٥هـ)، **البلاغة العربية**، دار القلم- دمشق، الدار الشامية- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.

١٠٣.ناظر الجيش: محب الدين، محمد بن يوسف بن أحمد، (ت:٧٧٨هـ)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: علي محمد فاخر، وجابر محمد البراجة، وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر- مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

١٠٤.ابن الناظم: أبي عبد الله بدر الدين محمد، (ت: ٦٨٦هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

١٠٥.أبو نؤاس: الحسن بن هانئ، (ت: ١٩٥هـ):
- **الديوان**، تحقيق: أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي- بيروت، ١٩٩٢م.
- **الديوان**، تحقيق: سليم خليل قهوجي، دار الجيل- بيروت، ٢٠٠٣م.
- **الديوان**، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية،١٩٩٤م.

١٠٦.ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (ت: ٧٦١هـ):
- **أوضح المسالك إلى ألفية مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة.
- **تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد**، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشر، ١٣٨٣هـ.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

١٠٧.الوليد بن أبي ربيعة، **الديوان**، اعتنى به، حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٠٨.ابن يعيش بن علي بن يعيش أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل**، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

الرسائل والدوريات

١. حفظي، حافظ شتية، **ظاهرة الحذف في القرآن الكريم**، (رسالة دكتوراة)، إشراف: محمد بركات حمدي، الجامعة الأردنية ١٩٩٥م.

٢. خالد بن عبد الكريم بسندي، **حذف الفاعل واستتاره بين التنظير والواقع الاستعمالي**، مجلة الدرعية- الرياض- المملكة العربية السعودية- العدد (٤٢-٤٣)، رمضان ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٣. خليل إسماعيل عبد الرازق الأسمر، **الحذف للتخفيف في الجملة القرآنية**، (رسالة ماجستير)، إشراف: جهاد يوسف العرجا، الجامعة الإسلامية- غزة ٢٠١٢م.

٤. زهير محمد عقاب العرود، **الحذف في شعر أبي الطيب المتنبي**- دراسة نحوية وصفية استقصائية - (رسالة ماجستير)، إشراف: سلمان القضاة، جامعة اليرموك ٢٠٠٤م.

٥. سارة أحمد معروف، **الحذف في الحديث النبوي الشريف**- دراسة نحوية دلالية وصفية تحليلية تطبيقية في صحيح البخاري- (رسالة ماجستير)، إشراف: مصطفى محمد الفكي، جامعة أم درمان الإسلامية- السودان ٢٠١٠م.

٦. سهام رمضان محمد زعبوط، **الحذف والتقدير في صحيح البخاري**- دراسة نحوية دلالية - (رسالة ماجستير)، إشراف: جهاد يوسف العرجا، الجامعة الإسلامية - غزة ٢٠١٠م.

٧. عادل سلمان، بقاعين: **الوصل والفصل في التركيب العربي وأثره في الدلالة**، (رسالة دكتوراة)، إشراف: سمير شريف استيتيه، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣م.

٨. ماجد أحمد الخوالدة، **الحذف في القراءات القرآنية في تفسير الطبري**، (رسالة ماجستير)، إشراف: أنور أبو سويلم، جامعة مؤته ٢٠٠٨م.

٩. مثنى جاسم محمد عبد الجبوري، **الحذف والتقدير في أقوال النبي**" صلى الله عليه وسلم" **في صحيح البخاري**، (رسالة ماجستير)، إشراف: محمد علي حمزة الأسدي، الجامعة الإسلامية- بغداد ٢٠٠٦م.

Abstract

Predicative ellipsis in Arabic : Taha Husain's " hadith 'al'arbi'a' " as a Model for Application

Prepared by

Mohammed Abed Jasim Al–Issawi

Supervised by

Dr. Mahmoud Ramadhan Aldeeki

The study tracked the phenomenon of the predicative ellipsis within the Hadith Ala'rbia'a book, by Taha Hussain, because it contained models of the predicative ellipsis that could be representative to the ellipsis phenomena in the Arabic language. It is known that the predicative ellipsis is an important phenomenon in Arabic and considered an important eloquent feature because its presence in the speech brings different interpretations, which is an indicator of the broadness and multiple expressions in Arabic.

The study aimed to explain the predicative ellipsis within Hadith Ala'rbia'a using the analytical approach, which analyze the structures based on the transformational generative theory. This approach was used because the book contains multiple grammatical and rhetorical aspects and did not get enough study based on that method.

The most important result of the study indicated that the predicative ellipsis in Hadith Ala'rbia'a did not include all the kinds of predicative ellipsis that were developed by the grammarians.

The study was divided into a preface and three chapters. The preface talked about Taha Hussain's biography and his book, Hadith Ala'rbia'a. The first chapter contained the theoretical aspect of the predicative ellipsis; the second chapter explained the predicative ellipsis in noun phrases; the third chapter talked about the predicative ellipsis in the verb phrases; and the study was concluded with its important results.

Keywords: ellipsis, transformational generative, and Hadith Ala'rbia'a.